



جمهورية النمسا
البرلمان

لنشكل مستقبلنا معاً

UN75
2020 وما بعد



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الديمقراطية.

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

اجتماع افتراضي، 19-20 آب/أغسطس 2020

مؤتمر بالحضور الشخصي، 2021 في فيينا

تقرير

المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

اجتماع افتراضي، 19-20 آب/أغسطس 2020

سبقته القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات (17-18 آب/أغسطس 2020)



المحتويات

الصفحات

| | |
|----|--|
| 4 |مقدمة كتبها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غابرييلا كوييفاس بارون..... |
| 6 |مقدمة كتبها رئيس المجلس الوطني في النمسا، السيد فولفغانغ سابوتكا..... |
| 7 |مقدمة كتبها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ..... |
| 9 |المناقشة العامة..... |
| 9 |الكلمة الافتتاحية..... |
| 10 |تقارير المؤتمر..... |
| 14 |تمهيد الطريق: مناقشة تفاعلية حول الصحة، والمناخ، والبيئة..... |

حلقات النقاش

| | |
|----|--|
| 17 |● مضاعفة العمل البرلماني: الحالة الطارئة لتغير المناخ..... |
| 20 |● التنقل البشري سعياً لحياة أفضل: التحديات، والفرص، والحلول..... |
| 23 |● تحسين الحوكمة من خلال سد الفجوة بين البرلمان والشعب..... |
| 25 |● إقامة الاقتصادات الشاملة والمستدامة التي تحقق الرفاه والعدالة للجميع..... |
| 28 |● مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: وجهة نظر الضحايا..... |
| 31 |● اعتماد الإعلان والكلمة الختامية..... |
| 33 |● نص الإعلان..... |
| 42 |● تقرير القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات..... |

الملحقات:

الكلمات الافتتاحية

| | |
|----|---|
| 49 |● الكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس الوطني، السيد فولفغانغ سابوتكا..... |
| 52 |● كلمة افتتاحية تلقيها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي معالي السيدة غابرييلا كوييفاس بارون..... |



- 56 كلمة افتتاحية يلقيها الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش.....
- 62 الكلمات الختامية
- رئيس الجمعية العامة في الأمم المتحدة معالي السيد طيجاني محمد-باندي....
- 65 تقارير المؤتمر
- عقد من العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030.....
- 75 زيادة مشاركة الشباب في السياسة والبرلمانات: من الأقوال إلى الأفعال.....
- 86 جعل المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات حقيقة واقعة: أفضل الممارسات والالتزامات البرلمانية.....
- 100 الديمقراطية وتغير دور البرلمان في القرن الحادي والعشرين.....
- 111 العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات: التحديات الناشئة، والحلول العاجلة.....
- 121 تشكيلة اللجنة التحضيرية.....



مقدمة كتبها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون

إن المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات لم يكن له مثيل - فعالية فريدة من نوعها ضمن ظروف استثنائية. في ظل انتشار وباء كوفيد-19، انعقد المجتمع البرلماني العالمي افتراضياً في آب/أغسطس 2020 مع تضافر الأزمة، والفرصة، واليأس، والأمل، نحو مجهول يؤثر على كل جزء من حياتنا.

ومع تفاقم الأزمة بوتيرة غير مسبوقة، مؤثرة على حياة الناس وسبل معيشتهم، نواجه عدة أزمات - صحية، واقتصادية، واجتماعية. وأستطيع القول إن هناك أزمة في حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان: إذ تلجأ بعض الحكومات إلى الخوف كذريعة لإضفاء الطابع المؤسسي الدائم على الممارسات غير الديمقراطية، وهي تجعل من حالة الطوارئ أمراً طبيعياً جديداً. ناهيك عن الأزمة المناخية المستمرة. ولكنها أيضاً فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل.

نحن أكثر من 46000 برلمانياً حول العالم. يجب ألا يتم الاستخفاف بإمكاناتنا: يمكننا ويجب أن نحدث تغييراً جذرياً ودائماً. كيف سيتذكر التاريخ جيلنا. يمكننا أن نكون الجيل الذي يحقق المساواة بين الجنسين بالكامل. يمكننا أن نكون الجيل الذي يفتح باب السياسة للشباب. يمكننا أن نكون الجيل الذي يعيد تحديد التضامن الإنساني. يمكننا أن نكون الجيل الذي يعزز تعددية الأطراف. يمكننا أن نكون الجيل الذي يضع حداً للفقر. يمكننا أن نكون الجيل الذي يقضي على خطاب الكراهية. يمكننا أن نكون الجيل الذي تلتفت إليه الأجيال القادمة وتقول: " لقد أحدثوا فرقاً".

لذلك، إن جدول أعمال المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات - الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وبرلمان النمسا - عاجل القضايا المهمة والتحديات التي يواجهها العالم اليوم، بما في ذلك تمكين الشباب، والمساواة بين الجنسين، ومستقبل الديمقراطية، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، وبناء اقتصادات شاملة، والعلم والتكنولوجيا، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف. لقد أظهرت المناقشات المثيرة، التي دامت يومين، التنوع، والحيوية، والقيادة والتجربة لدى المجتمع البرلماني العالمي. كما شدد المؤتمر على الحاجة إلى تعددية قوية وفعالة، مع عنصر برلماني نشط، يحقق نتائج للشعب والكوكب.



يجب أن يغتنم مجتمعنا الزخم الذي خلقه الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، من خلال الإعلان الختامي الملهم الذي اعتمدناه، بدعم لا يقدر من قبل شركائنا وضيوفنا الخاصين، لتقديم أكثر ما يحتاجه عالمنا – القيادة البرلمانية لمستقبل باهر ومزدهر.



مقدمة كتبها رئيس المجلس الوطني في النمسا، السيد فولفغانغ سابوتكا

لا حاجة للقول إن عام 2020 سيبقى عاماً فريداً من نوعه فيما يتعلق بالتحديات العالمية. إن وباء كوفيد-19 شكل حالة طوارئ ليس فقط ضمن نظامنا الصحي، ولكن أيضاً ضمن اقتصاداتنا والأمن الاجتماعي لمواطنينا. يمثل الوضع الاستثنائي أيضاً اختباراً للديمقراطية البرلمانية والقيم التي تأسست عليها. كحماة للديمقراطية وسيادة القانون، يملك البرلمان دوراً فعالاً لتؤديه في مواجهة هذه التحديات.

ومن التطورات المثيرة للقلق لهذا الوباء هو تزايد انتشار خطاب الكراهية، ولا سيما على الإنترنت. وأشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تصاعد معاداة السامية. إن خطاب الكراهية ومعاداة السامية تعبيران عن موقف معاد للديمقراطية وموجهان ضد مجتمعاتنا وقيمنا. وعلينا كبرلمانيين أن نبذل كل ما في وسعنا لمكافحة جميع أشكال الكراهية، لا سيما من خلال التدابير الوقائية والتوعية.

وفي زمن التفشي المستمر لوباء عالمي، لقد منحنا الجزء الافتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات فرصة لإظهار أن البرلمانية مهمة، وأن التعاون المتعدد الأطراف، تحت مظلة الاتحاد البرلماني الدولي، يعمل أيضاً وبشكل خاص في أوقات الأزمات. ومع ذلك، لا يمكن أن تحل الفعاليات الافتراضية محل الاجتماعات بالحضور الشخصي أو الحوار المباشر أو التبادل الدبلوماسي. ولهذا السبب أتطلع بشكل خاص إلى استضافة الجزء الشخصي من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات وإلى الترحيب بزملائي في فيينا في العام 2021.



مقدمة كتبها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ

إن النسخة الخامسة من المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات لم يكن لها مثيل. للمرة الأولى في تاريخه منذ عشرين عاماً، تقرر تنظيم المؤتمر على مرحلتين: جزء افتراضي كنتيجة للظروف الاستثنائية لوباء كوفيد-19، وجزء بالحضور الشخصي مقرر عقده في العام 2021. وأيضاً للمرة الأولى، تم تنظيم المؤتمر مع برلمان وطني- إن المجلس الوطني في النمسا الممثل بالرئيس فولفغانغ سابوتكا- بالإضافة إلى شريكنا المعتاد، الأمم المتحدة.

شارك أكثر من 115 من أهم المشرعين في العالم في هذا المؤتمر. وقد انضم إليهم مئات من أعضاء البرلمان، والدبلوماسيين، والعلماء وممثلي المنظمات المتعددة الأطراف لمناقشة الغاوان البرلماني الدولي لمعالجة التحديات التي تواجه العالم في ظل وباء كوفيد-19. وقد أظهر المؤتمر الافتراضي الذي امتد عبر مناطق زمنية وبلدان ولغات متعددة، أن الحاجة والرغبة للبرلمانيين في الاجتماع والتفاعل مع الخبراء وتبادل الأفكار وإيجاد حلول مشتركة أصبحت الآن أقوى من أي وقت مضى.

يبقى الاتحاد البرلماني الدولي، كمنظمة عالمية للبرلمانات الوطنية، المنتدى الأول الذي يجتمع من خلاله البرلمانيون. إن القدرة على عقد المؤتمر في هذا الوقت هو بنفس القدر من الأهمية - إن لم يكن أكثر أهمية- اليوم، في عالم متباعد اجتماعياً، كما كان الحال على مدى 130 عاماً عندما اجتمع أول البرلمانيين عبر مختلف الحدود في باريس، فرنسا.

إن الموضوع العام للقيادة البرلمانية لتعددية أكثر فعالية تحقق السلام والتنمية المستدامة للسعب والكوكب كان فرصة لأعلى مستوى من التمثيل البرلماني للبحث في الإجراءات والتعهد بها لمعالجة الأزمات التي تواجه العالم اليوم، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة، وعدم المساواة المتزايد بين الاجتماع والاقتصاد وحالة الطوارئ المناخية.

وقبل مؤتمر رؤساء البرلمانات مباشرة، جمع الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أهم البرلمانيات في العالم في المؤتمر الافتراضي للقممة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات في 17 و18 آب/أغسطس. ويجب بذل جهود في مجال المساواة بين الجنسين



في البرلمانات، حيث أن 25 % فقط من أعضاء البرلمان في العالم هم من النساء، ولا تمثل النساء سوى 20 % من رؤساء البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وركزت القمة تحديداً على تغيير المناخ، وتمكين المرأة اقتصادياً، ومنع العنف ضد النساء والفتيات. والتزم المشاركون بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة، استناداً إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

يلقي هذا المنشور الضوء على النتائج الرئيسية لمؤتمرات الرؤساء الافتراضية لدينا هذا العام. وإذا سمح الوباء، فإننا نتطلع إلى الاجتماع شخصياً في فيينا في العام 2021، في الجزء الثاني من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، الذي سيكون أيضاً فرصة لتقييم التقدم المحرز.

انعقد المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في 19 و20 آب/أغسطس 2020، ضمن إطار الموضوع العام القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض. شارك أكثر من 115 من أهم المشرعين في العالم في المؤتمر الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع برلمان النمسا والأمم المتحدة. تتوفر القائمة الكاملة للمشاركين على موقع الاتحاد البرلماني الدولي: <https://www.ipu.org/file/9572/download>.

إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر (راجع الملحق X حول التشكيلة)، التي تأسست في تشرين الأول/أكتوبر 2018 على أساس ترشيحات متوازنة بين الجنسين من جميع المجموعات الجيوسياسية، قادت التحضيرات الموضوعية: تحضير التقارير حول المواضيع الشاملة للمؤتمر، وصياغة مذكرات التفاهم لحلقات النقاش الموضوعية، وتقديم مشروع إعلان أولي كأساس للاستشارات مع العضوية الكاملة.

لقد سبق مؤتمر الرؤساء، القمة الثالثة عشرة للنساء البرلمانيات التي انعقدت في 17 و18 آب/أغسطس. ركزت أهم المشروعات في العالم المشاركات في القمة بشكل خاص على تغيير المناخ،



المناقشة العامة

على ضوء الصيغة الافتراضية للمؤتمر، تم استبدال الموضوع العام القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض ببيان كتبه الرؤساء وتم نشره على الموقع الإلكتروني للاتحاد

البرلماني الدولي (<https://www.ipu.org/event/fifth-world-conference-speakers-parliament#event-sub-page-22287/>)

وفيدويوهات مسجلة مسبقاً عن البرلمانات والوباء تم نشرها على قناة الاتحاد البرلماني الدولي على يوتيوب.

(https://www.youtube.com/playlist?list=PLLwJpE_EfvM6EnuP1Fiab8nZ7TdmD39rG)

الجلسة الافتتاحية

ألقى كل من رئيس الجمعية الوطنية في النمسا، فولفغانغ سابوتكا، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كوفيفاس بارون (راجع النص الكامل لخطاباتهم في الملحق).

قالت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كوفيفاس بارون: "نجتمع فيما الأزمات والفرص، اليأس والأمل تقترب نحو المجهول الذي يؤثر على كل زاوية من حياتنا. ولكن هذا ليس فقط اختبار لقدرتنا على التحمل من أجل الصمود أمام المخاطر الحالية. إنها أيضاً فرصة للاستفادة من حكمتنا: رسم مسار نحو مستقبل عادل ومنصف، ومستدام ومزدهر، وشامل ورحيم. يمكننا، وعلينا، أن نعيد البناء بشكل أفضل."

وقال رئيس الجمعية الوطنية في النمسا، فولفغانغ سابوتكا كحماة للديمقراطية وسيادة القانون، تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في التحديات الراهنة. لذلك، من المهم أن ننظر إلى وباء كورونا كفرصة للاعتراف بالقيمة العظيمة لعمل الديمقراطية البرلمانية وقوتها"



وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: " وستعتمد سرعة خروجنا من هذه الأزمة ليس فحسب على التضامن الذي نظهره داخل مجتمعاتنا، وبلداننا، بل أيضاً على درجة تضامن الحكومات، والعلماء، والأعمال، وبالطبع البرلمانات معاً، عبر الحدود، والقارات. ويشكل ذلك معنى التعددية. فهي ليست عقيدة؛ إنها منهج بكل بساطة، الأفضل الذي لدينا، لمواجهة التحديات العالمية الحقيقية. "

تقارير المؤتمر

قدم رؤساء البرلمانات التقارير المرجعية وبمحتوها مع خمس مواضيع شاملة لإثراء مناقشاتهم. من هذه المواضيع: التنمية المستدامة، مشاركة الشباب في السياسة، المساواة بين الجنسين، الديمقراطية البرلمانية؛ والعلوم والتكنولوجيا (راجع التقارير كاملة في الملحق)

عقد من العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030

يؤمن تقرير المؤتمر حول عقد من العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030، لمحة عامة عن الإجراءات البرلمانية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ تذكر الدروس المستفادة من جهود الاتحاد البرلماني الدولي لحشد البرلمانات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحث على إجراءات أهم خلال "عقد من العمل" - العشر سنوات المتبقية لتحقيق الأهداف. يتم التركيز بشكل خاص على التأثير السلب لوباء كوفيد-19 في عدد من المناطق النامية. غير ذلك، يبحث التقرير البرلمانات على استغلال الأزمة الحالية كفرصة لعمل الأشياء بطريقة مختلفة والاستثمار بشكل أكبر في التنمية المستدامة. يتم النظر إلى التعاون البرلماني كوسيلة مهمة للعمل.

ركز التقرير على القضايا التالية:

- عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة
- سجل الأداء والدروس المستفادة
- عقد من العمل



قدم المقررون، السيد س. ليكباي، ورئيس مجلس النواب في تايلند، والسيدة ت. ويلمسات تروين، رئيس الجمعية الوطنية في النرويج.

زيادة مشاركة الشباب في السياسة والبرلمانات: من الأقوال إلى الأفعال

يصادف تقرير المؤتمر بشأن زيادة مشاركة الشباب في السياسة والبرلمانات: من الأقوال إلى الأفعال الذكرى السنوية العاشرة لقرار الاتحاد البرلماني الدولي حول الشباب في العملية الديمقراطية. وهي تعلن أن تحقيق الديمقراطية الفعلية تتطلب المشاركة الكاملة والنشطة للشباب في عمليات الديمقراطية على كافة الأصعدة.

يسلط التقرير الضوء على أنه في الوقت التي تحاول فيه مجتمعاتنا معالجة التحديات الكبيرة - من قضايا الصحة العامة إلى تغير المناخ- إن المشاركة السياسية ليست فقط حق يجب تلبيةه، بل هي أيضاً أذكى استثمار ممكن أن نقوم به لمستقبلنا المشترك.

يركز التقرير على المجالات التالية:

- التوجهات العالمية والمعطيات حول مشاركة الشباب سياسياً
- العوائق الحالية التي يواجهها الشباب
- تطور الحركة الشبابية في الاتحاد البرلمانية وإجراءات الاتحاد البرلماني الدولي لمشاركة الشباب
- مقترحات ملموسة لتمكين الشباب بشكل أفضل

قدم التقرير كل من المقررين: معالي السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومعالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، واللورد فاكافانوا، رئيس مجلس النواب في تونغنا.



جعل المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات حقيقة واقعة: أفضل الممارسات والالتزامات البرلمانية

إن تقرير المؤتمر بشأن جعل المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات حقيقة واقعة: أفضل الممارسات والالتزامات البرلمانية يسلط الضوء على الإنجازات والتحديات المستمرة والجديدة، والممارسات الجيدة في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويدعو إلى الالتزام المتجدد لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار الأمن الدولي 1325 بشأن المرأة، والسلم والأمن، والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يحدد مجالات العمل الرئيسية للبرلمانات وأعضائها للتعجيل بإحراز تقدم في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

يركز التقرير على المجالات التالية:

- القضاء على التمييز أمام القانون.
- تحقيق المشاركة المتساوية بين الرجال والنساء في البرلمان.
- القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، مع التركيز على العنف ضد النساء في البرلمان.

قدم التقرير كل من المقررين: السيد.ك. لوساكا، رئيس مجلس الشيوخ في كينيا، والسيدة د. موكباليسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، والسيدة س. شرمين شودري، رئيسة البرلمان في بنغلادش.

الديمقراطية وتغير دور البرلمان في القرن الحادي والعشرين

يحدد تقرير المؤتمر بشأن الديمقراطية وتغير دور البرلمان في القرن الحادي والعشرين بعض التغييرات في دور البرلمان في الديمقراطية، مع التركيز بشكل خاص على كيفية استجابة البرلمانات لوباء كوفيد-19. مع دخول العالم إلى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، يتحتم على البرلمانات أن تعيد تأكيد نفسها إزاء التغييرات المجتمعية العالمية التي تشكل واقعاً دولياً جديداً.



يركز التقرير على القضايا التالية:

- العلاقات بين البرلمانات والشعب
- البرلمان وبيئة التكنولوجيا الجديدة
- المشاركة العامة في عمل البرلمان
- البرلمانات والسياسات الدولية

تم تمثيل التقرير من قبل السيد د. سيلوريس، رئيس مجلس النواب في قبرص، والسيدة ر. أكديغا، رئيسة البرلمان في أوغندا.

العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات: التحديات الناشئة، والحلول العاجلة

يقدم تقرير المؤتمر بشأن العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات: التحديات الناشئة، والحلول العاجلة ملخصاً لبعض التحديات الرئيسية التي سيواجهها البرلمانيون فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، لا سيما في ظل وباء "كوفيد-19". تدعو العولمة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقاً بين البرلمانات لحل المشاكل العالمية المتصلة باستخدام العلم والتكنولوجيا.

ركز التقرير على القضايا التالية:

- أخلاقيات البحث العلمي وقيوده
 - العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات في منع النزاعات والقضاء على الأزمات
 - الاستخدام الأخلاقي للإنترنت لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والاضطراب الاجتماعي
 - الذكاء الاصطناعي: الشروط المحدودة للنمو الأخلاقي
 - الثورة الصناعية الرابعة: كيف نجعلها شاملة
- قدم التقرير السيد ي. ليفين، رئيس الكنيست الإسرائيلي، والسيدة أ. سنتو، رئيسة مجلس المستشارين في اليابان.



تمهيد الطريق:

مناقشة تفاعلية حول الصحة، المناخ، والاقتصاد

شارك في المناقشة التفاعلية ثلاثة اختصاصيين مرموقين: السيدة سارة جيلبر، (أستاذة في علم اللقاحات، جامعة أوكسفورد) السيدة فيبي كوندوري، أستاذة، (جامعة أثينا للاقتصاد، والأعمال التجارية، الرئيسة المنتخبة، الرابطة الأوروبية للبيئة، والاقتصاديين في مجال الموارد) السيد جيفري ساشس، (مدير مركز التنمية المستدامة، وأستاذ، جامعة كولومبيا مدير، شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة)

وركزت المناقشة التفاعلية على الإجراءات العملية التي يمكن أن تتخذها البرلمانات بشأن الصحة والمناخ والاقتصاد استناداً إلى البيانات والعلوم. ومن الحيوي ترجمة الالتزامات الدولية إلى واقع وطني من خلال نهج خاصة ببلدان محددة. ويتوقف التقدم على نهج من أعلى إلى أسفل من جانب البرلمانات وعلى نهج تصاعدي من جانب الأشخاص الذين يمثلونهم البرلمانيون والمعيون الآخرون.

بالإشارة إلى وباء كوفيد-19 الحالي، تبين أنه يجب تنفيذ الإجراءات الصحية العامة بسرعة والحفاظ عليها. تشمل هذه الإجراءات: تحديد مناطق انتقال الفيروس؛ الاستخدام المناسب والفعال لمعدات الوقاية الشخصية؛ وإجراءات التباعد الاجتماعي والتغيرات السلوكية. يختبر مجتمع الأبحاث الطبي فعالية الأدوية في التجارب السريرية. وعلى الرغم من أن اللقاحات تستغرق وقتاً في تطويرها، فإن استخدام التكنولوجيات يقلص وقت التطوير. ولا تزال هناك حاجة إلى إنتاج لقاحات خاصة بأمراض محددة وتصنيعها واختبارها وتحديد فعاليتها. وسعى تقييم الفعالية إلى الحصول على إجابات على ما يلي: هل حمى اللقاح؛ وهل منع حدوث المرض وانتقاله، أو الحد منه؛ هل نفع كبار السن؛ وإلى متى ستستمر الحماية؟ ولا يمكن البت في كيفية استخدام اللقاح لمعظم فوائده إلا بعد الإجابة على هذه الأسئلة. وفي تصديها لوباء "كوفيد-19" في مجال الصحة العامة، حثت البرلمانات على التركيز على ثلاث ركائز هي: تعزيز إجراءات الصحة العامة ومتابعتها؛ وتعزيز الإحصاءات الصحية؛ ودعم نظام الرعاية الصحية والعاملين والبحث



العلمي؛ وخطه لنشر اللقاح. ومن الأمور الحيوية أيضاً مساءلة الحكومات عن الصحة العامة واستجاباتها الإنسانية لهذا الوباء.

وتعني حالة الطوارئ المناخية أنه من الضروري الحد من الاحتراس الحراري إلى +1.5 درجة مئوية، والتي قد يزداد بعدها خطر الظواهر الجوية القاسية والفقر بالنسبة لمئات الملايين من الناس بشكل كبير. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كانت هناك حاجة إلى: تحديد وتعزيز المسارات التكنولوجية والسياسية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ تقديم توصيات استراتيجية وتعبئة الخبراء من أجل التنفيذ الجاري للاتفاق الأخضر الأوروبي؛ حشد الخبراء لإعادة النظر في السياسات المتعلقة بإمدادات الطاقة النظيفة ومشاريع التكيف مع المناخ التي يجري تنفيذها في الاقتصاد والصناعة والإنتاج والاستهلاك، والهياكل الأساسية الواسعة النطاق، والنقل، والأغذية والزراعة، والتشييد، والضرائب، والمنافع الاجتماعية؛ حشد المعنيين لضمان المشاركة المحلية ودعم هذه السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل قوانين المناخ ما يلي: تدابير ترمي إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030؛ معالجة التدخلات التشريعية الأخرى لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050؛ تحديد آليات التقييم بين الفترة الحالية و2050؛ تحديد الآليات المالية اللازمة لتحقيق الحياد المناخي. ويجب وضع إطار شامل يعترف بالعلاقة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي.

إن محاولة مواجهة كل أزمة جديدة بنفس التفكير لن يؤمن حلول اجتماعية واقتصادية مستدامة ومرنة. هناك حاجة لتحويل جذري للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، والصحية، والمالية التي تحث تغييرات متسارعة في تعزيز المرونة الاجتماعية، والاقتصادية، والصحة، والبيئية. يجب اللجوء إلى الاستنتاجات العلمية عند تصميم الاقتصادات التي تحد من مخاطر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والأوبئة.

وكانت حقوق الإنسان الأساسية محاصرة خلال فترة الوباء الحالي، وعلى الرغم من أنه في الفترة المتوسطة المدى، ركز الجميع على لقاح- التي ستكون نقطة تحول- بدء السياسيون بالتفكير على المدى الطويل وبدأوا بالنظر إلى البيئة كأساس لحقوق الإنسان.



لقد أظهرت الأزمة فشل الحكومات وغياب التضامن العالمي. ويجب على الحكومات أن تستمع إلى العلم وأن تتأكد من أنها تعمل من أجل الشعوب. غير أن ذلك لا يقلل من المسؤولية الفردية. ويجب على الحكومات أن تجد الوسائل اللازمة لتمويل الصحة العامة والإغاثة الإنسانية، ومعالجة الجوع المتزايد. ومن شأن تخفيف عبء الديون أن يتصدى لأوجه عدم المساواة المتزايدة والفجوة الرقمية. إن أوروبا مثال إيجابي على نوع النهج والتعاون الإقليميين مع الدول المجاورة المطلوب على الصعيد العالمي. ويجب أن تدرك البرلمانات أن الوباء سيكون له أثر سلبي طويل الأمد، وبالتالي يجب أن تضمن أن حكوماتها تتصرف بالنيابة عن الشعب.

وقد واجهت البرلمانات تحدياً في تنفيذ سلطاتها بفعالية وأن تستعد لمرحلة ما بعد الجائحة في الوقت المناسب. وحث الخبراء المشرعين على محاسبة حكوماتهم في استجاباتها الصحية والاقتصادية للوباء. ودعوا البرلمانات إلى الاستماع إلى العلم وتخصيص المزيد من الأموال لتعزيز الصحة العامة، ودعم العاملين في مجال الرعاية الصحية، والاستثمار في البحوث الأكثر مراعاة للبيئة. ووجه عدة متحدثين نداءً واضحاً من أجل خفض الانبعاثات وبذل جهود من أجل تحقيق اقتصاد خال من الكربون. وشددوا على أن للبرلمانات القدرة والواجب في ترجمة الالتزامات الدولية الرئيسية - مثل اتفاق باريس بشأن المناخ وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 - إلى تشريعات وسياسات وطنية.

وفي إطار إعادة البناء بشكل أفضل، شدد المتحدثون الضيوف ورؤساء البرلمانات على أهمية مراعاة الدروس المستفادة من الوباء، وأثاروا قضايا رئيسية مترابطة مثل الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والسياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والاقتصادات الأكثر مراعاة للبيئة، والمعونة الإنمائية، وتخفيف عبء الديون، والرقمنة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وكان هناك رغبة واضحة لدى الرؤساء في السعي إلى وضع السياسات ووضع القوانين القائمة على الأدلة، وتخصيص الموارد على أساس العلم وبدافع من التضامن الإقليمي والعالمي.



حلقة نقاش

مضاغفة العمل البرلماني: الحالة الطارئة لتغير المناخ

ضم الفريق السيد س. ليتارد كايسدو (رئيس الجمعية الوطنية في الإكوادور)، والسيدة ر. سونيه باسكويه (رئيسة المجلس العام في أندورا)، والسيد ه. كبادي (رئيس الجمعية الوطنية في تشاد) بصفتهم رؤساء برلمانات رئيسيين. شمل أعضاء أفرقة الخبراء: السيدة ي. كاكابادسيه (الرئيسة السابقة للصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)، والسيد ل. أ. دو ألبا (المبعوث الخاص للأمم المتحدة لقمة المناخ للعام 2019). وتم تقديم مداخلات من المشاركين (افتراضياً) ممن يلي: السيد م. نشيد (رئيس مجلس الشعب في المالديف)؛ والسيد ه. ستوكلي (رئيس مجلس الولايات في سويسرا)؛ والسيدة نغوين ثي كيم نغان (رئيسة الجمعية الوطنية في فيتنام)؛ والسيد ف. إتغين (رئيس مجلس النواب في لوكسمبورغ)؛ والسيدة أ. فيهفيلان (رئيسة برلمان فنلندا).

أكدت البلدان مجدداً التزامها في التصدي لتغير المناخ، والتعهد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس للمناخ، بما فيهما كل ما يتعلق بالحد من زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين مقارنة بالمستويات التي سجلتها ما قبل الصناعة. تمت مناقشة الدور الرئيسي للبرلمانات، والبرلمانيين في مراقبة تنفيذ اتفاق باريس للمناخ خصوصاً إزاء المساهمات المحددة وطنياً. تم تسليط الضوء على أهمية البرلمانيين في ضمان الشفافية في العمل المتعلق بتغير المناخ.

وجرى التشديد خلال النقاش على أن تغير المناخ لم يكن مشكلة بيئية فحسب، بل مشكلة اجتماعية، واقتصادية أيضاً. ترتبط خسارة التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، وشح المياه ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ، وقد يسفر عن ذلك عواقب اجتماعية، واقتصادية، وكذلك، عواقب وخيمة على صحة الإنسان. لقد فاقمت جائحة كوفيد-19 العديد من التحديات الاجتماعية، والاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، ووضعت على المحك قدرة المجتمع على



التكيف. في حين تم إحراز التقدم في معالجة تغير المناخ في السنوات الأخيرة، حولت الجائحة الحالية محط انتباه العالم، وتم إعطاء الأولوية الآن للإنعاش الاقتصادي. تشكلت مخاوف بأنه سيتم استبعاد التصدي لتغير المناخ إذ إن العالم تصارع مع صدمات اقتصادية سببتها الجائحة.

وبالرغم من التحديات الخطيرة التي سببتها كوفيد-19، أتاحت الجهود المبذولة للإنعاش فرصة فريدة لتقديم نموذج جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بشدة بالعمل المتعلق بتغير المناخ. استدعت الحاجة تحسين التنسيق بين خطط التنمية الوطنية والخطط المتعلقة بتغير المناخ. على وجه خاص، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحديد أوجه التآزر، ومعالجتها بين أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، واتفاق باريس لتغير المناخ، لا سيما المساهمات المحددة وطنياً، من أجل تحقيق هذه الاتفاقات الدولية بالاشتراك. كان لدى تغير المناخ آثار متفاوتة بين المجتمعات وداخلها حول العالم. وبالتالي، استدعت الحاجة اعتبار العمل المتعلق بتغير المناخ أنه ليس معركة بيئية فحسب، بل أيضاً معركة ضد عدم المساواة، والظلم الاجتماعي.

ويمكن للبرلمانات حول العالم اعتبار التعافي من كوفيد-19 كفرصة للانتقال إلى المزيد من مسارات للتنمية المستدامة، واعتماد نماذج اقتصادية مراعية أكثر للبيئة، وأكثر قدرة على التكيف تحد من انبعاثات الكربون، وتحمي البيئة. قد يتطلب انتقال كهذا تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج، والاستهلاك، واعتماد مبادئ النمو الأخضر، كما هو الحال بالنسبة إلى الاقتصاد الدائري الذي حد من استخدام الموارد، وقلل النفايات. ينبغي اعتماد السياسات الاجتماعية التي حمت الفئات المهمشة، والمعرضة للخطر بشكل متزامن. يمكن للانتقال إلى نماذج اقتصادية، واجتماعية أكثر استدامة أن يحقق الازدهار، إذ إنه كان من المتوقع أن يوفر الملايين من فرص العمل، ويساهم في اقتصادات أكثر شمولية.

وأدت البرلمانات دوراً رئيسياً في الانتقال إلى المزيد من نماذج التنمية المستدامة. كان لدى البرلمانيين الموازنة، والصلاحيات التشريعية، والرقابية التي اعتبرت ذات أهمية حاسمة للتصدي لأزمة المناخ، وضمان التعافي المستدام من كوفيد-19. ينبغي على البرلمانيين متابعة اتخاذ إجراءات صارمة من خلال أدوارهم التشريعية لضمان أن العمل المتعلق بتغير المناخ منصوص عليه في القوانين. ينبغي على البرلمانيين أيضاً التفكير في الدور الذي يمكنهم تأديته في تيسير



الحصول على التمويل الخاص بالمناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وفي تخصيص الموازنات الملائمة، والكافية للأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على البرلمانين ألا ينسوا دورهم كممثلين للشعب، وينبغي عليهم ضمان أنه تم تلبية احتياجات ناخبهم المتنوعين، بمن فيهم الفئات الأكثر عرضة للخطر، ضمن سياق تغير المناخ.

وبرز في النقاش عدد من الإجراءات الملموسة يمكن للبرلمانات اتخاذها. وقد أدرجت بعض البلدان تغير المناخ في خطط التعافي الخاصة بها من خلال تخصيص موازنات الدول للعمل المتعلق بتغير المناخ تحديداً ضمن تمويل التعافي من كوفيد-19. لقد بدأت بلدان أخرى بتقييم المناخ، والأثر البيئي لكل قانون، واتخذت إجراءات تشريعية فيما يتعلق بمعايير الإنتاج المستدام، والمسؤولية إزاء تصريف النفايات، وإعادة التدوير، والحصول على المياه النقية، والنقل المستدام. كانت ثمة دعوة قوية للبرلمانات إلى اتخاذ إجراءات في خفض انبعاثات الكربون، والسعي إلى وضع خطط "للتقليل من انبعاثات الكربون إلى درجة الصفر" التي قد تحدد مسارات اقتصادية أكثر مراعاة للبيئة. تم تسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية للتقليل من انبعاثات الكربون إذ إنها ستعمل على توسيع نطاق الطاقة المتجددة، وتوفير فرص العمل. قد التزمت بالفعل بعض البلدان لتصبح خالية من الكربون في غضون الـ15 سنة المقبلة، الأمر المعترف به باعتباره هدفاً طموحاً، ومهماً.

وتخلل النقاش العديد من الدعوات إلى التعاون الوطني، والدولي في سياق المكافحة ضد تغير المناخ. من أجل أن يكون العمل المتعلق بالمناخ فعالاً، لزم وضع نهج متعددة الجهات تضمنت جهات فاعلة على المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية، وكذلك، جهات فاعلة من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. استدعت الحاجة أيضاً المزيد من التعاون بين البرلمانات والحكومات، وكذلك، بين البرلمانات.

ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً مهماً في هذه العملية، وأن يساعد في دعم البلدان في تنفيذ خطة العمل البرلماني حول تغير المناخ، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف مراحل التنمية المختلفة، واحتياجات مختلف البلدان. وقدمت اقتراحات لإفساح المجالات للتبادل البرلماني المحسن، بما فيها منصة افتراضية إقليمية لتبادل التقدم بشأن تغير المناخ في المجال التشريعي، ونظام لمتابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. اعتبرت أهمية التعاون متعدد الأطراف، والدولي رئيسية للحد من آثار تغير المناخ، والتقليل منها، ويمكن للبلدان المتقدمة النمو أن توفر الدعم للبلدان النامية في هذه المعركة المشتركة، مع الضمان أيضاً أنها تتقيد بالالتزامات المتفق عليها دولياً حول تغير المناخ في اتفاق باريس للمناخ.



حلقة نقاش

التنقل البشري سعياً لحياة أفضل: التحديات، والفرص، والحلول

ضم الفريق السيدة لورا روخاس (رئيسة مجلس النواب في المكسيك)، والسيد مصطفى شنتوب (رئيس الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا)، والسيدة زينايدا غريسياني (رئيسة برلمان جمهورية مولدوفا) بصفتهم رؤساء برلمانات رئيسيين. شمل أعضاء أفرقة الخبراء: السيدة جيليان تريغز (مساعدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، والسيد جيلز كاربونييه (نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر).

وتم تقديم مداخلات من المشاركين (افتراضياً) ممن يلي: السيدة إيزابيل موريه (رئيسة المجلس الوطني في سويسرا)؛ والسيد راشد الخريجي الغنوشي (رئيس مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية)؛ والسيد الحبيب المالكي (رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية)؛ والسيد مصطفى نياس (رئيس الجمعية الوطنية في السنغال)؛ والسيد دلفيم نيفيس (رئيس الجمعية الوطنية في ساو تومي وبرنسيب).

على النحو الملائم، تزامنت حلقة النقاش مع اليوم العالمي للعمل الإنساني؛ وقد حثت البرلمانات بعضها البعض، وحثها شركاء الاتحاد البرلماني الدولي الأساسيين في مجال المساعدة الإنسانية على ألا تنظر إلى الهجرة من المنظور الأمني، ومصالح الدول، بل أن تنظر إليها من الجانب الإنساني - الحاجة إلى حماية حياة المهاجرين، وكرامتهم، والحاجة إلى التضامن، والاعتراف بأنه لا يمكن لبلد بمفرده أن يستجيب للتحديات التي يشكلها التنقل البشري، والحاجة إلى العمل من أجل تحقيق السلام.

وإزاء خلفية الأعداد المتزايدة للرجال، والنساء، والفتيان، والفتيات المتنقلين، بدأت حلقة النقاش بالتشديد على أنه لطالما كان التنقل البشري سعياً لحياة أفضل موجوداً، وحقيقة لا يمكن تجاهلها.

ومع ذلك، لم تكن مغادرة الفرد منزله سهلة. ظلت الهجرة ظاهرة معقدة، ومتعددة الأبعاد. شكل تجاوز الحدود أحياناً الخيار المتاح الوحيد للبعض. لم يكن لدى البعض الآخر ترف الاختيار. وبالتالي، أصبحت الرحلة إلى بلد جديد أكثر



مشقة، وخطورة، وواجه العديد خطفأً، وعنفاً، وابتزازاً، وحتى خسروا حياتهم. تم تسليط الضوء على محنة النساء، والأطفال، المعرضين للاستغلال، والعنف في أكثر الأحيان.

وفاقت جائحة كوفيد-19 هذه المشاكل، الأمر الذي جعل التنقل ينطوي على تحديات كثيرة، ومحدوداً، ودفع الناس الذين يعيشون في الأصل ظروفاً صعبة في أغلب الأحيان إلى تحمل المزيد من الظروف القاسية من دون أي تسهيلات، أو مرافق صحية، وغالباً من دون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت كوفيد-19 أثراً تمييزياً على النساء، والأطفال خاصة، مع معدل انتشار أكبر للعنف القائم على الجندر حول العالم.

ودعت هذه الأبعاد الإضافية إلى المزيد من التعاون بين البلدان (أكانت بلدان المنشأ، أو العبور، أو المقصد)، وضمن البلد الواحد، من أجل ضمان احترام سيادة القانون، وحقوق الرجال، والنساء المتنقلين.

وفي هذا الصدد، كان من المهم أن تضاعف البرلمانات عملها من أجل تنفيذ الاتفاقات العالمية حول الهجرة، واللاجئين، وأن تضع أساساً للإشراف على عمل الحكومة في هذه المجالات. دعا الصكان العالميان إلى تعزيز التعاون بين البلدان، والجهات المعنية. على وجه الخصوص، تمثل الهدف الشامل للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بتخفيف العبء على المجتمعات المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ودعمهم. لا يمكن لأي شخص العمل بمفرده، وكان من المطلوب المزيد من التعاون لضمان الكرامة لطالبي اللجوء، واللاجئين، وفي نهاية المطاف، الظروف لسلامة العودة إلى أرض الوطن.

وبرزت معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة القسرية بوصفها أولوية. تضمن ذلك الاستثمار في ظروف معيشية أفضل، ودعمها في بلدان المنشأ، وكذلك، منع نشوب النزاعات، وحلها.



بالإضافة إلى ذلك، حقق تطور الأسس القانونية للهجرة المزيد من السلامة، واحترام حقوق المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين. كما أنه أتاح تحسين إدارة تدفقات الهجرة، وعزز إدماج المهاجرين في البلدان المضيفة من خلال سياسات وتدابير الإدماج الاستباقي.

واختتمت حلقة النقاش بالتنويه بدور البرلمان ومسؤولياتها في ضمان احترام حقوق المهاجرين، واللاجئين، وكرامتهم، ولا سيما في هذه الأوقات التي تزداد فيها المخاطر الصحية، وفي ضوء الأزمة الاقتصادية الكبرى القادمة. كان لدى البرلمان دور رئيسي في وضع إطار قانوني لتيسير التنقل البشري الآمن، وتعزيزه، واحترام حقوق الناس المتنقلين، أكانوا مهاجرين، أو طالبي لجوء، أو لاجئين. واستدعى ذلك المزيد من التعاون ضمن البرلمان، وبينها. كذلك، تمت دعوة البرلمان وأعضائها إلى أن تكون قدوة يحتذى بها في بناء مجتمعات متماسكة، وسلمية حيث يمكن للجميع أن يتكيفوا.



حلقة نقاش

تحسين الحوكمة من خلال سد الفجوة بين البرلمانات والشعب

ضم الفريق السيد ج.أ. بروجين (رئيس مجلس الشيوخ في هولندا)، والسيدة ب. مهراي (رئيسة مجلس النواب في اندونيسيا) بصفتهم رئيسي برلمانات رئيسيين. شمل أعضاء أفرقة الخبراء: السيدة ب. ملامبو-نغسوكا (المديرة التنفيذية هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والسيد ف. هوششيلد-درادموند (المستشار الخاص للأمين العام حول إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة).

وتم تقديم مداخلات من المشاركين (افتراضياً) ممن يلي: السيد أ. نورلين (رئيس البرلمان السويدي)؛ والسيد أ. روتا (رئيس مجلس العموم في كندا)؛ والسيد و. بيرلا (رئيس مجلس الشعب (لوك سابها) في الهند)؛ والسيدة ي. مورنييس (رئيسة برلمان لاتفيا)؛ والسيد ج. غوايدو (رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية فنزويلا البوليفارية)، والسيدة ت. نارباييفا (رئيسة مجلس الشيوخ في أوزبكستان)، والسيد ي. زورشيك (رئيس الجمعية الوطنية في سلوفينيا).

لاحظ المشاركون أن المحافظة على ثقة الجمهور كانت دائماً في مقدمة المشاغل البرلمانية. توقع الناس أن يتمكن البرلمان من حل مشاكلهم، وجعل حياتهم أفضل. عندما شعر الناس أن البرلمان لم يتمكن من النضال من أجل مصالحهم، عندها فقدوا ثقتهم في مؤسساتهم.

وفي خضم جائحة كوفيد-19، ستزداد بالتأكيد مطالب الناس تجاه البرلمان. وسط المخاوف الشعبية المتصاعدة، والعسر الاقتصادي المتفاقم، احتاج البرلمان أن يظهر للناس أنه استمر في العمل من أجلهم.

واعتبرت الجائحة مأساة هائلة بسبب الناس المتضررين: الناس الذين فقدوا حياتهم، وبالتالي، حياة أنسبائهم، والعمال الذين ساهموا في مكافحة الأزمة، والناس الذين فقدوا مصادر دخلهم، وكذلك، الشركات التي أفلست، والقيود المفروضة على الحرية للجميع. لم يسبق لهذه الأزمة مثيل في التاريخ الحديث.



وشكلت الإجراءات المتخذة من أجل وقف انتشار الفيروس أثراً كبيراً في المجتمع، وتعين اتخاذ المزيد من القرارات الصعبة. وأدت الاقتراحات حول أفضل طريقة للاستجابة للجائحة إلى نقاشات ساخنة في البرلمان، والمجتمع ككل، إذ إن الاستجابة أثرت على حقوق الناس مباشرة. وكان من الأهمية القصوى أن تدقق البرلمانات في الإجراءات الجديدة المقترحة من الحكومة، والأخذ في الاعتبار المخاوف في المجتمع.

وعلى سبيل المثال، تم الاقتراح أنه ينبغي على البرلمانات العمل بوتيرة أسرع لإصدار قوانين قد تساعد الناس في التكيف مع تأثير جائحة كوفيد-19، أكان في القطاع الصحي، أو الاقتصادي، أو حتى في الحياة الاجتماعية.

وقد أظهرت البرلمانات عن قدرتها في استئناف أنشطتها بسرعة، بما فيها من خلال عقد الاجتماعات عن بُعد، وتكييف قاعات الاجتماعات البرلمانية، واعتماد أساليب العمل الهجينة وجهاً لوجه افتراضياً.

واحتاج كل برلمان إلى تشجيع المشاركة العامة في عمله من أجل تحسين المراقبة، والحوكمة البرلمانية. أتاحت تكنولوجيا المعلومات الفرص للبرلمانات للعمل بطريقة مختلفة، واستمرار المشاركة مع الجمهور على الدوام.

وكانت البرلمانات تطور القنوات الجديدة للمشاركة العامة، مثل آلية إلكترونية للمشاركة العامة في الصياغة التشريعية لمشاريع القوانين المقترحة من المجلس أو عضو في المجلس. يمكن للخبراء، والأكاديميين، والمراكز الفكرية، ومنظمات المجتمع المدني أن تشارك في هذه العملية.

وعلى نطاق أوسع، سلط رؤساء البرلمانات الضوء على أهمية التعليم. اعتبر تعليم كيفية حكم البلدان نفسها بنفسها أداة أساسية لتحقيق هدف سد الفجوة بين البرلمانات، والشعب. على وجه الخصوص، أدى المدرسون دوراً أساسياً لا في تعليم الشباب حول الديمقراطية البرلمانية فحسب، بل أيضاً في مساعدتهم على جعلهم مواطنين ملتزمين.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، كان من المهم العمل بروح الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية للعام 1997 الخاص بالاتحاد البرلماني الدولي. باعتبار الديمقراطية نظاماً سياسياً، كان النظام الوحيد القادر بطبيعته على التصويب الذاتي. إذا لم يسمح البرلمانيون بأن يتم تصويب أفعالهم من قبل ناخبيهم، سيفشلون في سد الفجوة بين البرلمانات، والشعب.



حلقة نقاش

إقامة الاقتصادات الشاملة والمستدامة التي تحقق الرفاه والعدالة للجميع

ضم الفريق السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون (رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي)، والسيد ج. مودندا (رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي) بصفتها رئيسي برلمانات رئيسيين. شمل أعضاء أفرقة الخبراء: السيدة أ. أليسجاهبانا (وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، والسيد أ. نواغابا (أستاذ في جامعة ماكيريري، أوغندا).

وتم تقديم مداخلات من المشاركين (افتراضياً) ممن يلي: السيد ز. غومبوجاف (رئيس مجلس الشعب الأعلى في منغوليا)؛ والسيد ب. ويشيتشولشاي (رئيس مجلس الشيوخ في تايلاند)؛ والسيد س. فوكير (رئيس الجمعية الوطنية في موريشيوس)؛ والسيد أ. د. كمارا (رئيسة الجمعية الوطنية في غينيا)؛ والسيد م. س. سانجراني (رئيس مجلس الشيوخ في باكستان)، والسيد ب. كاتشافيفي (رئيس الجمعية الوطنية في نامبيا). وقدم السيد ج. بيزارو (رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي) ملاحظات خطية.

إزاء خلفية الركود العالمي، والأزمة الصحية اللذين حفزتهما جائحة كوفيد-19، نظر النقاش بشكل انتقادي في النموذج الاقتصادي السائد المتمركز حول النمو، وغير المستدام، وكذلك، دوافع عدم المساواة، والتهميش في البلدان متقدمة النمو، والنامية.

ومن خلال إبراز أوجه الخلل التي كانت بالفعل مدرجة في النظام، دعت أزمة كوفيد-19 إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في جميع المجالات. شكلت "مفارقة" نسبة 20% من سكان العالم الذين يستهلكون 75% من موارد الكوكب مثلاً واضحاً للعديد من أوجه الاختلال التي تحتاج إلى المعالجة.



ويتطلب التجديد إصلاحاً لأنماط الاستهلاك، والإنتاج الحالية التي تتطلب بأكثر مما ينبغي من أرضنا، ولم تجعل بالضرورة الحياة أفضل. لن يتضاعف الاقتصاد العالمي بشكل سريع إلى الأبد. بينما يتسم دعم سبل كسب العيش للناس بأهمية بالغة، خاصة في وجه البطالة واسعة النطاق، لا ينبغي تحقيق ذلك من دون الأخذ بالاعتبار البيئة التي يعتمد عليها كل النشاط الاقتصادي.

وتعتبر النماذج الاقتصادية للدائرية وللتضامن التي تتبعها بعض البلدان بالفعل وسيلة للتقدم إلى الأمام. من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل"، كان من المطلوب استثمارات ضخمة في البنية التحتية المراعية للبيئة، والصناعات الخضراء، وكذلك، في وضع خطط لتهيئة فرص عمل خلاقية، وأشكال دعم الدخل (مثلاً الدخل العالمي). ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التي تهدف إلى إزالة الكربون من الاقتصاد. باختصار، تدعو الحاجة في كل بلد إلى اتفاقية بيئية جديدة ضمن خطة مارشال لمساعدة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وبشكل واضح، يتطلب توفير اقتصاد شامل سياسة مالية جديدة لدر الإيرادات، وإعادة توزيعها. احتاجت البرلمانات إلى ممارسة المراقبة الشديدة للموازنة للتأكد من أن تفرض الضرائب بشكل أكثر إنصافاً، مع المزيد من العبء على أولئك الذين يمكنهم تحملها، والأموال المخصصة التي تهدف الأكثر تهميشاً أولاً. إن إنفاق بعض البلدان النامية أكثر على الحماية من على الصحة أو التعليم أظهر الحد الذي تجاهلت فيه الحكومات أولويات الشعوب. من وجهة نظر الشعب، ما كان مطلوب الآن هو المزيد من التحفيز الاقتصادي، والمزيد من الاستثمارات العامة في الرعاية الصحية، ودعم الدخل، بما فيها ربما من خلال مدفوعات نقدية مباشرة إلى الأسر المعيشية.

وفي نهاية المطاف، تشكل الحوكمة الرشيدة العنصر الأساسي لجميع هذه الإصلاحات. أدت المؤسسات غير الفاعلة التي لم تمثل جميع المصالح، والفئات، والتي كانت عرضة للفساد، إلى نتائج سياسات وخيمة. وبدوره أدى ذلك إلى اضطرابات، ونزاعات اجتماعية، مما سبب بيئة سيئة للمستثمرين، الأمر الذي أفضى إلى الكساد أو الركود الاقتصادي. واحتاجت البلدان النامية بالأخص إلى التركيز أكثر على إصلاح مؤسساتها الحاكمة كوسيلة لتحفيز الموارد المالية، والرأسمالية التي كانت بالفعل قائمة في الوسط. ينبغي منح الأولوية إلى ممارسات التنمية المحلية التي أقامت



الاعتماد على الذات. لم تكن المساعدة الأجنبية، والأشكال الأخرى من التدخلات الخارجية الحل الشامل، ولم تستطع أن تحل محل الحلول المحلية.

بالإضافة إلى الإصلاحات الوطنية، استدعت الحاجة تغييرات للهيكل الاقتصادي، والمالي الدولي الشامل بحسب مبدأ التضامن. استمر نقص تمثيل البلدان النامية في مجالس إدارة منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف للحكومة الاقتصادية العالمية المثيلة. كذلك، استدعت الحاجة المزيد من العولمة الشاملة للتعبير بشكل أفضل عن احتياجات الشعب، وكذلك، مصالح البلدان النامية.

واحتاجت البرلمانات أن تكون أكثر استباقية في تحقيق التغيير الذي يحتاجه الشعب. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان من المطلوب أن تكون أكثر شمولية لجميع الشعوب من خلال عمليات مفتوحة أكثر لأصحاب مصلحة متعددين، وكذلك، سياسات وأسس محددة الأهداف (مثلاً، لجنة مخصصة للشباب أو لجنة للمساواة الجنسانية). وفي الخلاصة، ينبغي أن تهدف القوانين، والموازنات على نحو واضح أكثر إلى تحقيق المصلحة المشتركة.



فعالية خاصة

مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

وجهة نظر الضحايا

بدأت حلقة النقاش بشهادة قدمها السيد ي. الحجي بوبا، شاب ضحية الإرهاب، ومؤسس تحالف الشباب لمكافحة الإرهاب. تلت شهادته عروض من رؤساء البرلمانات الرئيسيين: السيد ف. سوبوتكا (رئيس المجلس الوطني النمساوي)؛ والسيدة ب. أرغيمون (رئيسة الجمعية العامة، ورئيسة مجلس الشيوخ في الأوروغواي)؛ والسيد ر. لوباتكا (عضو برلمان نمساوي، ورئيس الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابع للاتحاد البرلماني الدولي).

شمل أعضاء أفرقة الخبراء: السيدة ج. فتحي والي (المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا)، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد ف. فورونكوف (وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب).

وتم تقديم مداخلات من المشاركين (افتراضياً) ممن يلي: السيد علي بن صالح الصالح (رئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين)؛ والسيد محمد باقر قاليباف (رئيس مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)؛ والسيد أ. قيصر (رئيس الجمعية الوطنية في باكستان)؛ والسيد أ. ميرزويان (رئيس الجمعية الوطنية في أرمينيا)؛ والسيد أ. فاروجيا (رئيس مجلس النواب في مالطا).

بما أنه تم عقد الفعالية الخاصة عشية اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، ركزت الفعالية بوجه خاص على وجهة نظر الضحايا، وكيف يمكن للبرلمانيين دعمهم. بدأت الفعالية بشهادة قدمها السيد ي. الحجي بوبا، ضحية جماعة بوكو حرام النيجيرية، ومؤسس تحالف الشباب لمكافحة الإرهاب، تحالف قائم على التطوع يضم أكثر



من 600 شاب، قدم الخدمات الاستشارية إلى ضحايا الإرهاب، ووفر التعليم حول مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة، والتدريب على المهارات للشباب العاطلين عن العمل في نيجيريا.

وأكد السيد ي. الحجي بوبا، ورؤساء البرلمانات الرئيسيون، وأعضاء أفرقة الخبراء جميعهم أنه لم يتم بعد تلبية احتياجات ضحايا الإرهاب. تضمنت هذه الاحتياجات: الحماية القانونية، والتعليم، والمساعدة المالية، وبرامج سبل كسب العيش، وكذلك، الدعم النفسي، والرعاية الصحية، لا سيما للذين يقيمون في ظروف اكتظاظ، وغير صحية في مخيمات الأشخاص المشردين. أدت جائحة كوفيد-19 إلى المزيد من الصدمات، والشعور بالعزلة، والتخفي، والضغط للضحايا. لقد تباطأت الخدمات، أو تم تعليقها، وأعيد توجيه التمويل. أحظي تعزيز حقوق الإنسان للضحايا، وحمايتهم، واحترامهم بالأهمية عينها التي يحظى بها على الدوام: عندما لم تتم تلبية احتياجات الضحايا، أضعف ذلك قدرتهم، وقوض استدامة المجتمعات، وشموليتها.

وكان من المهم الاستماع إلى أصوات الضحايا، والإعراب عنها لوضع الإجراءات الملائمة لدعمها. أكد البرلمانيون المشاركون على استعدادهم لتحقيق ذلك. اعتبرت أصوات الضحايا أدوات مهمة للغاية في مواجهة خطابات الإرهابيين، واتسمت بالمصادقية، ووحدت المجتمعات ضد العنف. من خلال مشاركة الضحايا لخبراتهم، وإيصال التكلفة البشرية للأعمال الإرهابية، مزقوا خطابات الإرهاب، وتبريراته. في المنشور الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة بشأن المخدرات، والجريمة في 21 آب/أغسطس، أشاد بالضحايا الذين اختاروا أن يكونوا بمثابة سعاة. وضع المنشور نهجاً استراتيجية لدعم الضحايا في رواية قصصهم، ومساعدتهم على الانخراط في المجتمع على نطاق واسع، والمساهمة في تحقيق السلام.

وينبغي توفير المساعدة للبرلمانات، والحكومات لترجمة القرارات الدولية إلى تشريعات، وأعمال وطنية، وبالتالي للمساعدة في الحد من الاختلافات الكبيرة السائدة في النهج الوطنية لدعم الضحايا. شكلت هذه الاختلافات عائقاً أمام الاعتراف العالمي بحقوق الضحايا، والتنفيذ الوطني الفعال للالتزامات الدولية.



ومن خلال البرنامج المشترك حول مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دعمت هذه صياغة الأحكام القانونية الموصى بها حول الضحايا القائمة على المبادئ الدولية التي يمكنها بسهولة أن تتكيف مع الأطر القانونية. ستنتشر الأحكام في العام 2021. وتمثلت إحدى الأهداف الرئيسية للبرنامج المشترك، وخاصة اعترافه بدور البرلمانيين بصفتهم ممثلين للشعب، بزيادة الجهود لتضييق الفجوة بين الأقوال، والأفعال. ينبغي أن تتابع البلدان القرارات الدولية من خلال ضمان أن التشريع لدعم الضحايا كان قائماً، وتم تنفيذه. لكن، تخطى دور البرلمانات العمل التشريعي. أدت دوراً مهماً أيضاً في تخصيص الموازنات، والموارد، وكذلك وضع الاستراتيجيات، والإجراءات للحكومات لدعم الضحايا على النحو المناسب، مع التركيز بشكل خاص على النساء، والأطفال.

وخلال المناقشة، طُرحت نقاط مهمة متعلقة بمكافحة الإرهاب ككل. أعرب المشاركون عن تفانيهم في مكافحة الإرهاب، وأشاروا إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ينبغي على البرلمانات مضاعفة جهودها لتنفيذ الاستراتيجية، ومتابعة الاستثمار في تعددية الأطراف، والتعاون الدولي، التي اعتبرت ذات أهمية بالغة في مكافحة الإرهاب. كان من المهم فصل الدين عن العنف، والذعر، ودحض خطابات الإرهاب من خلال تعزيز قيم التسامح، والتعايش المشترك، والاحترام لجميع الأديان. شكل التعليم أيضاً عنصراً أساسياً في الجهود المبذولة لمواجهة خطابات الإرهاب، وخطاب الكراهية، ومنع التطرف العنيف.

وبرزت أيضاً بوضوح مسألة تمويل الإرهاب من خلال غسل الأموال في كلمات رؤساء البرلمانات. أدت البرلمانات دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة من خلال إصدار التشريعات ذات الصلة. ومع تطور المراقبة المعنية بمكافحة غسل الأموال، استمر المجرمون بإيجاد أساليب جديدة لتحويل العائدات من نشاط إجرامي إلى أموال مشروعة، بما فيها من خلال استغلال نقاط ضعف التجارة العابرة للحدود. شكل أهمية حاسمة التبادل الفعال للمعلومات، وتحسين مراقبة الصكوك المالية، وزيادة الشفافية في مكافحة تمويل الإرهاب، وغسل الأموال.



اعتماد الإعلان، والملاحظات الختامية

من خلال تقديم مشروع الإعلان، أشادت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بعملية مناقشة النص، وتعديله التي تحلت بالكثير من الديمقراطية، والشمولية، عبر مشاريع متعاقبة، للتوصل إلى صيغة حظيت بتوافق الآراء. وتم تكليف لجنة تحضيرية بهذه المهمة – وتألقت من ممثلين منتخبين من كل مجموعة جيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، ممثلين عن منتدى النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، ومنتدى الشباب البرلمانيين.

وخلال الأشهر التي جرت فيها العملية، أصبح موضوع – القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب وللكوكب الأرض – أكثر صلة بالموضوع، وأوثق من ناحية التوقيت. بالتالي، ردد تطور النص تطور أزمة كوفيد-19، وشكلته الخبرات، والاستجابات البرلمانية في هذه الأوقات التي لم يسبق لها مثيل. وبحق، شكلت كوفيد-19 خطأً مشتركاً موضوعاً على مدى نطاق، لكن الإعلان سعى أيضاً إلى النظر في ما يفوق الأزمة، وصولاً إلى المسائل الأكبر، والاحتياجات على المدى الطويل للشعب، والكوكب.

وأخذ الكلمة أعضاء اللجنة التحضيرية الذين يمثلون كل مجموعة جيوسياسية لتسليط الضوء على قيمة الإعلان، وحثوا رؤساء البرلمانات على اعتماد نص متين، وشامل، وتطوعي قد يساعد على تمهيد الطريق لتعددية الأطراف، والتعاون والتضامن الدوليين، لا سيما في ضوء الأزمة العالمية الحالية.

وتم اعتماد الإعلان بتوافق من الآراء، وتم تقديمه إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، معالي السيد طيجاني محمد-باندي، الذي شكر البرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي على إحضار بعد برلماني إلى عمل الأمم المتحدة على مدار الـ75 عاماً. وهنأ رؤساء البرلمانات للمشاركة البناءة مع مجموعة واسعة من المسائل التي تم طرحها خلال المؤتمر. كانت برلمانات العالم في قلب صنع القرار الشامل، ووضع السياسات، والقوانين التي استجابت لاحتياجات المواطنين. في العام 2020، عام تعطل بسبب كوفيد-19، لكن مع ذلك، كان بداية عقد من العمل لخطة التنمية المستدامة للعام 2030، حث البرلمانيين على المحافظة على دعمهم لأهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالتزاماتهم المحددة في الإعلان، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الجندرية.



وعند اختتام المؤتمر، أعلنت الرئيسة أنه تم سماع البرلمانات بصوت عال، وواضح. يرجع الأمر الآن إلى كل برلمان وطني، وبرلماني لتولي المقاليد، والبناء على ما تم تحقيقه. اعتبر المؤتمر منبراً مهماً لترسيخ العلاقات مع الأمم المتحدة، وشركاء الاتحاد البرلماني الدولي الآخرين، مما يتماشى إلى حد كبير مع موضوع التعددية الأكثر فعالية.

وأثبت الاجتماع الافتراضي أنه يمكن تسخير التكنولوجيا لخدمة الدبلوماسية، والقيادة البرلمانية، لكن لم يكن هناك أي بديل للتفاعل وجهاً لوجه. صرحت أنه ستتم دعوة المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للموافقة على التوصية لعقد جزء من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات بالحضور الشخصي في فيينا في العام 2021.



الإعلان

حول القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض

إعلان تم اعتماده بالإجماع من قبل رؤساء البرلمانات ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

(1) نحن، رؤساء البرلمانات، نقف مع زملائنا البرلمانيين والمواطنين في لحظة حاسمة من تاريخ العالم. إن وباء كورونا "كوفيد-19" هو حالة طوارئ صحية ذات أبعاد عالمية غير مسبوقة، تؤثر على جميع أنواع الشعوب والمجتمعات والاقتصادات. إن وباء كورونا ليس له حدود: إنها أزمة غير مسبوقة، ونشعر بتداعياتها على كافة الأصعدة. لقد تطور الوباء ليصبح أحد أكبر التحديات التي نواجهها كمجتمع الأمم منذ الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. لقد اتخذت جميع البلدان في أنحاء العالم قرارات استثنائية، بما في ذلك حالات طوارئ وتسكير حدود والإقفال التام بمحاولة لوقف انتشار الفيروس. ما بدأ كحالة طوارئ صحية تطور بسرعة ليصبح أزمة اقتصادية مع عدد هائل من الموظفين الذين خسروا وظائفهم والاقتصاد العالمي الذي ينكمش إلى مستويات قياسية. تواجه جميع الدول تحديات كبيرة في تأمين صحة مواطنيها ورفاههم. هذا يعني أن العبء على الدول النامية هائلاً.

(2) تؤكد هذه الأزمة الصحية العالمية الطبيعة المترابطة لعالمنا اليوم والحاجة إلى تعددية أكثر فعالية ليس فقط ليخرج العالم من هذه الأزمة، ولكن أيضاً لتحويله إلى عالم أفضل. هناك حاجة إلى التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى. نحن نؤكد على أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. من هذا المنظور وحده، وخاصة لكوننا نعمل على التغلب على الأزمة الحالية، أصبح لتعزيز تعددية الأطراف والتضامن الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

* عدد محدود من الوفود أبدت تحفظها عن الإعلان (راجع الصفحة 41 للمزيد من التفاصيل)



(3) نغتنم هذه الفرصة لنؤكد، بأشد العبارات، إيماننا بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ودعمها. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ويجب أن تظل حجر الزاوية في العمل العالمي القوي والفعال. ينبغي أن تكون البرلمانات القدوة في الدفاع عن التعددية، ونظام دولي قائم على القواعد، وأن تدافع بقوة عن النظام الدولي القائم حول الأمم المتحدة. نحث المجتمع الدولي على الاستفادة بحكمة من الفرصة الفريدة التي تتيحها الذكرى الـ 75 للأمم المتحدة للتفكير في أفضل السبل لإصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

(4) نحن أمام مفترق طرق. وستكون أزمة فيروس كورونا بمثابة نقطة تحول في التنمية البشرية. لدينا فرصة العمر للتفكير في الطريقة التي نريد أن نعيش بها كمجتمعات واتخاذ إجراء تصحيحي لتشكيل مجتمع عالمي بمستقبل مشترك للبشرية؛ لبناء عالم يحترم بيئتنا والذي يهدف إلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم كأساس لمجتمعات مسالمة ومزدهرة ومرنة؛ وضمان احترام حقوق الجميع. بينما يتعامل العالم مع المهمة الشاقة للتعافي من الأزمة، نحث الجميع على العمل معاً لبناء مجتمعات أكثر مرونة وأكثر شمولاً واستدامة ورعاية.

(5) تقدم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 الخاصة بها مخططاً مشتركاً لتحقيق التنمية العالمية من خلال التعاون الدولي. علينا أن نسعى جاهدين لتعميق الشراكات وتقوية البنية لإنجاح هذه الخطة. نحن ندرك أن التعاون بين الشمال والجنوب هو وسيلة مهمة لتحقيق هذا الطموح، وأن التعاون بين بلدان الجنوب هو مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه. بالإضافة إلى ذلك، سنستمر بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونعيد تأكيد التزامات خطة العام 2030. لقد كشفت الأزمة الحالية عن هشاشة مجتمعاتنا وأظهرت، إذا لزم الأمر، ضرورة القضاء على الفقر. مع حلول العام 2020، الذي يصادف بداية عقد عمل أهداف



التنمية المستدامة، فإننا ندعو البلدان في كل مكان إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية لتحويل جدول الأعمال هذا إلى حقيقة. نتعهد بمضاعفة جهودنا للمساعدة في تنفيذها بشكل كامل وفعال من خلال العمل في برلماننا.

(6) لمواجهة الوباء، علينا التأكد من أنه يتم استخدام الخبرات الطبية والحاجيات الأساسية حيثما تكون الحاجة إليها أكبر، وأنه يتم اتخاذ إجراءات قوية في هذه المجالات الأساسية كوقاية وتشخيص وفحص وعلاج ومتابعة. يجب مضاعفة الجهود لمشاركة المعلومات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والسعي إلى التعاون الدولي في وسائل إجراء الفحوصات والعلاج السريري واللقاحات والأبحاث والتطورات الطبية. ندعو إلى دعم أكبر للبلدان النامية التي لديها أنظمة صحة عامة والتي تواجه المزيد من التحديات في اتخاذ التدابير المالية والطبية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا: يجب أن تكون مساعدتها في بناء القدرات أولية. نقر وندعم الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في طليعة مواجهة فيروس كورونا وبشكل عام للحكومة العالمية في التأهب لحالة الطوارئ الصحية والأمن الصحي. في السياق نفسه، نرحب بقرار التصدي لفيروس كورونا المعتمد من قبل جمعية الصحة العالمية الـ73.

(7) بينما نتناول العواقب الاقتصادية للوباء، فإن الأولوية العاجلة هي منع الاقتصاد العالمي من الانزلاق أكثر نحو الركود. نحن بحاجة إلى تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الدولية والحفاظ على الأسواق المالية العالمية، مع حماية الوظائف والرواتب، والتأكد من عمل جميع قطاعات الاقتصاد. على المدى المتوسط والطويل، يجب جعل الاقتصاد يعمل للجميع للتغلب على التفاوت المتزايد، ومكافحة تغير المناخ وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والعدالة الاجتماعية. يجب أن نعمل من أجل الانتعاش الأخضر وإعادة التفكير في نماذجنا الاقتصادية الوطنية والعالمية للعمل ضمن حدود كوكبية محدودة وتحقيق رفاهية الإنسان على أنه أكثر من مجرد استهلاك مادي. ويلزم النظر إلى جميع أجزاء الاقتصاد من هذه المنظورات، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية وصيد الأسماك والزراعة وقطاعات التصنيع والخدمات. نحن ندرك أنه في حين أن النساء والشباب هم الأكثر تعرضًا للانكماش الاقتصادي، فإنهم يحملون أيضًا مفتاح التجديد الاقتصادي في المستقبل. نلتزم بتعزيز تدابير محددة لضمان تمكينهم الاقتصادي واندماجهم الكامل في اقتصاداتنا. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي بذل الجهود لتعزيز دور الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في صنع القرار



العالمي، وإيجاد حلول مستدامة للبلدان المثقلة بالديون. نحن ندعم التعاون المتكافئ والتنمية المشتركة من خلال المبادرات الاقتصادية العالمية والإقليمية. نلتزم بنظام تجاري متعدد الأطراف يجب تعزيزه وتركيزه على منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، نعترف أيضاً بأهمية تعزيز بيئة عادلة ومنصفة وغير تمييزية للشركات الأجنبية.

(8) نشدد على أن معالجة تغير المناخ بطريقة مجدية ليست ملحة فحسب، بل إنه أمراً ممكناً أيضاً. إن تدابير تقييد وباء كورونا "كوفيد-19" التي تفرضها معظم البلدان لديها جانباً مشرقاً: وهو أن استخدام طاقة أقل اعتماداً للوقود الأحفوري يؤدي إلى خفض كبير في انبعاثات الكربون العالمية. يجب أن يشكل الطريق نحو تخفيض الكربون جزءاً مهماً من استراتيجيتنا المستقبلية من أجل بناء مجتمعات أكثر مرونة، من خلال الانتقال إلى اقتصاد محايد مناخياً، وحماية التنوع البيولوجي وتحويل صناعة الأغذية الزراعية. هذا لديه القدرة على توفير الوظائف والنمو بسرعة وتحسين طريقة حياة جميع المواطنين في كل مكان. وينبغي أن يكون هدفنا أيضاً هو تمكين الحصول بشكل كاف على مياه الشرب المأمونة. ولذلك، نؤكد من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ونحث جميع القادة على المضي قدماً في التنفيذ من دون تردد، بما في ذلك من خلال استراتيجيات التخفيف والتكيف المناسبة.

(9) اليوم، يعتبر السلام أمر حاسم لتأمين التعاون الدولي والمساعدة الإنسانية وتقليل الدمار الاقتصادي للوباء في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا يحيل الوباء السلام والأمن الدولي إلى شواغل ثانوية. لذلك نحث جميع الأطراف المتحاربة على وقف الأعمال العدائية والامتنال التام للقانون الدولي والقانون الإنساني ومبادئ التعايش السلمي وفتح نافذة ثمينة للدبلوماسية تحت قيادة الأمم المتحدة. ونطالب بـ "الاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، من أجل التركيز على "المعركة الحقيقية لحياتنا"، التي أقرها بالإجماع قرار مجلس الأمن 2532 الصادر في 1 تموز/يوليو، الذي يدعو إلى "وقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات



المدرجة على جدول أعماله". ونحن نؤيد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إلغاء العقوبات المفروضة على البلدان لضمان الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي لفيروس كورونا "كوفيد-19". كما نلتزم بمواصلة جهودنا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. عندما ينهار السلام والنسيج الاجتماعي ويؤدي إلى التطرف والتطرف العنيف، يجب أن تكون احتياجات الضحايا أولوية. إننا نحث مجلس الأمن الدولي على دعم الإجراءات المتخذة في البلدان التي تواجه هاتين الآفتين للقضاء عليهما.

(10) يجب أن تظل الجهود الإنسانية غير مسبقة، وأن تركز على الشعب، وتستجيب للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بالإضافة إلى الاستجابة للعمر والإعاقة، وتستند إلى مبادئ الإنسانية، والحياد، والاستقلالية، والنزاهة. ويشمل ذلك الاعتراف بالميثاق العالمي بشأن الهجرة واللاجئين وتطبيقه. نحن بحاجة إلى تعزيز استجابتنا الجماعية للنزوح القسري، والحفاظ على الزخم الذي يولده المنتدى العالمي للاجئين. ومع استمرار تزايد أعداد المشردين داخلياً، يتعين علينا إيجاد سبل أكثر فعالية لمعالجة النزوح الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى جهدنا الجماعي لوضع حد للوضع حد لانعدام الجنسية وحماية الفئات الضعيفة في حالات النزاع، خاصة الآن، خلال فترة الوباء.

(11) لا يفرق فيروس كورونا بين رجل وامرأة ويتطلب استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين. وتبين أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالحجر الصحي وتدابير العزل والأزمة الاقتصادية. إنهم أكثر عرضة للإساءة الجسدية واللفظية المحلية، ويكافحون من أجل الحصول على الرعاية الطبية الطارئة، ويواجهون عبئاً متزايداً لرعاية الأطفال والمسنين، وهم أكثر عرضة من الرجال لفقدان العمل والدخل. ندعو إلى وضع سياسات حماية قائمة على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات على وجه السرعة.

(12) نتذكر أن النضال من أجل المساواة بين الجنسين استغرق عدة عقود. ونؤكد أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان، ولكنها أيضاً أساس ضروري لعالم سلمي ومزدهر ومستدام. في حين أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق المساواة بين الجنسين، فإننا قلقون من أننا قد نواجه الآن نكسات. إننا نحث جميع البلدان على توخي الحذر، وندعو المجتمع الدولي إلى الاستفادة من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين للدفاع عن المساواة بين الجنسين بجميع أشكالها ومظاهرها وحمايتها. من جانبنا، بصفتنا رؤساء برلمانات ورئيس الاتحاد البرلماني



الدولي، سنعمل على تحقيق مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية للمرأة في البرلمانات وجميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك في المناصب القيادية، ونبذل قصارى جهدنا لضمان تجسيد البرلمانات بالكامل للمساواة بين الجنسين في هياكلها وعملياتها وأساليب عملها، وإزالة جميع الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة.

(13) نحن ندرك أكثر من أي وقت مضى الدور الحاسم الذي يجب أن يقوم به الشباب في برلماننا وجميع مؤسسات الدولة. نحن بحاجة ماسة إلى تسخير طاقاتهم الإيجابية وابتكاراتهم، وفي غضون ذلك، تجديد مؤسساتنا. نلتزم بتسريع العمل للحد من التمثيل الناقص المزمّن للشباب في البرلمان والعمليات البرلمانية وكذلك في جميع مؤسسات الدولة الأخرى. نجدد تعهدنا بأن نبذل قصارى جهدنا لجعل السياسة مفتوحة حقاً للشبان والشابات وتسهيل انتخابهم للبرلمانات في عدد أكبر.

(14) نحن ملتزمون بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أيضاً خلال مكافحة الوباء. في حين أنه من المنطقي وضع قيود للحد من انتشار فيروس كورونا، قد يكون من الضروري وضع التدابير القانونية ومتناسبة ومؤقتة وخاضعة للرقابة القضائية والبرلمانية. ونؤكد أنه لا يجب استخدامها كذريعة لتقييد وتمتع الجميع بحقوق الإنسان. إن استجابتنا للوباء يجب أن تقوم على أسس دستورية في كل بلد لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. نتذكر أن الديمقراطية تقوم على سيادة القانون وممارسة حقوق الإنسان. في دولة ديمقراطية، لا أحد فوق القانون والجميع متساوون أمام القانون.

(15) نحن ندرك أن الديمقراطيات في كل مكان تواجه تحديات خطيرة وتتعهد ببذل قصارى جهدنا لدعم القيم الجوهرية للديمقراطية التي يدعمها برلمان يعمل بشكل جيد. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد مبادئ الإعلان العالمي للديمقراطية. إن برلماننا مؤسسات وطنية سيادية ومستقلة يعكس كل منها تاريخ بلادها وتراثها الثقافي، والقيم، والأعراف. كل برلمان مختلف، ومع ذلك فإنهم يشتركون في الطموح لضمان أن إرادة الشعب تشكل أساس الحكومة والحكم الديمقراطي. لديهم جميعاً تفويضاً لمحاسبة الحكومة نيابة عن الشعب. لذلك، نحن ملتزمون أيضاً بمواصلة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة، وعلى اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية.



(16) نؤكد على الأهمية الحاسمة التي تجعل جميع البرلمانات قادرة على تنفيذ دورها الدستوري بحيث يتم إشراك الناس ويكون لهم دور في صنع القرار، وبالتالي ضمان رفاههم وتعزيز الديمقراطية. علاوة على ذلك، نحن ندرك أن ثقة الجمهور في مؤسسات الحكومة تحتاج إلى أن تكتسب من خلال العمل والمشاركة الدؤوبة، وأن برلماننا يجب أن تكون القدوة. ندعو جميع البرلمانات إلى إجراء فحص دقيق لأدائها واستجابتها خلال الوباء والاستفادة من الدروس المستفادة لخدمة الناس بشكل أفضل. وهذا يشمل الاستفادة بشكل أفضل من تكنولوجيا المعلومات وإيجاد طرق جديدة وفعالة للتعامل مع المواطنين. وزيادة تعزيز مشاركتهم النشطة في الحكم الديمقراطي. وفي هذا الصدد، نشجع أيضاً على تبادل أفضل الممارسات بين البرلمانات في استخدام التدابير المبتكرة. ونحن ملتزمون بتثقيف المواطنين حول كيفية استخدام صوتهم وضمان مشاركتهم الكاملة في صنع القرار العام. ولذلك ينبغي أن نعزز الأنشطة التعليمية الرامية إلى تقريب البرلمانات من سكانها، ولا سيما الشباب الذين يطالبون بمشاركة أكبر في الحياة السياسية.

(17) يميز عالمنا بالتغير التقني السريع. تملك التكنولوجيا الجديدة القدرة على توسيع الفجوة الرقمية بالإضافة إلى خلق العديد من الفرص. لكن يطرح ذلك أيضاً قضايا إثنية وقضايا حقوق، مثل التقدم التقني بما في ذلك تطور الذكاء الاصطناعي من دون ضمانات مناسبة، واللذين يؤثران على خصوصية المواطنين وقد يؤديان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. ومن الضروري ضمان أن التغيرات التقنية تخدم البشرية ولا تستخدم كسلاح لتقويض كرامة الإنسان وقدره. نحن مقتنعون بضرورة الاستفادة من الابتكار والتطور التقنيين لمصلحة الجميع. ينبغي على برلماننا بناء الجسور مع الأوساط العلمية وجعلها أولوية لمواكبة التطورات، ومتابعة عملية وضع السياسات على النحو القائم على الأدلة لصالح البشرية.

(18) نشدد على أن احترام القانون الدولي هو أساس النظام العالمي القائم على التضامن والتعاون. لا ينبغي السماح بانتهاكات القانون الدولي. ينبغي أن تسترشد العلاقات بين الدول بمبادئ التعايش السلمي: احترام السلامة والسيادة الإقليمية للدول، والالتزام بالسلام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة. ينبغي على الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية في جميع الميادين، بما فيها نزع السلاح وعدم انتشاره؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والإتجار بالبشر؛ وحماية المهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخلياً؛ والمناخ؛



والتجارة؛ وحقوق الإنسان. وبصفتنا برلمانيين، علينا اتخاذ إجراءات متضافرة لتجنب تصعيد النزاعات، والمساعدة في بناء جسور الحوار والتعاون، وضمان أن الدولة تعمل وتتصرف في امتثال تام مع القانون الدولي.

(19) أكدت المؤتمرات العالمية السابقة لرؤساء البرلمانات أن النظام متعدد الأطراف لم يعد يستطيع أن يستغني عن مشاركة البرلمانات، وعبرت عن طموحها في توفير بُعد أكثر ديمقراطياً، وشاملاً، ومستداماً. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في ترجمة الالتزامات الدولية إلى وقائع وطنية من خلال التشريع، ومخصصات الموازنة، والرقابة. من أجل أن تكون تعددية الأطراف فعالة، ينبغي أن تستند على اتفاقات قابلة للإنفاذ، ومجهزة بآليات المساءلة الوطنية والدولية. تندرج المساءلة في صميم جميع ما تقوم به البرلمانات وهي جزء من ولايتنا الدستورية. لذلك، نحن نؤمن بشدة أنه يمكن لبرلماننا أن يساعد في توفير المساءلة كامتداد طبيعي للتفاعل مع الأمم المتحدة. إن مشاركتنا في الساحة الدولية وداخل منظومة الأمم المتحدة ستعزز وتوطد شرعية الأمم المتحدة بوصفها هيئة عالمية نكون فيها "نحن الشعوب" بالفعل شعوب الأمم المتحدة كما هو معلن في ميثاقها. وأخيراً وليس آخراً، يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تكون فعالة في جهودها الرامية لتعزيز الثقة، والتفاهم، والتعاون بين الأمم.

(20) نحن مقتنعون بأن الاتحاد البرلماني الدولي، بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات، هو الهيئة الدولية الأكثر ملاءمة لمساعدتنا في بناء علاقة مفيدة وتوطيدها بين البرلمانات في الأمم المتحدة. إنه منظمنا العالمية للبرلمانات، ونطالب جميع برلماننا بالمساعدة في تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي، وزيادة تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. نشدد على أن الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة سياسية برلمانية، عليه أن يتمتع بقيادة، واتجاه، ورقابة برلمانية أقوى.

(21) نحن مصممون في التزامنا بالعمل في سبيل مصلحة الشعب وكوكب الأرض – من أجل تمثيل شعوبنا بطريقة فعالة لتعزيز آمالهم وتطلعاتهم، وإحراز التقدم والحلول. نلتزم أيضاً بدعم تعددية الأطراف وإعادة تنشيطها، مع بُعد برلماني أقوى. بينما يكافح العالم وباءً ذات أبعاد أسطورية يمكن معالجته فقط عندما تعمل جميع البلدان معاً وبالتضامن، ينبغي على البرلمانات تأدية دور أساسي من خلال مجالي التشريع والرقابة.



(22) نتعهد بنقل هذا الإعلان إلى برلماننا وتقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة لمتابعة الوفاء بالتزاماتنا. سنقوم بواجبنا لتقديم مثال على القيادة البرلمانية في سبيل تعددية أطراف فعالة أكثر تحقق السلام والتنمية المستدامة للشعب ولكوكب الأرض. نطلب من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي تقديم هذا الإعلان إلى الأمم المتحدة ضمن إطار الذكرى السنوية الـ75 للأمم المتحدة.

الجمهورية التشيكية وهنغاريا: تحفظ على الفقرة 10 (الميثاق العالمي بشأن الهجرة واللاجئين)
ليتوانيا والسويد: تحفظ على الفقرتين 4 (مفهوم "حقوق الجميع")، 7 (مفهوم "التعاون المتكافئ") والفقرة 18 (مبادئ التعايش السلمي)
أرمينيا: التحفظ على الفقرة 18 (مبادئ التعايش السلمي)
أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا: تحفظ على صياغة الإعلان ككل، على ضوء الدور المحايد لرؤساء البرلمانات ضمن أنظمتهم السياسية.
ألمانيا: تحفظ على الإعلان بالكامل



القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات

نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان النمسا القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات في 17 و18 آب/أغسطس 2020. جمعت 28 رئيسة برلمان من 26 دولة لمناقشة القيادة البرلمانية للنساء في زمن الكورونا والانتعاش والوسائل لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء، استناداً إلى الذكرى الـ 25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

نقل إدارة الطوارئ إلى مستوى أعلى

أشارت رئيسات البرلمانات إلى أنه، نظراً إلى أن آثار الأزمات لم تفرق أبداً بين الجنسين، فقد كان من المتوقع أن يكشف وباء "كوفيد-19" عن الأثر الكامل لأوجه عدم المساواة القائمة على أساس نوع الجنس، ويزيد من توسيعه. وأُشِرْن إلى أنه في حين أن النساء كن على الخطوط الأمامية في مجال الاستجابة للأمراض، فإن النساء ذوات القدرات العلمية والطبية الكبيرة والمعرفة المتعمقة بالتحديات التي تواجههن على أرض الواقع، يتم تهميشهن ببساطة عندما يتعلق الأمر بالجلوس على طاولة صنع القرار في أوقات الأزمات.

بشكل عام، بقيت قيادة المرأة في المجال السياسي ضعيفة. تبين الوقائع: فقط أكثر من 10% من البلدان في العالم تقودها امرأة، وتشغل النساء 25% من المقاعد البرلمانية، ويتولى حوالي 20% منهن فقط رئاسة البرلمان في العالم.

وتبادلت الرئيسات التطورات على الصعيد القطري في مجال كبح هذا الواقع الصعب:

- في المكسيك، بفضل التمثيل المتساوي للنساء ومشاركة المشرعات في البرلمان، أُدرجت على جدول أعمال البرلمان العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والحقوقية المتصلة بنوع الجنس التي كان يتعين حلها لضمان تحسين نوعية حياة المرأة.
- وفي اليابان، مهدت الدروس المستفادة من إدارة الكوارث السابقة الطريق لتعزيز المنظورات القائمة على نوع الجنس في الاستجابة لوباء "كوفيد-19".



- وفي مولدوفا، يجري تنفيذ قانون العام 2016 الذي ينص على أن النساء يجب أن يشكلن ما لا يقل عن 40% من أعضاء الحكومة، وأن المرشحين على القوائم الحزبية سيكتفون الجهود لزيادة مشاركة المرأة .
- وفي الاتحاد الروسي، يجري تنفيذ استراتيجية العمل الوطنية للمرأة بنشاط واستكمالها بمحتوى جديد لدعم قدرات المرأة وكفاءاتها في مجالات المعلومات والصناعات الرقمية والتكنولوجيا العالية والصناعات الكثيفة المعرفة. و50% من الفتيات مهتمات بالدراسات والمهن في مجال العلوم الدقيقة.
- في زيمبابوي، إن التعديل الدستوري – المسترشد بـ "50/50 أو لا صفقة" – مكن النساء في البرلمان من الدعوة إلى حصة متساوية في السياسية.

وأشادت الرئيسات بالنساء اللواتي يقودن الدول والحكومات، واللواتي أثبتن كيف يمكن للنساء في السلطة أن يستجبن بفعالية على الأزمات من خلال التصرف بسرعة، بتعاطف، ونهج يركز على الناس، وتطبيق عملية صنع القرار القائمة على العلم. وكما هو الحال في أي أزمة، فإن النساء قد حققن ذلك. وأوصت الرئيسات بمزيد من الاعتراف بالأثر الإيجابي للقيادة النسائية وبدعوة أقوى للقيادة النسائية في جميع المجالات، بما في ذلك السياسة والعلم والصحة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شددن على دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحقيق التكافؤ (50/50) في البرلمان وفي مناصب صنع القرار السياسي.

إن النهج الذي يراعي المنظور الجندي هو النهج الصحيح والأكثر كفاءة. وأوصت الرئيسات أن أي تشريعات للاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش والسياسة والبرنامج والموازنات ذات صلة، يجب أن تأخذ بالاعتبار الاحتياجات والمصالح الخاصة للنساء والفتيات، استناداً إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والتحليل الجندي، وتقييم الأثر الجندي، وبالتشاور مع خبراء الشؤون الجنديرية والنساء والفتيات بصفتهم معنيين رئيسيين.



تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً والادماج المالي

شددت الرئيسات على أن الامن والتمكين الاقتصاديين يتأثران بشدة بالوباء بسبب عدم المساواة القائمة والمستمرة والتمييز القائم علة نوع الجنس. على الرغم من التقدم الحاصل على عدة جبهات، تأثرت أكثر من 2.5 مليار امرأة وفتاة حول العالم بالقوانين التمييزية ونقص الحماية القانونية. شددت الرئيسات على أن تمكين المرأة اقتصادياً يبدأ بالمساواة في القانون الذي يجب أن ينظم وضع النساء والفتيات في المجتمع.

شاركت الرئيسات الأمثلة التالية للممارسات الجيدة التي شهدتها على الصعيد الوطني:

- في زمبابوي، أنشئت مصارف لتنمية المرأة، وتوفر مؤسسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة رأس المال لتشجيع المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، مع استهداف النساء والشباب.
- وفي بيلاروسيا، يعمل البرلمان على وضع تدابير محددة لضمان تقديم الدعم للمرأة من صاحبات المشاريع على نحو يراعي نوع الجنس.
- وفي البحرين، كانت حملة "Together" "معاً"، التي بدأت خلال أزمة "كوفيد-19"، تقدم الدعم الاقتصادي للمرأة للتوفيق بين مسؤوليات العمل والواجبات الأسرية، بالإضافة إلى دعم مشاركتها في سوق العمل.
- في الموزمبيق، يجري اتخاذ إجراءات لتمكين المرأة الريفية وتيسير إدماجها في القطاع الإنتاجي. ويجري تشجيع الائتمانات الصغيرة لتمويل مشاريع توليد الدخل والعمل الحر.
- وفي الاتحاد الروسي، وضع البرلمان لوائح قانونية بشأن العمل عن بعد والخدمات الرقمية والتعليم عن بعد. وقد أُخذت تدابير، مثل الدعم المالي للآباء الذين فقدوا وظائفهم، لمساعدة الأسر التي لديها أطفال. وهكذا حافظت آلاف النساء على الاستقرار المالي.



- في مولدوفا، يجري اتخاذ تدابير لرصد تنفيذ السياسات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، كما تم وضع نظام للبيانات الإحصائية يراعي الفوارق بين الجنسين. كما بدأ العمل بإجازة الوالدين للرجال لتعزيز تقاسم المسؤوليات الأبوية بين النساء والرجال على نحو أفضل.
 - وفي فنلندا، كان التركيز على وجود مزيد من النساء في مجال التكنولوجيا، وعلى العمل بوصفهن عاملات للتغيير بوصفهن سيدات أعمال ومطورات ومستثمرات لجعل قطاع التكنولوجيا أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية وخال من عدم المساواة والتحيز الهيكليين. وكان الهدف هو إتاحة فرص أفضل لتوظيف المرأة، وللنساء لإقامة وإدارة الأعمال التجارية.
 - وفي رواندا، أسهمت عدة قوانين في التعجيل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك المساواة في الحقوق في الميراث والوراثة، وفي الحصول على الأراضي وملكيته، وفي العمل والمساواة في الأجور. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الميزانية الوطنية المتولدة عن ذلك في إعادة توجيه النفقات والإيرادات العامة نحو احتياجات ومصالح الرجال والنساء على حد سواء.
- دعت الرئيسات إلى تسريع التغيير عبر تعديل، وإلغاء، وإزالة القوانين التي تميز النساء والفتيات؛ إصدار تشريعات تساهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين؛ والإشراف على التنفيذ الفعال للتشريعات المراعية للمنظور الجندي.
- وللمساهمة في تمكين المرأة في الاقتصاد والعمل، التزمت الرئيسات بمعالجة عدم المساواة في حصة غير متساوية من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والفجوات في الحماية الاجتماعية، وبالقضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين. ودعين أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة الزواج المبكر وغيره من الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من أجل حماية الفتيات وتمكينهن.



وضع حد للتمييز والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمانات وفي جميع ميادين الحياة

أقرت الرئيسات أنه خلال وباء كوفيد-19، كان الأمن الجسدي والنفسي للنساء في خطر كبير. لقد بلغ العنف ضد المرأة نسبة صادمة قبل الوباء، مع قتل 137 امرأة كل يوم من قبل أحد أفراد عائلتها. لقد أدت إجراءات الإقفال التام، والتوتر الاقتصادي والخوف إلى زيادة العنف القائم على نوع الجنس، والعنف الجنسي والأسري، والعنف عبر الإنترنت، وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة. وقد شهد زواج الأطفال والممارسات الضارة الأخرى التي تفاقمت في سياقات الصراع والتطرف العنيف والإرهاب والتشريد والهجرة ارتفاعاً كبيراً نتيجة لأزمة كوفيد-19.

وأعربت الرئيسات عن قلقها الشديد إزاء اعتزام بعض البلدان الانسحاب من اتفاقية اسطنبول. وبدلاً من ذلك، كان من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لسن تشريعات شاملة تجرم - بما يتماشى مع المعايير الدولية - جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في كل مكان، ولضمان أن يكون هذا التشريع محوره الناجيات، وأن يعترف بالناجيات كأصحاب حقوق، ويضمن التعويض من جانب الجناة. ويجب أن تكون هذه التشريعات مزودة بالموارد بعناية وأن تنفذ بالكامل.

إن انتشار العنف ضد المرأة في البرلمان مرتفع بشكل مقلق، كما كشفت عنه الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان، وكما تعرضت لها العديد من النساء البرلمانيات. وشددت الرئيسات على ضرورة وضع هذه المسألة ضمن الأولوية.

وأشادت الرئيسات بجهود العديد من زملائهن في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في برلمانهن. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبادلتها بعض المشاركات:



- في العام 2019 في النرويج، في أعقاب الدراسات التاريخية للاتحاد البرلماني الدولي حول التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان والحركة #MeToo، بدأ البرلمان دراسة استقصائية داخلية كشفت عن حالات من التنمر أو التحرش أو السلوك الجنسي غير المرغوب فيه ضد النساء البرلمانيات والعاملات. ولضمان بيئة عمل آمنة للجميع، قرر البرلمان عدم التسامح مطلقاً مع هذا السلوك.
- وفي مدغشقر، عُدلت القواعد الداخلية للبرلمان ومدونة القواعد الأخلاقية والأدبيات للنواب من أجل التصدي لجميع أشكال التهديدات والتحرش الجنسي ضد النساء البرلمانيات.
- في الأرجنتين، ينص مشروع قانون عضو خاص - وافق عليه مجلس الشيوخ ومنتظر أن يقره مجلس النواب - على عقوبة جنائية للأشخاص الذين ينشرون أو يشاركون مع أطراف ثالثة رسائل خاصة لشخص آخر تكشف عن أجزاء حميمة أو ذات طبيعة جنسية دون إذن صريح من الشخص المعني.

وحُثت البرلمانات وقادتها وأعضائها على إدانة ومعاقبة أي أعمال تحرش وترهيب وعنف ضد المرأة في البرلمان، بما في ذلك على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وإجراء دراسات استقصائية للكشف عن مدى انتشار هذه الأعمال.

وأوصي بقوة باستخدام المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي للقضاء على التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان لوضع سياسات داخلية شاملة لمنع أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليه في البرلمان، وإنشاء آليات فعالة للشكاوى والتحقيقات، وتوقع عقوبات تأديبية ضد الجناة، وتوفير إمكانية الوصول إلى المساعدة بصورة سرية للضحايا، وزيادة الوعي، وتوفير برامج تدريبية لجميع العاملين في البرلمان.

ويجب أن تُقابل الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين بالتمويل اللازم. ومن المهم زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويجب تأمين الميزانيات التي تستجيب بشكل أكثر فعالية للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في جميع القطاعات. كما يجب، خلال انتشار الوباء، عدم تحويل



الموارد المتعلقة بالصحة عن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بمن فيهن الناجيات من العنف، والمحتاجين إلى الرعاية والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. إن هذا الوباء يهدد النجاحات الجماعية التي تحققت في السنوات الأخيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنساء والفتيات وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد أدت الأزمة إلى تعديل الأولويات وتفاقم أوجه عدم المساواة. غير أنه تبين أنها أتاحَت أيضاً فرصاً لتحدي النظام السابق وأنماطه القديمة وإعادة البناء بشكل أفضل. لذلك، دعت الرئيسات إلى زيادة التعاون والدعم البرلماني الدولي، وإن تكون المساواة بين الجنسين في صلب الاستجابات البرلمانية في عالم ما بعد كوفيد-19.

وناقشت الرئيسات التحضيرات للقمة المقبلة لرئيسات البرلمانات وأوصت أن يتم تأسيس لجنة تحضيرية لهذا الغرض.



الكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس الوطني،

السيد فولفغانغ سوبوتكا

كحماة للديمقراطية وسيادة القانون، تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في التحديات الراهنة. لذلك، من المهم أن ننظر إلى وباء كورونا كفرصة للاعتراف بالقيمة العظيمة لعمل الديمقراطية البرلمانية وقوتها"

سيدتي الرئيسة،

السيد الأمين العام،

زملائي الأعزاء،

منذ أكثر من سنة، تم اختيار البرلمان النمساوي لاستضافة هذا المؤتمر. منذ ذلك الوقت ونحن نحضر بشكل مكثف لأوسع اجتماع برلمانات في العالم تحت إشراف الاتحاد البرلماني الدول. لأول مرة في التاريخ، كان من المقرر عقده في فيينا.

بما أن وباء كورونا جعل من المستحيل لنا أن نجتمع في فيينا شخصياً، نود أن نعتبر هذا التبادل الافتراضي تعبيراً عن تعاون تعددي غير منقطع بين البرلمانات بما في ذلك -ويمكن، بشكل خاص- في أوقات الأزمات.

في حين أن المؤتمرات عبر الفيديو لن تحل أبداً مكان الاجتماعات والحوارات الشخصية، لكنها تتيح لنا الفرصة لمشاركة الآراء والأفكار تحت هذه الظروف الاستثنائية جداً وملء التعاون بين البرلمانات بالمحتوى والحياة.



في البرنامج، ستجدون نقاشات وعروض تقديمية في مجالات متنوعة كالصحة، والمناخ، والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. سنتناول مهام البرلمان في تمكين المرأة والأطفال وفي تشجيع مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي. سنتكلم أيضاً عن الهجرة والتنقل ودور البرلمان في القرن الحادي والعشرين.

برأيي، إن المجموعة الواسعة للمواضيع المشمولة هي دليل واضح لأهمية وغنى التبادل المتعدد الأطراف لعمل برلماننا في العالم.

لذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم جميعاً على عدم التراجع عن تحدي التجزأ على تجربة شيء جديد وعلى تنظيم، لأول مرة، جزء افتراضي للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.

سيداتي وسادتي،

منذ ظهوره، انتشر وباء كورونا في جميع أنحاء العالم بسرعة هائلة. لقد أصبح تحدياً عالمياً لأنظمتنا الصحية، لاقتصادنا وللأمن الاجتماعي لسكاننا. لكنه يمثل أيضاً اختباراً حاسماً للديمقراطية البرلمانية والقيم التي تأسست عليها.

اضطرت عدة ديمقراطيات إلى اتخاذ إجراءات صارمة خلال أزمة كورونا فيما يتعلق بالحريات الأساسية. تمثل الحالات المماثلة تحدياً لقدرة الهياكل الديمقراطية والدستورية على الصمود. وستعمل إدارة الأزمات بشكل جيد فقط إذا شملت البرلمانات. كما أعتقد، إنها أحد الدروس الأساسية التي يمكن تعلمها من وباء كورونا.

كحماة للديمقراطية وسيادة القانون، تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في مواجهة التحديات الراهنة. لذلك، من المهم أن ننظر إلى فيروس كورونا كفرصة للاعتراف بالقيم العظيمة لعمل الديمقراطية البرلمانية وقوتها.



كما ذكرت مسبقاً، أو من بشدة أن المؤتمرات عبر الفيديو مثل هذه يمكن أن تكون وسيلة جيدة وفعالة للتبادل المتعدد الأطراف بين البرلمانات. لكنها لا يمكنها أبداً أن تحل مكان الاجتماعات الشخصية والحوار المباشر.

لهذا السبب، يسرني أن الجزء الافتراضي لليوم وغداً يشكل فقط القسم الأول من المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات وأن القسم الثاني سينعقد بشكل شخصي في فيينا في صيف 2021. أنا ممتن لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي لاتخاذها هذا القرار.

سنكون في البرلمان النمساوي سعيدين وجاهزين لاستضافة هذا المؤتمر في السنة القادمة.

دعوني أن أختتم متمنياً لكم جميعاً نقاشات ناجحة ومثيرة خلال اليومين القادمين. إنه لمن دواعي سروري أن أتمكن من مواصلة هذا التبادل شخصياً في فيينا خلال القسم الثاني من المؤتمر العالمي.



كلمة افتتاحية تلقيها
رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
معالي السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون

معاليكم، رؤساء البرلمانات، الضيوف المحترمين

سيداتي وسادتي،

يشرفني أن أنضم إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس المجلس الوطني النمساوي في افتتاح المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الوطنية رسمياً.

نحن، المجتمع البرلماني، سوياً مع شركائنا، الأمم المتحدة، والقادة العالميين والناشطين البارزين، نجتمع في هذا المنتدى الفريد كل خمس سنوات منذ القمة الألفية في العام 2000 لتعزيز البعد البرلماني للحكومة العالمية.

إن المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، لا مثيل له. إذ نجتمع فيما الأزمات والفرص، اليأس والأمل تقترب نحو المجهول الذي يؤثر على كل زاوية من حياتنا. ولكن هذا ليس فقط اختبار لقدرتنا على التحمل من أجل الصمود أمام المخاطر الحالية. إنها أيضاً فرصة للاستفادة من حكمتنا: رسم مسار نحو مستقبل عادل ومنصف، ومستدام ومزدهر، وشامل ورحيم. يمكننا، وعلينا، أن نعيد البناء بشكل أفضل.

أقول ذلك لأنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة.

إن الوضع الراهن غير مشجع. إذ تتفاقم الأزمة بوتيرة غير مسبقة، مؤثرة على حياة الناس وسبل العيش. نحن نواجه سلسلة أزمات متعددة - صحية، واقتصادية، واجتماعية، حيث أصبح العنف والكوارث الإنسانية بشكل مقلق هي القاعدة. وأستطيع القول إنها أزمة تحت حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان: تستغل بعض البرلمانات الخوف كعذر لترسيخ ممارسات غير ديمقراطية، وجعل الحالات الطارئة أمراً طبيعياً. كل ذلك بالإضافة إلى أزمة المناخ الراهنة.



رغم أن البلدان اتخذت إجراءات تصحيحية جريئة لحماية اقتصادها، يترتب عليها آثار موجعة ومقلقة لمستقبل الوضع الاقتصادي. إن تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر حزيران/يونيو حول التنمية العالمية، تقف عند 4.9% في العام 2020 و5.4% في العام 2021.

يصبح الأمر أكثر إقلاقاً عندما نرى أنه وفقاً لمنظمة أوكسفام، قد يقع نصف مليار شخص تحت وطأة الفقر.

إن الوقائع ضرورية ولكن دعونا لا ننسى أنه خلفها هناك ناس يعانون. زملائي: تذكروا اننا نمثل من يستيقظ من دون أن يعلموا ما إذا كانوا سيحصلون على طعام في ذلك اليوم أم لا. نحن نمثل أولئك الذين يجبرون على التخلي عن كل شيء وهم نازحون ولا جنون. نحن نمثل أولئك الذين يصمدون أمام الحواجز ويخاطرون بكل شيء كمهاجرين؛ وأخيراً، قد لا يصوت الأطفال، ولكن تحت أي ظرف من الظروف لا ينبغي لنا أن نسمح بأن يتم إغفالهم - فهم بحاجة إلى الصحة والتحرر من العنف.

ومع إعادة البناء بشكل أفضل، يجب أن يكونوا الناس في قلب قراراتنا. اعتماداً على خياراتنا، قد يعيش الناس المزيد من الشيء، أو أنه يمكن أن نرى حياتهم تحسنت بشكل كبير. وينبغي ألا نبقي بعيدين عن صوتهم، ومطالبهم، واحتياجاتهم؛ ويجب أن نكون قريبين منهم في كل خطوة من الطريق. ولهذا السبب يتعين على برلماننا أن تكون فعالة في ترجمة الاتفاقات العالمية إلى حقائق وطنية.

وعلى الرغم من أن الوباء الحالي كان اختباراً لمرونة البرلمان، فلا شك في أن البرلمان، بصفتها حامية حقوق الإنسان وسيادة القانون، ينبغي أن تظل معقلاً للمجتمعات المزدهرة والمستقرة والشاملة.

وقد ألهمت روح الديمقراطية والتداولية مؤسسينا على إنشاء هذه المنظمة قبل 131 عاماً.

وفي عالم تلجأ فيه الأمم إلى الصراع، تجرأت على تصور عالم يمكن التوصل فيه إلى حلول سلمية.

وهذا هو بالضبط ما تعنيه الدبلوماسية البرلمانية - الحوار لإيجاد أرضية تفاهم مشتركين. نعم، قد لا نعتد دائماً على الاتفاق التام والكامل على كل مسألة على حدة، ولكن هذا هو السبب الذي يزيد من إيماننا بالمناقشات وبناء توافق الآراء. إنها ممارسة للتسامح على أساس التعاطف، ووسائل فهم الآخرين لإيجاد حلول مشتركة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن نكون دعاة نشطين إلى تعددية الأطراف.

وقبل بضعة أيام فقط، احتفلنا بمرور 75 عاماً على التفجيرين النوويين المدمرين اللذين وقعا في هيروشيما وناغازاكي. ونحن نتذكر التزامنا المشترك ببناء عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بشكل عام، خال من الإرهاب والتطرف



العنيف، عالم يمكن أن تعيش فيه شعوبنا حياة آمنة وكرامة. وهذا واجبنا كممثلين منتخبين: ضمان وفاء حكوماتنا بالتزاماتها من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

في الوقت الذي يصادف فيه العام 2020 الذكرى السنوية الـ 25 لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وجهت جهودنا نحو تعبئة البرلمانات للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

ومع ذلك، فإن هذه الذكرى السنوية ليست مجرد مسألة إحياء للذكرى. إذ تم اعتماد هذا الإعلان لسبب: فقد تم إغفال المرأة لفترة طويلة جداً عبر التاريخ. بل هي مسألة تصحيح المسار. إنها مسألة تحويل - وليس الاحتفال - بواقع افتقر إلى أي نوع من العدالة على مدى قرون كاملة.

وهذا يتعلق بسد الفجوة في الأجور؛ وإنهاء زواج الأطفال؛ وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس؛ وبعدم السماح لمزيد من الفتيات أن يعيشوا مع تشوه الأعضاء التناسلية. إن المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة - لا ينبغي أن يكون المثل الأعلى، بل ينبغي أن يكون حقيقة واقعة.

دخلت السياسة عندما كنت في الخامسة عشرة من عمري وانتخبت عضواً في البرلمان في سن الحادية والعشرين. لقد فتحت المكسيك، بلدي، الباب أمام الشباب منذ عقود عديدة. ومن المحزن أن العديد من الشباب في جميع أنحاء العالم لن تتاح لهم هذه الفرصة نفسها. فقط 2.2% من أعضاء البرلمان في العالم هم دون الثلاثين من العمر. هل هذا عادل؟ هل من المقبول إغلاق الباب أمام أولئك الذين يشكلون أكثر من نصف سكان الكوكب؟

وعلينا أن نبني ديمقراطيات أكثر شمولاً وتمثيلاً - لا ينبغي إغفال أحد على الإطلاق.

ولا شك أنه سيتعين علينا القيام بالمزيد في الوقت الذي تلوح فيه التحديات الجديدة في الأفق، مما يختبر قدرة المسنين على الصمود، ودورهم في الحكم، ومهمتهم في خدمة الشعب. وينطبق نفس المنطق على الاتحاد البرلماني الدولي. بصفتي أصغر رئيسة للمنظمة على الإطلاق وثاني امرأة رئيسة لها في تاريخها الذي يبلغ 131 عاماً، لا يسعني إلا أن أعرب عن أمني الشديد في أن تستمر هذه المنظمة في التطور لتصبح منظمة سياسية برلمانية قوية في خدمة جميع البرلمانات في كل مكان.



حضرة الرؤساء

فلنغتنم الزخم الذي أوجده المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، وإعلاننا الطموح، والدعم القيم من شركائنا وضيوفنا الخاصين، لنقدم أكثر ما يحتاجه العالم - القيادة البرلمانية من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً .

إن مؤتمر رؤساء البرلمانات الافتراضي هذا هو عنكم - رؤساء البرلمانات في العالم. وأحثكم على إنجاح هذه الفعالية وتشكيل المجتمع العالمي للبرلمانات الوطنية في سعيه إلى تحقيق عالم يدعو إلى تجديد تعددية الأطراف وإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. وبدءاً بإعلاننا، نحتاج إلى إصلاح وتعزيز تعددية الأطراف مع وضع الأمم المتحدة في صميمها .

واسمحوا لي أن أضيف، سيدي الأمين العام، أنه على الرغم من الأوقات غير العادية التي نعيشها، فإننا نأمل كثيراً أن تتاح لنا الفرصة لعرض إعلاننا على الجمعية العامة كما كان الحال في جميع المناسبات الماضية .

زملائي،

نحن أكثر من 46,000 برلمانياً في جميع أنحاء العالم. ولا ينبغي التقليل من شأن إمكاناتنا: فنحن نستطيع وينبغي لنا أن ننتج تغييراً عميقاً ودائماً. دعونا نتأمل: كيف سينتذكر التاريخ جيلنا؟

وفي رأيي، يمكننا أن نكون الجيل الذي يحقق المساواة الكاملة بين الجنسين. يمكننا أن نكون الجيل الذي يفتح الباب أمام السياسة للشباب. يمكننا أن نكون الجيل الذي يعيد تعريف صلابة الإنسان. ويمكننا أن نكون الجيل الذي يعزز تعددية الأطراف. ويمكننا أن نكون الجيل الذي يضع حداً للفقر. ويمكننا أن نكون الجيل الذي يقضي على خطاب الكراهية .

ويمكننا أن نكون الجيل الذي يمكن للأجيال المقبلة أن تنظر إليه وتقول: "لقد أحدثوا فرقاً."

ونحن، أيها الزملاء البرلمانيون، يمكن أن نكون من يغير التاريخ .

دعونا نجني أقصى استفادة من هذه الفعالية الفريدة.

شكراً لوجودكم هنا!



كلمة افتتاحية يلقيها الأمين العام للأمم المتحدة

السيد أنطونيو غوتيريش

إنه لمن دواعي سروري أن أنضم إلى هذا الاجتماع المهم لرؤساء البرلمانات. ومن سنوات عملي كبرلماني، ورئيس حكومة، أعلم الدور الحاسم الذي تؤديه. وأنتم رمز العبارة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة: "نحن، الشعوب". وما أني الآن في منصب مختلف، أعلم أيضاً أن الأمم المتحدة تستفيد إلى حد كبير من عملكم. أنتم شركاء رئيسيون في نقل العالم إلى المحلي، وشواغل الشعوب الحقيقية إلى الساحة الدولية. اليوم، تعتبر مسؤولياتكم عاجلة، وصعبة. وأود انتهاز فرصة اجتماعنا اليوم لذكر بعض الشواغل الرئيسية، وكيف يمكن أن تساعدوا في حشد الإجراءات، والحلول.

وأولاً، بطبيعة الحال، إنها جائحة كوفيد-19.

فنحن نواجه كارثة غير مسبوقة، من الدمار الاقتصادي إلى العجز التعليمي الذي يعرض للخطر جيلاً بأكمله، من تفاقم الأزمات الإنسانية إلى تعميق انتهاكات حقوق الإنسان المثيرة للقلق.

ولقد تجاوزنا الـ 21 مليون حالة، و 770000 حالة وفاة - ولا تزال الحصيلة في ازدياد، وتتسارع في بعض الأماكن. وتعمل أسرة الأمم المتحدة في العديد من الجبهات لإنقاذ حياة الناس، ومكافحة انتقال الفيروس، وتخفيف التداعيات، والتعافي على نحو أفضل.

ولقد قمنا بشحن معدات الوقاية الشخصية، ولوزام طبية لأكثر من 130 بلداً. وسنواصل الضغط من أجل وقف إطلاق النار الشامل، ومكافحة آفة المعلومات المضللة.



وعلى مدى الأسابيع، لقد أصدرنا تحليلات، وتوصيات متعلقة بالسياسات شملت مجموعات كاملة من البلدان، والقطاعات، والمسائل، والسكان المتضررين.

ومنذ البداية، تدعو الأمم المتحدة إلى دعم عالمي كبير للأشخاص، والبلدان الأكثر ضعفاً - حزمة من التدابير الإنقاذية تمثل على الأقل نسبة 10% من الاقتصاد العالمي.

وندعم أيضاً العمل لتسريع أنشطة البحث، والتنمية من أجل لقاح للناس ميسور التكلفة، و متاح للجميع.

وبما أننا نتصدى لحالة الطوارئ اليوم، ينبغي أن نستخلص دروسها العديدة للغد.

وحتى قبل الفيروس، كانت مجتمعاتنا متزعزعة، إثر تزايد أوجه انعدام المساواة، والتدهور المتفاقم للبيئة، وتقلص الحيز المدني، والصحة العامة غير الكافية، والتنافر الاجتماعي غير المقبول المرسخة في إخفاقات الحوكمة، وغياب الفرص. سلطت الجائحة الضوء على هذه المظالم بصورة صارخة خصوصاً. كما أظهرت هشاشة العالم بشكل عام.

وبما أنه لا يمكننا العودة إلى ما كنا عليه، يجب أن نحول التعافي إلى فرصة حقيقية للقيام بالأمر على النحو السليم من أجل المستقبل.

ولن يكون هذا أكثر أهمية من أي مكان آخر في الاستجابة لأزمة المناخ.

وبالرغم من سوء حالة كوفيد-19، تملك التغيرات المناخية القدرة على إحداث ضرر واضطرابات أكبر.

وبالرغم من بعض التقدم المحرز في زيادة التوعية، وتشكيل الائتلافات، ما زلنا نواجه حقيقتين شاملتين:

تتمثل الأولى باستمرار الدمار المرتبط بالمناخ.

وتتمثل الثانية بطموح العمل المتعلق بالمناخ الذي ما زال أقل من المستوى الذي يعتبره العلم ضرورياً، وما يرمي اتفاق باريس لتغير المناخ إلى تحقيقه.

ويركز القادة السياسيون، شكل صائب، على الاستجابة للجائحة.



لكن، بما أن كوفيد-19 أجبرت تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الـ26 للدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ حتى العام 2021، لقد بات لدينا الآن بالفعل حالة طوارئ مناخية.

وينبغي تحقيق انبعاثات صافية صفرية قبل العام 2050، وتخفيض بنسبة 45% بحلول العام 2030.

وبينما نسعى جاهدين إلى التغلب على أزمة واحدة، أمامنا المجال لمعالجة واحدة أخرى – وأن نقود عالمنا إلى مسار أكثر استدامة.

ولدينا السياسات، والتكنولوجيا، والدراية.

ومن هذا المنطلق، أدعو جميع البلدان إلى النظر في ستة إجراءات إيجابية للمناخ لإنقاذ اقتصاداتها، وإعادة بنائها، وإعادة تنظيمها.

فأولاً، نحتاج إلى جعل مجتمعاتنا أكثر مرونة، وضمان تحول منصف.

وثانياً، نحتاج إلى وظائف مراعية للبيئة، ونمو مستدام.

وثالثاً، ينبغي أن تكون عمليات الإنقاذ للصناعة، والطيران، والشحن مشروطة في المواءمة مع أهداف اتفاق باريس لتغير المناخ.

ورابعاً، يلزمنا النظر في المخاطر المناخية في جميع عمليات صنع القرار. يعتبر ذلك مهماً أكثر من أي وقت مضى في الأشهر المقبلة إذ إن الشركات، والمستثمرين، والبلدان تتخذ قرارات مالية بعيدة المدى بشأن المستقبل.

وسادساً، ينبغي أن نعمل معاً.

فبكل بساطة، إن كيفية تعافي العالم من كوفيد-19 هي "لحظة الإنجاز أو الإخفاق" للصحة، ولكوكبنا.

وينبغي أن يحصل التعافي على مستوى الآخر لمصادر عدم الاستقرار، ودوافع الاستياء – بما فيها التفاوتات الحادة، والمنهجية ضمن البلدان والمجتمعات، وفي ما بينها.

ومن العنصرية، والتمييز الجندري إلى أوجه التفاوت في الدخل، تهدد انتهاكات حقوق الإنسان المرسخة هذه رفاها، ومستقبلنا. بالإضافة إلى ذلك، لا يضر عدم المساواة أهدافه الفورية فحسب، بل أيضاً مرتكبيه.

فيشكل ذلك كبحاً للتنمية البشرية.

ويرتبط الأمر بعدم الاستقرار الاقتصادي، والفساد، والأزمات المالية، وازدياد الجرائم، والصحة الجسدية، والنفسية.

واليوم، تتشكل أبعاد جديدة لعدم المساواة. على سبيل المثال، تهدد الفجوة الرقمية بتفاقم أوجه عدم المساواة التي طال أمدها.

ولذلك، كنت أطالب بعقد اجتماعي جديد على الصعيد الوطني. ينبغي أن يشمل جيلاً جديداً من سياسات الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان، بما فيها التغطية الصحية الشاملة، وإمكانية تحقيق دخل أساسي شامل. يمكن للتعليم، والتكنولوجيا الرقمية أن يشكلا عاملاً تمكينياً، ومعادلاً قوياً، من خلال توفير مهارات جديدة، وفرص متاحة لديهم طوال الحياة.

وعلى الصعيد الدولي، يلزمنا اتفاق عالمي جديد لضمان أن السلطة، والثروة، والفرص متشاركة على نطاق أوسع، وعلى نحو عادل. نحتاج إلى عولمة منصفة، وصوت أقوى للبلدان النامية.

وينبغي البرلمانين تأدية دور جوهري في مساعدة العالم على الاستجابة لجرس إنذار الجائحة. نريد منكم مواءمة تشريعاتكم، وقرارات الإنفاق مع الإجراءات المتخذة لتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة.

وكما قلت سابقاً هذا العام في ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، نحتاج إلى حماية الحيز المدني، الذي يتعرض للاعتداء في أماكن عديدة. نحتاج إلى تشريعات تدحر الجهود الرامية إلى استخدام الجائحة لقمع الناس، وتقييد حقوق الإنسان. تعتبر حقوق الإنسان - بما فيها حرية التعبير والتجمع - أساسية في أي وقت كان، لكن مهمة خاصة في ضمان التدفق الحر للمعلومات حول الجائحة.

ونحن نتطلع إلى البرلمانين للنهوض بالمساواة الجندرية - عادة، وضمن رتبكم. لا تزال الغالبية الساحقة من معظم البرلمانين ذكوراً. ينبغي أن يتغير ذلك - بما فيه عبر استخدام التدابير المؤقتة الخاصة.



ونريد منكم إظهار أن التعددية تقدم قيمة حقيقية، ومضافة.

ولقد سلط كوفيد-19 الضوء على أهمية التعددية، وأوجه العجز العديدة في شكلها الحالي.

وستعتمد سرعة خروجنا من هذه الأزمة ليس فحسب على التضامن الذي نظهره داخل مجتمعاتنا، وبلداننا، بل أيضاً على درجة تضامن الحكومات، والعلماء، والأعمال، وبالطبع البرلمانات معاً، عبر الحدود، والقارات.

ويشكل ذلك معنى التعددية. فهي ليست عقيدة؛ إنها منهج بكل بساطة، الأفضل الذي لدينا، لمواجهة التحديات العالمية الحقيقية.

وتتطلب تحديات اليوم تعددية مترابطة، حيث تعمل الأمم المتحدة، ووكالاتها، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات التجارية معاً، على نحو أوثق.

كما نحتاج إلى تعددية شاملة. ليست الحكومات، والفروع التنفيذية اليوم الجهات الفاعلة الوحيدة. يؤدي المجتمع المدني، وأوساط الأعمال التجارية، والسلطات المحلية، والمدن، والحكومات الإقليمية المزيد من الأدوار الرائدة في عالم اليوم. بدوره، يمكن لذلك أن يساعد في الوصول إلى تعددية فعالة ذات سلطة، وآليات للقيام بعمل الحوكمة حيث تشتد الحاجة إليها.

وأنا متفائل.

ففي غضون أشهر فحسب، اضطر مليار الناس إلى تغيير كيفية عملهم، واستهلاكهم، وتنقلهم، وتفاعلهم. تم حشد تريليونات الدولارات لإنقاذ الأرواح، ومصادر الرزق. وفجأة، أصبحت الأفكار التي تعتبر مستحيلة، أو غير عملية جاهزة، أو قيد الإعداد.

ويظهر ذلك ما يمكن فعله في مواجهة حالة الطوارئ، وبروح القضية المشتركة.

وأعلق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.



وهذا العام، إذ إننا نحتفل بالذكرى الـ 75 للأمم المتحدة، إننا نعمل على نحو أوثق مع الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات الوطنية للتحدث حول مستقبلنا - وإنني ممتن للغاية لجهودكم التي بذلتموها لعقد المناقشة في قاعاتكم البرلمانية، وناخبيكم.

وأطلع إلى مواصلة هذا الحوار العالمي معكم في الفترة المقبلة الحاسمة، ولتحقيق تطلعاتنا للمستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي ننشدها.

وشكراً لكم.



كلمة ختامية من قبل

رئيس الجمعية العامة في الأمم المتحدة

معالي السيد طيجاني محمد-باندي،

معاليكم

رؤساء البرلمانات

حضرة السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا في اختتام المؤتمر العالمي الناجح الخامس لرؤساء البرلمانات الذي ناقش الاستجابات البرلمانية للجائحة، وكذلك، مختلف المواضيع بما فيها الحوكمة العالمية، والاقتصادات المستدامة، وحالة الطوارئ المناخية.

وإنني ممتن لقيادة السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وأعضاء اللجنة التحضيرية. وأود شكر رؤساء البرلمانات الذين شاركوا في هذه الفعالية لمشاركتهم البناءة في هذه العملية.

معاليكم

حضرة السيدات والسادة،

يسرّ الاتحاد البرلماني الدولي الحوار بين البرلمانيين، ويقدم الدعم العملي إلى أعضاء برلماناته منذ العام 1889. يعتبر هذا الدعم ضرورياً لتعزيز السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة الجندرية، وتمكين الشباب، والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي، والتعاون، والعمل البرلماني.

وفي هذه الأوقات العصيبة التي سببها ظهور كوفيد-19، يعتبر دعم البرلمانات حول العالم مهماً، بما أنها تيسر جهود الحكومة للتصدي بفعالية لآثار الجائحة.



وإنه من دواعي السرور اليوم أنكم اعتمدتم بنجاح الإعلان بشأن "القيادة البرلمانية من أجل تعددية أكثر فعالية، تحقيق السلام والتنمية المستدامة للشعوب ولكوكب الأرض"، وأعدتم التأكيد على مبادئ الإعلان العالمي للديمقراطية، وتعزيز الحقوق الأساسية للفرد، وإلخ...

معاليكم

حضرة السيدات والسادة،

لقد تم إنجاز الكثير في مختلف مجالات الأعمال خلال المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات. إنني ممتن للتبادل الصريح للآراء حول تغير المناخ (واتفاق باريس للمناخ)، ومسألة الهجرة واللاجئين، ومكافحة الإرهاب، وغيرها. وتحدث البرلمانات الفعالة حول العالم تغييراً في حياتنا، بما أنها جوهر صنع القرار الشامل، وتشكيل السياسات، وسن القوانين التي تلي احتياجات المواطنين.

ودفعت إلى الأمام جهودكم الدؤوبة وسط الجائحة رؤية البعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة حيث تتم مشاركة الأفكار، ويسود التفاؤل.

معاليكم

حضرة السيدات والسادة،

كان من المقرر أن يكون العام 2020 انطلاقة عقد من العمل، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لكن قد عطل ذلك ظهور كوفيد-19 في بداية هذا العام. بالرغم من ذلك، إذا وصلنا دعم بعضنا البعض، يمكننا الحد من تأثير الجائحة على سبل عيش مليارات الناس حول العالم.

لذلك، أشجع البرلمانات حول العالم على مواصلة مشاركتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز حكوماتها، لتعاون موضوعي أكثر في المجتمع الدولي.



وكذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى النهوض، وحماية المساواة الجندرية في جميع أشكالها، ومظاهرها كما هو منصوص عليها في الإعلان الذي تم اعتماده اليوم.

معاليكم

حضرة السيدات والسادة،

على مدى 75 عاماً، عمل الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، جنباً إلى جنب، وأفضا إلى أثر دائم طوال المسيرة. فلتستمر إذاً روح التعاون العظيمة بالازدياد بشكل أقوى.

وشكراً لكم.



تقرير المؤتمر

عقد من العمل لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030

1. لقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في العام 2015 مع أهداف التنمية المستدامة الـ17، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، بمثابة إشارة إلى رؤية دولية مترابطة بشكل متزايد للتنمية المستدامة. وتوسعى هذه النهج مجتمعة إلى الابتعاد عن النهج المنعزلة وأهداف القطاع الفردي التي ميزت حقبة الأهداف الإنمائية للألفية إلى مشهد أكثر تكاملاً وترابطاً. وبعد أن أنشأنا هذا الإطار الدولي الجديد، فإن التحدي التالي هو تنفيذ هذه الاتفاقات بطريقة متسقة على الصعيد الوطني.

وفي أيلول/سبتمبر 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع قطاعات المجتمع لحشد قواها لعقد من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. لقد تم اعتماد خطة العام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، باعتبارها أهم إعلان للأمم المتحدة بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العديدة التي يواجهها العالم. وفي جوهرها، هناك 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، التي تم تحديدها في 169 مقصداً، صُممت للقضاء على الفقر المدقع والحد بشكل كبير من أشكال الحرمان وعدم المساواة مع وضع كوكب الأرض على مسار مستدام.

3. تشكل أهداف التنمية المستدامة إطار عمل متكامل يعتمد فيها تقدم كل هدف على النهوض بالأهداف الأخرى. يُطبق إطار العمل بالتساوي على جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية، طالبة منهم اتخاذ إجراءات مقصودة في السلطات القضائية المحلية بالإضافة إلى الإجراءات الجماعية من خلال التعاون الدولي. تعكس أهداف التنمية المستدامة منظوراً قوياً لحقوق الإنسان ورؤية مشتركة للمستقبل التي تسعى إليه جميع البلدان.



4. شارك الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط في المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة عبر مشاورات برلمانية ومنتديات أخرى. ونتيجة لذلك، تقرر الفقرة 45 من خطة العام 2030 تحديداً بدور البرلمانات في دعم تنفيذ الأهداف عبر التشريع والرقابة الحكومية. كجزء من مجموعة أصدقاء الحكمة للتنمية المستدامة في الأمم المتحدة، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على تأمين التزام قوي بـ"مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع الأصعدة"، تشمل البرلمانات، كجزء من الهدف 16.

5. إن أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مناسبة على الصعيد العالمي، والتوقعات من تنفيذها كبيرة. ولن تؤتي الأهداف ثمارها بدون إرادة سياسية قوية وعمل للمواطنين. وينبغي أن يكون البرلمانات والبرلمانيون في طليعة هذا الجهد. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، يبذل الاتحاد البرلماني الدولي كل ما في وسعه بالشراكة مع أعضائه والأمم المتحدة، لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال برلمانات العالم.

عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة

6. بعد تبني خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المصاحبة منذ البداية، عمل الاتحاد البرلماني الدولي على إدراج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيته للفترة 2017-2021، مؤكداً أن كل العمل يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة أو دعمها مباشرة.

7. تتخذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً ذي شقين لمساعدة البرلمانات على ترسيخ أهداف التنمية المستدامة كإطار عمل غير قابل للتجزئة؛ في الوقت نفسه، تسعى لاتخاذ إجراءات محددة لدعم الأهداف التي تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدول أو حيث يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بميزة نسبية، مثل الهدف 3 حول الصحة، والهدف 13 لتغير المناخ، والهدف 16 حول الحوكمة، والهدف 17 حول وسائل التنفيذ؛ (التعاون الإنمائي). يركز عمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على بعض القضايا الرئيسية الأخرى، مثل الجوع والفقر.



8. يهدف مسار العمل بشأن الترسخ إلى جعل البرلمانات "وافية للغرض"، التي تضمن أن البرلمانات لديها الأدوات المؤسسية والقانونية والتقنية وصنع السياسة المناسبة لأداء أدوارها التشريعية والرقابية والتمثيلية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. يتم ذلك عبر التقييم الذاتي وبمساعدة مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد ساعد هذا النهج عدداً من البرلمانات (مثل فيجي، وجورجيا، ومالي، وصربيا، إلخ.) للتوصل إلى خطة عمل برلمانية متعددة السنوات حول أهداف التنمية المستدامة. يتماشى نهج التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة مع مهمة بناء الديمقراطية الشاملة للاتحاد البرلماني الدولي.

9. وبما أن نقص تمثيل النساء والشباب في صنع القرار والفرص الاقتصادية لا يزال يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التقدم في التنمية المستدامة والسلام، فإن الكثير من عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة يتضمن اليوم منظوراً جندرياً وشبابياً. ويشمل ذلك إدراج المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، واحتياجات الشباب ومصالحهم في أعمال المشاريع من خلال تسليط الضوء على احتياجاتهم الخاصة والدعوة إلى إجراء إصلاحات في السياسات.

10. يمكن الهدف الأساسي لعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة في تمكين البرلمانات بحيث تقوم بما يلي:

- أن يكون لديها الهياكل والعمليات الداخلية المناسبة لتحديد ودعم سياسات أهداف التنمية المستدامة التي هي مناسبة لبلدانها؛
- أن تضمن وضع خطة وطنية لأهداف التنمية المستدامة لإدماج الأهداف العالمية، وضمان أن تكون جميع السياسات الحكومية متناسبة مع تحديات التنمية المستدامة التي يواجهها كل بلد؛
- أن توفر مخصصات كافية من الميزانية ووسائل تنفيذ أخرى ضرورية للنهوض بالخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- أن تشارك بنشاط مع جميع المواطنين، وخاصة الأكثر تهميشاً وضعفاً، لتعزيز أهداف التنمية المستدامة واستطلاع الآراء بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. على الصعيد العملي، يتخذ عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة أشكالاً أخرى، من تنظيم المنتديات الوطنية والإقليمية، ونشر المذكرات التوجيهية ومجموعات الأدوات لاعتماد القرارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتنظيم حلقات نقاش متخصصة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. حتى الآن، شارك أكثر من 134 برلماناً في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة حول العالم. بشكل عام، تساعد هذه الأنشطة على بناء التقدير بين البرلمانيين التي تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مع أهداف التنمية المستدامة وليست خطة مجردة منفصلة عن الواقع اليومي، تركز هذه الأنشطة أيضاً على تقريب النظرية والممارسة والزيارات الميدانية للمشاريع التي تعزز الاستدامة والازدهار.

12. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على ربط البرلمانات بعمليات الأمم المتحدة المصممة لرصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي والزخم السياسي لخطة العام 2030. ومن أبرز هذه العمليات هي المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة الذي يجتمع سنوياً على المستوى الوزاري وكل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول. ينظم الاتحاد البرلماني الدولي فعالية برلمانية متخصصة لكل منتدى سياسي رفيع المستوى ويساهم في وثائق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. بالإضافة إلى مراجعة عدد تقارير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة ومناقشة التحديات وتصحيح المسارات المستقبلية، يستضيف المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة عدداً من الاستعراضات الوطنية الطوعية. يتوقع من الدول المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية مراجعة تقدمها بالتشاور مع البرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المعنيين وتقديم نتائجها للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة.



13. وأجريت دراسة استقصائية عالمية للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في عمل البرلمانات، بين جميع البرلمانات لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي على توثيق وتعريف كيفية تنظيم البرلمانات ولأعمالها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وأظهرت النتائج أن دور البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتفاوت. وقد أنشأ أكثر من نصف البرلمانات التي شملتها الدراسة آليات مكرسة خصيصاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن في ربع البرلمانات فقط تم تنسيق هذا العمل مع الهيئات البرلمانية الأخرى. وفي أكثر من نصف الحالات، قدمت الحكومة تقريراً إلى البرلمان عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

14. ومن بين الإجراءات العديدة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لإبقاء الضوء مسلط على أهداف التنمية المستدامة، ينبغي التركيز على ما يلي:

- تخصص كل دورة من نيسان/أبريل للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي لاستعراض الإجراءات البرلمانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ومناقشة الموضوع الرئيسي للدورة المقبلة للمنتدى السياسي رفيع المستوى التي ستعقد في ذلك العام؛

- وفي إطار التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي رفيع المستوى، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ البرلمانات ذات الصلة بالعملية ويطلب منها أن تقدم تقريراً (عن طريق استبيان) عن مشاركتها طوال الفترة ذات الصلة. ولقد قدم ممثلو الحكومة والبرلمان بصورة مشتركة بعض التقارير إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى؛

- تنظيم فعالية برلمانية في كل منتدى سياسي رفيع المستوى لإبراز النقاط الرئيسية للدورة والتشجيع على المزيد من المشاركة البرلمانية في المستقبل؛

- وعلى أساس مجموعة أدوات للتقييم الذاتي البرلماني والتي أعدت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الوطنية على تحسين قدراتها التشريعية والرقابية الخاصة بها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (وقد استخدمت البرلمانات المتنوعة مثل برلمانات جمهورية جيبوتي

وفيجي وصربيا حتى الآن مجموعة الأدوات هذه). وقد قامت بعض البرلمانات، مثل الجمعية الوطنية لفيتنام والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة الدول المستقلة، بترجمة مجموعة الأدوات إلى اللغات المحلية.

- وتعطي البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية للتفاعل الإقليمي كوسيلة للمشاركة في تنفيذ هذه المبادرة، والوصول إلى أحدث البيانات والخبرات، والتعلم من تجارب البرلمانات الأخرى. وقد جمعت 21 حلقة دراسية إقليمية وأقاليمية نظمها الاتحاد حتى الآن أكثر من 1 000 برلماني من 134 بلماً من جميع مناطق العالم.

سجل النتائج والدروس المستفادة

15. ويقدم سجل نتائج الأهداف الخاصة التي تعدها الأمم المتحدة ومنظمات البحوث المرتبطة بها كل سنة وجهة نظر متباينة تشير إلى بقاء التقدم بشكل عام. وفي الوقت الراهن، يواجه كل بلد بعض درجات الصعوبة بالسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن العديد من البلدان تحرز تقدماً كبيراً في العديد من أهداف التنمية المستدامة، فإن بلداناً أخرى تتراجع أو تتباطأ في أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

16. وعلى الصعيد العالمي، وبينما يتجه الفقر المدقع نحو الانخفاض، فإن عدم المساواة عالق عند مستويات عالية جداً، والجوع يتفاقم، ويفقد التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأساسية قدرتها على التجدد، ويتغير المناخ العالمي بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعاً، وتهدد مؤسسات الديمقراطية الرئيسية بشدة، مما يؤدي إلى تزايد الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات. وفي الناحية الأكثر إيجابية، هناك علامات مشجعة وتحسين الصحة والتعليم، وزيادة فرص الحصول على الكهرباء، وانخفاض البطالة. ومن المؤسف أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها ستؤدي بلا شك إلى تراجع في هذه المجالات وغيرها. بالإضافة إلى هذا التحدي المباشر، فإن أحد أكثر مجالات العمل إلحاحاً هو تغيير المناخ الذي لا يزال على رأس جدول الأعمال العالمي. وهذا يوضح الحاجة إلى مضاعفة جهودنا للعمل فردياً وجمعياً من أجل بلوغ الهدف في الإطار الزمني المحدد. يرد في تقرير الأمم المتحدة عن أهداف التنمية المستدامة للعام 2019 صورة شاملة



للتقدم والانتكاسات على الصعيد العالمي، وعلى مستوى كل بلد،
(<https://www.un.org/development/desa/en/news/sustainable/sdg-progress-reports-2019.html>)
ومؤشر أهداف التنمية المستدامة للعام 2019 وآلية المتابعة الخاصة بشبكة حلول التنمية المستدامة
(<https://www.sdgindex.org/reports/sustainable-development-report-2019/>).

17. تمتاز البلدان المتقدمة النمو، بحكم تعريفها، والعديد منها ليس بعيداً عن تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن نتيجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعديد من البلدان المتقدمة النمو قد تكون أقل عندما يتم احتساب "الأثار غير المباشرة" على البلدان النامية. إن هذه الأثار (مثل أثر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على البلدان النامية أو لقوانين الضرائب المتراخية التي تسمح بالتهرب من دفع الضرائب) ينتهي بها الأمر إلى التأثير على البلدان النامية التي تؤخر تنميتها.

18. وبشكل عام، تواجه البلدان النامية تحديات أكبر في تحقيق نتائج فعلية، رغم أن التزامها السياسي بأهداف التنمية المستدامة قد يكون أقوى نسبياً مما هو عليه في البلدان المتقدمة. وتتمثل الأسباب الرئيسية لبطء تقدم البلدان النامية بنقص الموارد، وانخفاض قدرات التنفيذ (بما في ذلك القدرة على جمع البيانات وتحليلها)، وضعف الحوكمة، وارتفاع معدل نشوب النزاعات الداخلية أو الخارجية. في الواقع، إن المفارقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي أن القدرة على تكثيف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية تتأثر بشكل كبير بالتحديات ذاتها التي تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى التصدي لها. وهناك حاجة ماسة إلى استمرار التعاون الإنمائي الدولي وتعزيزه، مع التعاون بين الشمال والجنوب باعتباره القناة الرئيسية، ويستكملة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

19. ويمكن استخلاص الدروس الرئيسية التالية من تجربة الاتحاد البرلماني الدولي المباشرة مع أهداف التنمية المستدامة والبرلمانات:

- بشكل عام، يمكن القول إنه يجب تعزيز الإرادة السياسية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، أصبحت البرلمانات أكثر وعياً بالأهداف الإنمائية المستدامة وتحمل مسؤوليتها أكثر من سابقتها - الأهداف الإنمائية



للألفية. ويعود ذلك إلى المشاورات الواسعة النطاق بشأن محتوى أهداف التنمية المستدامة والعمل اللاحق الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات لزيادة الوعي بالأهداف في البرلمانات.

- لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع عندما يتعلق الأمر بترسيخ أهداف التنمية المستدامة في البرلمانات. وقد أنشأت بعض البرلمانات لجاناً مخصصة بأهداف التنمية المستدامة أو مجموعات غير رسمية في حين أن البعض الآخر قد خصص أهداف التنمية المستدامة للجان المتخصصة القائمة. ولم تنظر معظم البرلمانات بعد في كيفية التأكد من أن جميع أهداف التنمية المستدامة لها مكانة واضحة في هيكلية لجانها. إن التغلب على الصومعة والعمل عبر الأهداف هو مطلب رئيسي لنجاح تعميم أهداف التنمية المستدامة.

- تظهر نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي أن دور البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يختلف. وفي حين ظهرت أمثلة على الممارسات الجيدة، يبدو أن تنفيذ هذه الغاية لا يزال عملية تقودها الحكومات في المقام الأول. وقد أكد العمل المنجز على الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن هذه النتائج: إذ تمت بطريقة ما استشارة ثلث البرلمانات فقط من البلدان التي قدمت تقارير إلى المنتدى. وهذا يشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان تمكين البرلمانات بالكامل من ممارسة دورها الرقابي عندما يتعلق الأمر بسياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعمليات الرصد ذات الصلة. كما أن عدم إدراج البرلمانات في أطر الحوكمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يقلل أيضاً من قيمة المشاركة العامة من خلال ممثليها المنتخبين في هذا الصدد.

- يعتبر التعاون البرلماني الإقليمي والأقليمي هاماً جداً، إذ أظهرت جميع الندوات الإقليمية تقريباً التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الأربع الماضية فائدة البرلمانات، على مستويات التنمية المماثلة تقريباً، التي تتضافر لتبادل أفضل الممارسات ودعم بعضها بعضاً بشكل عام.

- إن تغير المناخ هو أحد أكبر التهديدات التي تواجه الازدهار والتنمية في العالم. وقد أظهرت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وجود إرادة سياسية قوية في البرلمانات لمعرفة قضايا تغير المناخ والمشاركة فيها. وفي الوقت نفسه، تم الكشف عن أوجه قصور خطيرة، مثل نقص المعرفة والقدرة على تنسيق الأنشطة مع الحكومة والمساهمة بفعالية في العمليات الوطنية الجارية لترجمة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى تشريعات وإجراءات وطنية. وتتحمل برلماننا مسؤولية كبيرة لرصد التقدم المحرز في حكوماتنا.



- يلزم الحصول على بيانات جيدة مصنفة حسب نوع الجنس، ووضع الأقليات، والعمر، والمنطقة الإقليمية، والفئات الأخرى المماثلة، لمساعدة البرلمانات على اتخاذ قرارات مدروسة في مجال السياسات. ويفتقر العديد من البرلمانات، ولا سيما في البلدان النامية، إلى إمكانية الوصول إلى البيانات الموثوقة والمستقلة التي يمكن أن تساعد على مساءلة حكوماتها.

عقد من العمل

20. في أيلول/سبتمبر 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كل قطاعات المجتمع على الحشد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا من أجل العمل على ثلاثة مستويات: الإجراءات العالمية لتأمين دور قيادي أكبر، والمزيد من الموارد والحلول الذكية؛ إجراءات محلية تتضمن التحولات اللازمة في السياسات، والموازنة، والمؤسسات وأطر العمل النظامية للحكومات، والمدن والسلطات المحلية؛ وعمل الشعوب، بمن فيهم الشباب، والمجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص، والاتحادات والأكاديمية وغيرهم من المعنيين، من أجل توليد حركة لا يمكن إيقافها تضغط من أجل التحولات المطلوبة.

21. ولسوء الحظ، ركز فيروس كورونا (كوفيد-19) أكثر على شدة تأثير الإنسانية، بغض النظر عن السيادة أو الأيديولوجية أو الدين. وقد أبرزت الآثار غير المتكافئة لهذه التهديدات العالمية على جميع الاقتصادات بغض النظر عن مستويات التنمية المتفاوتة. وقد أدى فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى نكسات خطيرة في العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك يجب علينا القيام بأقصى جهدنا للتقليل من آثاره السلبية. تبين الاستجابة العالمية لفيروس كورونا (كوفيد-19) أيضاً قوة وقيمة الإبداع البشري وبراعته. إن أهداف التنمية المستدامة موجهة نحو تعزيز مرونة الناس، والبلاد والكوكب، ويجب أن تضطلع البرلمانات بدورها المركزي في ضمان نجاح إنجازها.

22. يصادف العام 2020 بداية عقد العمل لأهداف التنمية المستدامة وبدء تنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ، يجب على البرلمانات اتخاذ الإجراءات الآن أكثر من أي وقت مضى، لوضع الكوكب على المسار المستدام. وسيحتاج العديد منها إلى مزيد من المساعدة لتحقيق مجموعة من القضايا الصعبة، بما في ذلك إنهاء الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، وتوفير تغطية صحية أفضل، واتخاذ إجراءات حاسمة بشأن المناخ. وينبغي



إيلاء اهتمام خاص لعواقب فيروس كورونا (كوفيد-19) وأوجه عدم المساواة التي يكشف عنها، ولا سيما في مجال الجندر والعمالة وتغير المناخ. وسوف تحتاج البرلمانات إلى اتخاذ تدابير ودعمها لإعادة تنشيط الاقتصاد بطريقة مستدامة، لتقديمها للناس مع الحفاظ على البيئة.

23. سيحتاج الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء إلى تعزيز الجهود لحشد الإرادة السياسية وتعزيز المشاركة البرلمانية في خطة العام 2030، بما في ذلك خطط العمل بما يتلاءم مع احتياجات البلدان الفردية. يجب أن يشجع البرلمانيين على مناقشة مفتوحة، وعامة، وحرّة في المجتمع حول أهمية أهداف التنمية المستدامة على كل القطاعات من أجل تعزيز الوعي حول التحديات الراهنة وزيادة الضغط على الحلول السياسية. يجب وضع التركيز على طرق عملية لتحويل الأهداف إلى حقيقة، مثل إيجاد حلول في المجالات الرئيسية للتشريعات والتمويل بحيث تنعكس أهداف التنمية المستدامة في الميزانيات الوطنية. من منطلق تعددية الأطراف، ستستخدم البرلمانات الأعضاء الدبلوماسية البرلمانية للمضي قدماً بخطة العام 2030 في المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية والبرلمانية الدولية. وهذا هو جوهر مهمة الاتحاد البرلماني الدولي. الأمر متروك لنا جميعاً لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة لتحسين البشرية.



تقرير المؤتمر

زيادة مشاركة الشباب في السياسة والبرلمانات: من الأقوال إلى الأفعال

العائد الديمغرافي للشباب

يشكل الشباب دون سن الـ30 حوالى نصف سكان العالم. يتراوح عمر نحو ربع سكان العالم بين الـ15 والـ30. وينبغي أن يكون صنع القرار استجابياً، وشاملاً، وتمثيلاً. تتطلب هذه العملية الديمقراطية مشاركة كبيرة لجميع الناس، لا سيما الشباب. وذلك ليس صحيحاً فحسب لأنهم يمثلون نسبة عالية من سكان العالم، بل أيضاً لأن كيفية ارتباطهم بالسياسة يحدد بشكل كبير صحة الديمقراطيات اليوم، وفي المستقبل. يمكن لاستثناء الشباب في سنوات بلوغهم أن يؤدي إلى الشعور بحياة الأمل، وفقدان الثقة في مؤسساتنا، مما يضعف شرعية هذه المؤسسات.

وتضم الفئة الثانية من الشباب، بين سن الـ15 والـ30، 1.8 مليار فرداً. تتنوع هذه المجموعة بتنوع العالم الذي يعيشون فيه. لدى هؤلاء الشباب احتياجات مشتركة، مثل توافر التعليم الجيد للإعداد للوظائف في المستقبل؛ وتوافر العمل اللائق؛ والمساواة بين الفتيان، والفتيات، والرجال، والنساء؛ وكوكب سليم، ونظيف، ومستدام. ومع بقاء الجزء الأكبر من حياتهم أمامهم، يتمتع الرجال، والنساء الشباب بالحصص الأكبر في أعمال اليوم – أو عدمها – ويتمتعون بحق إشراكهم في صنع القرار حول هذه الأمور، وجميع القضايا الأخرى التي تؤثر عليهم. مثلما كرر الأعضاء البرلمانيون الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، في أغلب الأحيان، "لا لاتخاذ قرارات بشأننا، بدون مشاركتنا!".

ولا تعتبر المشاركة السياسية للشباب التصرف الملائم الوحيد للعمل نحوه؛ إنه أيضاً التصرف النكبي للقيام به. تشكل الاستفادة من وجهات نظر الشباب، وأفكارهم الجديدة، وطاقاتهم أساساً في بذل الجهود الأوسع نطاقاً لمعالجة المسائل الرئيسية التي تؤثر على الناس من جميع الأعمار، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسلام، والأمن، والحق بالتعلم،

* الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2019)، التوقعات السكانية العالمية: النقاط الرئيسية. ST/ESA/SER.A/423

(نيويورك، 2019): https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf

† المرجع نفسه.



وبالصحة، وبالحماية الاجتماعية، ومكافحة تغير المناخ. يشكل الشباب قوة ابتكارية، ولديهم الكثير للمساهمة في هذه الجهود المشتركة. يشكل ضمان المشاركة الكاملة للرجال والنساء الشباب في العملية الديمقراطية على جميع الأصعدة، والبدء بهذه المشاركة بأسرع ما يمكن من خلال التثقيف الديمقراطي أهدافاً ذات أولوية، عليها أن تتصدر جدول الأعمال السياسي.

وينبغي على البرلمانات تبادل الممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة في برامج التثقيف السياسي، والديمقراطي، والبرلماني التي تزيد من اهتمام الشباب في العملية السياسية عموماً، وفي العمل البرلماني خصوصاً، وكذلك في مشاركتهم في الممارسات الجيدة، وتدريبهم عليها.

ويقدم التمكين السياسي للشباب آفاقاً جديدة للسياسة، وكيفية تطبيقها. ينبغي أن تكون المؤسسات السياسية مرنة للاستجابة إلى العالم سريع التغير الذي يواجه تحديات جديدة، وبشكل تهديدات للبشرية. عليها أن تتغير باستمرار، وتواكب العصر من أجل أن تعكس المجتمعات التي تدعمها. بما أن الشباب هم "سكان" العصر الحديث، وفي طليعة النهج والتكنولوجيات الجديدة، فهم الأنسب لتسيير عملية تجديد المؤسسات السياسية، بما فيها البرلمانات، حتى تكون أكثر تمثيلاً، واستجابة، وفعالية، بصرف النظر عن البيئة. ينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز مساهمة فعالة، ومجدية للشباب على جميع أصعدة السياسات - ودورة سن القوانين: من التصميم، إلى التنفيذ، فالتقييم. يساهم الشباب بطريقة مباشرة، الأمر الذي يشكل تأثيراً مجدياً على صنع القرار داخل مجتمعاتهم المحلية. وبالتالي، يمكنهم المشاركة بشكل فعال في عمليات صنع القرار السياسي، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

وسيتأثر الشباب أكثر بالقرارات المتخذة بشأن القضايا طويلة الأجل مثل تغير المناخ، والاستدامة البيئية، وعدم الاستقرار السياسي. من دون مشاركة الشباب النشطة، قد تكون القوانين، والسياسات التي يسنها البرلمان، والحكومة مضرّة لمصالحهم، اليوم، وفي المستقبل. وعلى هذا النحو، يمكن لتعزيز مشاركة الشباب المساهمة في تحسين عملية وضع السياسات، كما أنها مطلوبة لذلك.

* الاتحاد البرلماني الدولي، مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية: 2018 (2018).



الوضع الحالي لمشاركة الشباب في البرلمان، والسياسة

بالرغم من أن العالم اليوم يضم شباباً أكثر من أي وقت مضى، إن الشباب ممثلون تمثيلاً ناقصاً للغاية في السياسة، والبرلمانات. بحسب بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، تشكل نسبة 2.2% فقط برلمانيين دون سن الـ30. يتواصل الانخفاض غير المتناسب لمستوى التمثيل، بالنظر حتى إلى نسب البرلمانيين دون سن الـ40 والـ45 (راجع الصورة أدناه). بينت دراسة الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أنه أكثر بقليل من نسبة 30% من مجالس البرلمانات الواحدة أو الأديني -

وأكثر من ثلاثة أرباع المجالس الأعلى - لا تضم أعضاء برلمانيين دون سن الـ30. تفرض نسبة 65% من البرلمانات أيضاً "فترة انتظار" بين متى يمكن للشباب أن يصوتوا، ومتى يمكنهم الترشح للانتخابات.

وإن النساء الشبابات متضررات على نحو مضاعف. في جميع الفئات العمرية، يظل عدد الرجال يتجاوز عدد النساء في البرلمانات. بالرغم من ذلك، من بين العلامات المشجعة هي أن نسبة الأعضاء البرلمانيين الرجال، والنساء متوازنة أكثر كلما كانت فئة الأعمار أصغر سناً. يشير ذلك إلى أن زيادة مشاركة الشباب يمكن أن تكون أداة لتحقيق تكافؤ جندري حقيقي في السياسة.

* المرجع نفسه.





الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع



يفوق عدد البرلمانيين
الشباب نظراءهم النساء
في كل فئة عمرية.

60:40

الرجال

FEMALE

مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية في العام 2018

مؤشر مشجع:

إن الاختلال الجنساني أقل ويزداد بين
البرلمانيين الشباب، حيث أن للعدول هو:



UNDER 40

UNDER 30

تحت سن 40

تحت سن 30

الحصص

كما في العام 2016، في البلدان حيث توجد الحصص، إن
معدل البرلمانيين دون سن 30 أقل بكثير من الفئات

تفرض نسبة 65% من المجالس "فترة
انتظار" بين سن التصويت وبين
الأهلية لتولي المهام.

تتوزع وتالسن للمجالس الواحدة والأدق
من 17 إلى 40، مع معدل 21.4.
تتوزع وتالسن للمجالس الأعلى من
18 إلى 45، مع معدل 27.9.
إن معدل فترة الانتظار هو 3.4 سنوات.
إن معدل فترة الانتظار هو 9.7 سنوات.

الجنود

2.2%

Young people under 30 make up only 2.2 per cent of the world's 45,000 MPs, up from 1.9 per cent in 2014.

Just over 30 per cent of the world's 45,000 MPs are aged under 30.

يمثل الشباب دون سن 30 نسبة 2.2% فقط من
البرلمانيين، مقارنة مع نسبة 1.9% في العام
2016.

العمر

0%

في أكثر بقليل من 30% من مجالس البرلمانات الواحدة والأدق لا تضم
برلمانيين دون سن 30 كما في العام 2016.

لا تضم نسبة 76% من المجالس الأعلى في البرلمان عالمياً برلمانيين
دون سن 30، مقارنة مع 80% في العام 2016.

UNDER 30

دون سن

76%

دون سن 30

دون سن 40

دون سن 45

2.2%

2.2 per cent of the world's MPs are aged under 30 - up from 1.6 per cent in 2014 and 1.9 per cent in 2016.

15.5%

15.5 per cent of the world's MPs are aged under 40 - up from 12.9 per cent in 2014 and 14.2 per cent in 2016.

28.1%

28.1 per cent of the world's MPs are aged under 45 - up from 23.9 per cent in 2014 and 26 per cent in 2016.

تتمثل نسبة 2.2% برلماني العالم دون سن 30 - مقارنة
مع 1.6% في العام 2014، و1.9% في العام 2016.

تتمثل نسبة 15.5% برلماني العالم دون سن 40 - مقارنة مع
12.9% في العام 2014، و14.2% في العام 2016.

تتمثل نسبة 28.1% برلماني العالم دون سن 45 -
مقارنة مع 23.9% في العام 2014، و26% في
العام 2016.

الأهلية

تتضمن أقل من نصف المجالس الخلية لجنة أو هيئة
برلمانية يشير اسمها بوضوح إلى "شباب".

72%

توجد برلمانات الشباب في 72% من البلدان المشمولة بالاستقصاء،
يتمتع بعضها بصلاحيات رسمية مع البرلمان الوطني، لكن معظمها منسق
من قبل المنظمات الحكومية، أو الوزارات الحكومية، أو السلطات
الخليقة الأخرى.



وفي السنوات الخمس التي بدأ فيها الاتحاد البرلماني الدولي يجمع البيانات حول مشاركة الشباب في البرلمانات، تسير الاتجاهات العالمية ببطء نحو الاتجاهات الإيجابية. في العام 2018، ازدادت نسبة الأعضاء البرلمانيين الشباب دون سن الـ 30 إلى 2.2%، مقارنة مع نسبة 1.6% في العام 2014. وازدادت نسبة الأعضاء البرلمانيين الشباب تحت سن الـ 40 من 12.9% إلى 15.5%. بالرغم من إحراز التقدم التدريجي، إن العالم بعيد جداً عن المستوى العادل لمشاركة الشباب

العقبات أمام الشباب

يوجد العديد من العقبات التي تحول دون ترشح الرجال، والنساء للمناصب السياسية أو جعلهم نشيطين سياسياً. بالرغم من أنها قد تتغير من بلد إلى آخر، يمكن تسليط الضوء على عدد من التحديات المشتركة:

- يواجه الشباب عقبات قانونية في العديد من البلدان، ولدى نسبة 65% من البلدان حد أدنى لسن الترشح، أعلى من سن التصويت. على الصعيد العالمي، ينبغي أن ينتظر الشباب بالإجمال 3.4 سنوات بعد أن يكونوا مؤهلين للتصويت قبل أن يتولوا مناصبهم في المجالس الأدنى. في المجالس الأعلى، تكون فترة الانتظار هذه أطول بعدد، وهي 9.7 سنوات.
- في العديد من السياقات، توجد عقبات مالية أمام الشباب للترشح في الانتخابات. يمكن لترشيحات الأحزاب، والحملات الانتخابية أن تكون مكلفة. غالباً ما لا يكون لدى المرشحين المحتملين الشباب الوسائل المالية إما على مستوى جودة الانتخابات، أو الترشح بشكل تنافسي ضد مرشحين مزودين بالموارد.
- لا تزال المعايير السلبية، التي تصور السياسة الرسمية على أنها لكبار المسؤولين، تشكل عائقاً مستمراً. حول العالم، غالباً ما تسود عقلية أن الشباب "غير مستعدين بعد" لمسؤولية تولي المناصب. وعادة ما ينظر إلى السياسة بأنها حيزاً للأشخاص ذوي الخبرة السياسية. كنتيجة، يتعرض الشباب للتهميش المنتظم بسبب عمرهم، والفرص المحدودة، والافتقار إلى الخبرة. ثمة تصور أن الشباب لا يتمتعون بالخبرة في السياسة، مما يشير إلى أنهم عليهم انتظار دورهم للترشح لمنصب سياسي. ينبع ذلك من المعتقد أن مستوى معين من المعرفة، والخبرة، والنضوج مطلوب لتلبية المطالب العدة المفروضة على البرلمانيين. يمكن لذلك أن يسبب استياءً بين الشباب، والثني عن مصالحتهم في المشاركة السياسية.



- ثمة تصور أيضاً أن السياسيين الشباب يفتقرون إلى الاسم المعروف، والحصول على الشبكات الأساسية المطلوبة للفت الانتباه، وترشيحهم من قبل الأحزاب السياسية، وأن يصبحوا مرشحين صالحين.
- يؤدي الانفصال عن السياسة الرسمية إلى أن يشعر الشباب بأن السياسة "الرسمية" ببساطة أمر يفوقهم. لا يعلم بعض منهم من أين يبدؤون، أو لا يرغبون بالانضمام إلى حزب أو مؤسسة سياسية (البرلمان) يشعرون بخيبة أمل تجاهها.
- غالباً ما يتوقع من النساء الشابات أن يتولين مسؤوليات الأسرة، مثل الاهتمام بالأطفال. قد تشكل البرلمانات غير المراعية للجنس عائقاً في هذه الحالات. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تواجه النساء البرلمانيات عوائق إضافية - مثل التمييز الجندي، وأشكال أخرى من العنف القائم على الجنس - الأمر الذي يردعهن من تولي المناصب.

منجزات الاتحاد البرلماني الدولي

استجابة لهذا الوضع، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2010 قرار مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، في الجمعية العامة الـ122 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في تايلاند. يدعو البرلمانات، والحكومات، والأحزاب السياسية إلى اتخاذ إجراءات قانونية، وسياساتية، شاملة من أجل تعزيز مشاركة الشباب في السياسة.

ويتجاوز القرار المطالبة بزيادة مشاورات الشباب في العمليات السياسية من خلال المطالبة أيضاً بزيادة تمثيل الشباب المباشر في صنع القرار.

في العام 2020، سيحتفل الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية العاشرة للقرار حول الشباب في العملية الديمقراطية.

واقترح إجراءات ملموسة، مثل إدراج حصص الشباب، والمواءمة بين الحد الأدنى لسن الأهلية للبرلمان، وسن التصويت، وتعزيز الشباب في الأحزاب السياسية، والتثقيف السياسي لتحفيز المواطنة الفعالة. وضع القرار أيضاً الأسس لإنشاء منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، الذي تم إنشاؤه في العام 2013، ويخدم كهيئة قانونية لالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بتمكين الشباب.

* للمزيد حول الموضوع، راجع: الاتحاد البرلماني الدولي، التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمانات في أوروبا (2018).

† قرار الاتحاد البرلماني الدولي، مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية (الجمعية العامة الـ122 للاتحاد البرلماني الدولي، 2010).



واتخذ الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من الإجراءات في العام 2016، عندما عقد مناقشة عامة بعنوان تجديد حيوية الديمقراطية، إعطاء الصوت للشباب في الجمعية العامة الـ134 للاتحاد البرلماني الدولي في زامبيا. سلطت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الضوء على الدور الذي لا غنى عنه لشباب بمراتبهم فاعلين رئيسيين لإعادة تنشيط البرلمانات، والمؤسسات السياسية من أجل أن تتكيف مع العالم الحديث. بالإضافة إلى ترديد الإجراءات المقترحة* لتعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات، شددت البرلمانات الأعضاء أيضاً على دور الشباب في تحسين سير أعمال البرلمانات من خلال تكنولوجيات جديدة.

وتدعو البرلمانات الأعضاء أيضاً إلى التغيير ضمن عمل الاتحاد البرلماني الدولي كي يتم تمثيل البرلمانين الشباب بطريقة أفضل في وفود بلدانهم، ويتخذوا أدواراً رئيسية ضمن الهياكل السياسية للمنظمة. في العام 2018، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي تعديلات على النظام الأساسي لزيادة عدد البرلمانين الشباب، وتعزيز دورهم في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. من أجل التوصل إلى هدف ضم برلمانيين شباب بحيث يشكلون نسبة 25% من المندوبين البرلمانين في الجمعيات العامة، رفعت مجموعة من الحوافز لتشجيع المزيد من إدماج الرجال والنساء أعضاء البرلمانات الشباب. يتولى رئيس منتدى البرلمانين الشباب الآن مقعداً بحكم منصبه في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، في جميع مكاتب اللجنة الدائمة.

وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من المبادرات الأخرى لتعزيز الشباب، بما فيها استضافة مؤتمرات سنوية للبرلمانيين الشباب، وإجراء أبحاث حول مشاركة الشباب في البرلمانات، وتيسير مشاركة البرلمانين الشباب في الفعاليات الدولية، وتنظيم دورات تدريبية حول بناء القدرات.

* الوثيقة الختامية للمناقشة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تجديد حيوية الديمقراطية، إعطاء الصوت للشباب (2016).



منجزات الاتحاد البرلماني الدولي

- | | |
|--|--|
| ✓ إنشاء منتدى البرلمانين الشباب | ✓ مشاركة البرلمانين الشباب في الفعاليات الدولية |
| ✓ المؤتمرات العالمية، والإقليمية للبرلمانيين الشباب | ✓ تحسينات الشباب للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي |
| ✓ الأبحاث، وجمع البيانات حول مشاركة الشباب في البرلمانات | ✓ المساعدة التقنية، وبناء القدرات |

التقدم: إطلاق الفصل التالي لتمكين الشباب

دُكر في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2015 أن: "تعتبر المشاركة في الحياة السياسية، وصنع القرار العام حقاً، وهي ضرورية للتنمية. عندما لا يتم إيصال صوت الناس، أو يتم تهميشهم، يقوض رفاههم، ولم يتم الوفاء بالديمقراطية." تعهد رؤساء البرلمانات "ببذل قصارى جهودهم لجعل السياسة فعلاً متاحة للشباب، ولتسهيل انتخابهم في البرلمان بأعداد أكبر."

وبعد خمس سنوات، لا يزال يتم إغفال الشباب، والشابات في الحياة السياسية، وصنع القرار العام.

ومرت عشر سنوات منذ اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي لقراره مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. يصادف العام 2020 الذكرى السنوية للاحتفال بالتقدم المحرز منذ العام 2010، لكن أيضاً لتحفيز الإرادة والالتزام السياسيين المتجددين للتنفيذ الكامل للقرار.

ويتزامن مع هذه الذكرى السنوية المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات الذي يعتبر فرصة من أجل ترجمة الأقوال إلى أفعال فيما يتعلق بقرار العام 2010. إنها أيضاً مناسبة لضمان أن منظور الشباب يندرج في نقاشات المؤتمر، وأن البرلمانين الشباب، والشباب يشاركون في الإجراءات. أخيراً، يعتبر حشد البرلمانين، والمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات جريئة علامة بارزة في سبيل المزيد من مشاركة الشباب في مؤسسات التمثيل السياسي، لا سيما البرلمان.

سيوفر المؤتمر منبراً للقادة البرلمانين، على المستويين الجماعي، والفردى، لتأكيد التزامهم في تمكين الشباب، ولتوحيد الدعم من أجل اتخاذ الإجراءات.



وإثر استرشاد الأعضاء البرلمانيين من أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي، ومداولاته، يتم تشجيعهم على أخذ المبادرة، واتخاذ إجراءات ملموسة للمضي قدماً بمشاركة الشباب، بما فيها:

● تنفيذ بحلول العام 2035، الأهداف العالمية لمشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، التي وضعها منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، بناء على نسب الشباب من سكان العالم:

■ 15% من البرلمانيين الشباب دون سن الـ30

■ 35% من البرلمانيين الشباب دون سن الـ40

■ 45% من البرلمانيين الشباب دون سن الـ45

ومع الإقرار بالتحديات المحددة التي تواجهها النساء الشابات في السياسة، والبرلمان، يوفر كل هدف للتكافؤ الجندي نسبة 50% للنساء الشابات، و50% للرجال الشباب.

● ينبغي أن تواصل الحكومات، والبرلمانات الإصلاحات الدولية لتصحيح عجز الديمقراطية في تمثيل الشباب. ينبغي على البرلمانات أيضاً أن تجعل من أولوياتها التصدي للتمييز التي تعاني منه النساء الشابات.

● اقتراح إجراءات مدروسة للتوصل إلى الأهداف لمشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، بما فيها من خلال الإصلاحات في الدساتير، والقوانين الانتخابية لإدراج حصص الشباب، وإزالة العوائق القانونية للشباب من أجل مشاركتهم في السياسة، من خلال الموازنة بين السن الأدنى لأهلية تولي منصب سياسي، وسن التصويت.

● دعم تحقيق شعار الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب ودعمه "إذا كنت كبيراً بما يكفي للتصويت، لست صغيراً جداً للترشح"، بما فيها الانضمام إلى الحملة العالمية #لست صغيراً جداً على الترشح، ودعمها.

● تمكين البرلمانيين الشباب الذين هم بالفعل في منصبهم من خلال توفير برامج التدريب، والإرشاد لهم، وتمييزهم لاتخاذ أدوار القيادة في البرلمان.

- إنشاء هيئات مخصصة برلمانية، مثل لجان الشباب أو منتديات البرلمانين الشباب، لإدراج قضايا الشباب في عمل البرلمان، وتقديم منظورات تتعلق بالشباب للقضايا التي تؤثر عليهم.
- الشروع بالعمليات البرلمانية للشباب في المجتمع لضمان أنهم يساهمون في العمل البرلماني من خلال دورات السياسات، وسن القوانين: من التصميم، إلى المراقبة، فالتقييم. في الوقت عينه، تشجيع البرلمانات وأعضائها - الأصغر أو الأكبر - على الوصول إلى شباب في مجالاتهم، مثلاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المدارس، والجامعات، والأماكن العامة. تعتبر ممارسة إنشاء مجالس استشارية للشباب على صعيد الدوائر الانتخابية للأعضاء البرلمانين الفرديين من إحدى الطرق التي تعزز هذا الرابط.
- يقيم عدد متزايد من البرلمانات "برلمانات شباب" مؤلفة من ممثلين شباب يناقشون السياسات، والتشريعات، ويستجوبون أعضاء الحكومة، ويأخذون مبادرات. يكمن الهدف الرئيسي لهذه البرلمانات في إعطاء الشباب الفرصة للشعور بماهية العمل كعضو في البرلمان. ينبغي على البرلمانات ضمان أن الدعم والإرشاد المتواصلين متوفرين للشباب الذين يشاركون في برلمانات الشباب.
- تعزيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لزيادة التواصل بشكل وثيق بين الشباب، والعمليات البرلمانية، بما فيها من خلال الابتكارات كالعريضة على الإنترنت، وجلسات الاستماع والتقارير المقدمة الافتراضية، والتفاعلات والتصويت على الإنترنت.
- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة، لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، لإشراك الشباب في السياسة. يوفر الوصول إلى المعلومات، والتكنولوجيات غير المسبوق للشباب وسائل جديدة للتعبير عن تطلعاتهم، ومخاوفهم بمزيد من الحرية، وللتواصل مع الآخرين لمناقشة المشاكل التي تمهمهم.
- الاستثمار في برامج التثقيف حول الديمقراطية وتنفيذها من أجل تعليم الأطفال، والشباب، وتعزيز اهتمامهم في العملية الديمقراطية.
- فسح المجال للشباب أمام الأحزاب السياسية، بما فيها من خلال توفير أجنحة الشباب، وتعزيزها، وإعطاء الشباب المناصب القيادية ضمن هياكل صنع القرار من أجل زيادة نطاقهم لتشمل الأجيال الأصغر سناً.



● الاستثمار في تمكين الشباب على نطاق أوسع. يشمل ذلك ضمان التعليم الذي يمكن الحصول عليه، والجيد للرجال والنساء الشباب، بما فيها في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، ودعم تمكين الشباب، والتدريب المهني، وتنظيم المشاريع، والخدمات المالية، مثل المصارف لتمكين الشباب، ومبادرات القروض الصغيرة.

● استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالشباب، ورصد منجزات الاستراتيجيات، والعقبات المصادفة. بالإضافة إلى ذلك، يدعى البرلمانون إلى التعلم من الممارسات الجيدة في هذا الصدد، لا سيما تلك المتعلقة بتفادي الازدواجية، أو التنازع في اختصاصات بين مختلف المؤسسات المعنية بمسائل الشباب. في الأخير، إنهم مدعوون إلى منح مجال أكبر إلى المؤسسات القائمة على التطوع التي تمثل الشباب، وتعكس مصالحهم.

● التأكيد على دور البرلمانات في زيادة الأموال المخصصة لبرامج الشباب في الموازنة العامة، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، ومساهمتهم في صنع القرار السياسي، كي تصبح موازنة مستجيبة لاحتياجات الشباب، وتطلعاتهم.

● توسيع نطاق مبادرات "التحفيز السياسي" الذي يدرّب الشباب في الممارسة السياسية، ويعزز مشاركة السكان الأصليين عبر تركيز الإعلام على هذه المبادرات من أجل إبراز أهميتها، وتشجيع الشباب على المشاركة بها، وكذلك، توفير المزيد من الفرص للجهات الفاعلة في السياسات لتبادل تجاربها من واقع الحياة مع المشاركين الشباب.

● تطوير معايير، ومؤشرات قابلة للقياس لرصد التقدم المحرز في تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في الحياة السياسية على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، مثل التأثير على الجدول الأعمال السياسي ليصبح أكثر استجابة لاحتياجات الشباب، وقياس نسبة تمثيل الشباب في الأطر التنظيمية، والقيادية في مختلف المؤسسات السياسية، ولا سيما قياس تأثير البرلمانين الشباب على صنع القرار السياسي. يمكن القيام بذلك من خلال رصد مساهمات البرلمانين الشباب في المناقشات البرلمانية، ورصد آثار مقترحاتهم على قرارات السياسة النهائية، خصوصاً تلك التي تؤثر على الشباب.

"لقد انتهى وقت الكلام. حان وقت العمل."

- الوثيقة الختامية، المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب (باكو، 2018).



تقرير المؤتمر

جعل المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات حقيقة واقعة:

أفضل الممارسات والالتزامات البرلمانية

اعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في العام 1995، كخطة شاملة، وتطلعية لتحقيق المساواة الجندرية، وتمكين النساء، وإعمال حقوق الإنسان للنساء، والفتيات. تم إعادة التأكيد على رؤية بيجين في العام 2015، عندما اعتمدت الدول خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

ويعتبر العام 2020 عاماً لتقييم الإنجازات، والتحديات لحقوق الإنسان للنساء، والمساواة الجندرية من خلال مراجعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين +25؛ استعراض 20 عاماً من تنفيذ القرار رقم 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول النساء، والسلام، والأمن؛ وإنجاز الخمس سنوات لأهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف رقم 5 حول المساواة الجندرية، وتمكين النساء).

ويستعرض التقرير الحالي الإنجازات الرئيسية، والتحديات المستمرة، والناشئة، وكذلك، الممارسات الجيدة التي شوهدت في السنوات الأخيرة في النهوض بالمساواة الجندرية. يركز على المجالات الرئيسية للمساواة بين الرجال والنساء في القانون، والمشاركة السياسية المتوازنة جندرياً، والقضاء على العنف ضد النساء، والفتيات. يختتم التقرير بسلسلة من الإجراءات التي توصى بها البرلمانات، وأعضائها الرجال، والنساء من أجل تسريع وتيرة التقدم في النهوض بالمساواة الجندرية، وفي إعمال حقوق الإنسان لتمكين النساء، والفتيات.

أين نحن بالنسبة إلى القضاء على التمييز في القانون؟

في أيلول/سبتمبر 2015، أقر قادة العالم خطة التنمية المستدامة للعام 2030، والأهداف الداعمة الـ17 للتنمية المستدامة. تعترف الخطة بأهمية تعزيز المساواة الجندرية، وتمكين النساء باعتبارها محركاً أساسياً للتغيير نحو عالم أكثر



إنصافاً، وازدهاراً، وشاملاً. ولإبراز هذا الالتزام، يركز الهدف رقم 5 تحديداً على تعزيز المساواة الجندرية. تدعو الغاية الأولى من الهدف رقم 5 الدول إلى القضاء على جميع أنواع التمييز ضد النساء، والفتيات في جميع الأماكن، بمؤشر لتتبع التقدم المحرز حول "عما إذا كانت الأطر القانونية متوفرة أم لا لتعزيز المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس، وفرضه، ومتابعته." تعكس خطة العام 2030 الالتزامات السابقة التي كانت مندرجة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للعام 1979، وإعلان ومنهاج عمل بيجين للعام 1995، التي تدعو جميعها الدول الأعضاء إلى إزالة القوانين التمييزية ضد النساء. لا تعتبر الحقوق العادلة للنساء، والرجال الأمر الفعل الصائب الذي ينبغي القيام به فحسب، بل إنها أيضاً مفيدة من منظور اقتصادي بما أن الإصلاحات، والسياسات التي تمكن النساء تعزز النمو الاقتصادي.¹

ومع ذلك، في المتوسط، تتمتع النساء فقط بثلاثة أرباع الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال.² تؤثر القوانين التمييزية على أكثر من 2.5 مليار من النساء، والفتيات حول العالم. ما زال يُعامل البنات، والأبناء بشكل غير متساوٍ في أكثر من بلد من أصل خمسة بلدان حيث تتوفر البيانات؛ ولا يتمتع الزوج الباقي على قيد الحياة، سواء الرجال أو النساء، بالحقوق عينها لميراث الممتلكات من بعضهم، وذلك، في بلد من أصل خمسة بلدان. بموجب القانون في 29 بلداً، لا يمكن للنساء ترأس أسر معيشية بالطريقة عينها كالرجال.³ قد لا تحصل النساء على الطلاق بموجب القواعد القانونية عينها كالرجال في 45 بلداً. في 25 بلداً، تُحرم النساء من حق منح جنسيتنهن إلى أولادهن على قدم المساواة مع الرجال.⁴ لا يزال 11 دستوراً يسمح باستثناءات من أحكام حول عدم التمييز في مسائل قوانين الأحوال الشخصية.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، في الخمس سنوات الماضية، كثفت الدول إصلاح التشريعات، والسياسات، والبرامج للنهوض بالمساواة الجندرية، لا سيما في مجالات القضاء على العنف ضد النساء، والفتيات؛ والوصول إلى الرعاية الصحية، بما فيها الرعاية الصحية الجنسية، والإنجابية؛ والتعليم، والتدريب، والتعلم مدى الحياة للنساء، والفتيات؛

¹ البنك الدولي، النساء، والعمل، والقانون (واشنطن: 2020)

² المرجع نفسه.

³ البنك الدولي، النساء، والعمل، والقانون (واشنطن: 2018)

⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها، التمييز الجندري، وحالات انعدام الجنسية للمواليد (2019).



والمشاركة والتمثيل السياسيين.⁵ في المناطق المتقدمة النمو، تم إيلاء المزيد من الاهتمام إلى حق النساء بالعمل، وحقوقهن في مكان العمل، ومسائل الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، والتوفيق بين العمل، والأسرة، والجهود الرامية إلى تغيير المعايير الاجتماعية السلبية، والصور النمطية الجندرية.

وسجل النساء، والعمل، والقانون 62 إصلاحاً تهدف إلى تحسين المساواة الجندرية في التوظيف، ونشاط تنظيم المشاريع في 40 اقتصادات بين عامي 2017، و2019. في الفترة عينها، نفذت ثلاثة اقتصادات أربعة إصلاحات وسعت الفجوة الجندرية القانونية التي تظهر أن التقدم لا يُمنح، وهو منتظم. لا بد من أن تكون الإرادة، والحذر موجودة لتجنب حدوث الانتكاسات.

ويُعتبر تجنب حدوث الانتكاسات أمراً أساسياً ضمن إطار فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما أن النساء في جبهة الوباء، بحيث أن نسبة 70% من العاملين في مجال الصحة هم نساء. تشكل النساء أيضاً أغلبية مقدمي الرعاية المنزلية، والعمال في محلات البقالة، والصيدليات. يعرض الوباء، وبعض الإجراءات المتخذة لاحتوائه حياة النساء، وسلامتهن للخطر. أدى العيش في الحجر، وفي أوقات العسر الاقتصادي إلى زيادة مخاطر الاستغلال الجنسي، والعنف ضد النساء. يؤثر الانكماش الاقتصادي، بشكل غير متناسب، على النساء بصفتهن عمالاً لديهن احتمال أكبر من الرجال بالحصول على وظائف أقل أجراً، وأمناً.

الممارسات الجيدة خلال السنوات الأخيرة

- تضم الآن 191 دستوراً أحكاماً حول المساواة، وعدم التمييز، وتتضمن 24 منها أحكاماً منفصلة حول حقوق النساء.
- خلص البنك الدولي أنه، بين العام 2008 و2017، أُدرج 274 إصلاحاً قانونياً حول المساواة الجندرية في 131 بلداً. في الـ10 أعوام الماضية، كان التقدم الأهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- أدخلت ثلاثة أرباع البلدان نظام إجازة الأمومة، أو الأبوة، أو الوالدية أو أنواع أخرى من الإجازات العائلية، أو عززتها، مع الاعتراف بالحاجة إلى معالجة العبء غير المتناسب للمسؤولية الملقاة على النساء في الرعاية، والعمل المنزلي غير مدفوعين الأجر.

⁵ الأمين العام للأمم المتحدة، "استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين" (2020): E(WIMUN)/CN.6/2020/2.



- تم تعزيز القوانين والأنظمة حول العنف ضد النساء، والفتيات، بتيسير من التكنولوجيا، أو إدخالها إلى أكثر من نصف دول العالم. تركز هذه القوانين، والأنظمة أكثر على التصدي للتحرش الجنسي بينما يعالج عدد صغير من الدول العنف ضد النساء في السياسة، إنما هذا العدد في تزايد.

التحديات الناشئة والمستمرة

يسفر تزايد التطرف، والمحافظة عن اعتراض على حقوق النساء، الأمر الذي يهدد الإنجازات التي تمت، بدءاً من حقوق الفتيات في التعليم، وصولاً إلى حقوق النساء في الحصول على خدمات الصحة، والحقوق المتساوية في المجتمع، وضمن العائلة.

وبالرغم من فرص تمكين النساء، والفتيات من خلال الثورة الرقمية، أصبح من الواضح بشكل متزايد وجود تحديات مرتبطة بالعدالة، والشمول، والسرية والاستقلالية، والمحاسبة، والشفافية، الأمر الذي يستدعي إلى وضع إصلاحات قانونية مراعية للمنظور الجندي.

وتبقى فجوة الأجور بين الرجال والنساء واقعاً في جميع أنحاء العالم، وعبر القطاعات. لا يتم تمثيل النساء بشكل كاف في الوظائف القيّمة، والمناصب الإدارية. تقوض محدودية وصول النساء إلى الممتلكات، والميراث، والخدمات المالية، بشكل أكبر، استقلاليتهم، ورفاههم، والفرص الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، في أغلب الأحيان، لا تتقاضى النساء أجراً مقابل مساهمتهم في المجتمع كمقدمات للرعاية، ولا يزلن يقمن بمعظم الأعمال المنزلية. يؤدي عدم التكافؤ في تقاسم المسؤوليات ضمن الأسر، وعدم مساهمة الدولة والبنية التحتية الممولة من أجل رعاية الأطفال، والعجزة إلى عواقب تحول دون معالجة التفاوتات القائمة.

وزادت أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) الضغط على النساء اللواتي يعملن في الغالب أكثر من الرجال في القطاع الصحي (يشكلن نسبة 70% من القوى العاملة الصحية)، واللواتي يعملن بوظائف غير مستقرة، وغير رسمية لا توفر الضمان الاجتماعي، بينما يتعاملن مع زيادة في مسؤوليات الرعاية.



وفي البلدان ذات النظام القانوني المتعدد القوائم، تُعطى الأولوية للقانون التقليدي، أو العرفي أو الديني، بدلاً من القانون المدني. من أجل تحقيق المساواة في القانون للنساء والفتيات، ينبغي أن يكون القانون المدني القاعدة للجميع.

هل اقترينا من تحقيق المشاركة المتساوية للرجال، والنساء في البرلمان؟

كشف تقرير الاتحاد البرلماني الدولي النساء في البرلمان: 1995-2020، الصادر في آذار/مارس 2020، أن بعد مرور ربع قرن على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة التابع للأمم المتحدة، في بيجين، ازدادت التوقعات طموحاً فيما يتعلق بمشاركة النساء في السياسة، ولم يعد الهدف التوصل إلى العدد الكبير المتمثل بنسبة 30% من المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. يبرز التحول النموذجي نحو مساواة كاملة كأكثر إنجاز على مدار الـ 25 سنة الماضية. لكن، بالرغم من التقدم في النسبة العالمية للنساء في البرلمان، تضم فقط أربعة بلدان على الأقل نسبة 50% من النساء في مجلسها الأدنى، أو الواحد، ويضم بلد آخر نسبة 60% من المقاعد تشغلها نساء (رواندا). يبلغ المتوسط العالمي للنساء في البرلمان نسبة 24.9% مقارنة مع مجرد نسبة 11.3% في العام 1995.

وعلى مدى 25 سنة، أحرزت البلدان التالية معظم التقدم في تمثيل النساء، إذ كسبت رواندا + 57 نقطة مئوية، ودولة الإمارات العربية المتحدة +50، وأندورا +42.7، وبوليفيا +42.3 بين العام 1995، و2020، في مجالسها الأدنى، أو الواحدة. لكن، ما زالت معظم هذه البلدان لديها أقل من نسبة 20% تشغلها النساء. لدى بعض 28.3% من المجالس الواحدة أو الأدنى نسبة 30% على الأقل. يضم أكثر من بلد واحد من أصل عشرة بلدان (12.6%) نسبة 40% أو أكثر من المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان، وتوصلت نسبة 2.1% من البلدان إلى التكافؤ.

ولا تزال بعض البلدان في جميع المناطق، باستثناء أوروبا، تضم أقل من نسبة 5% من النساء في مجالسها البرلمانية الأدنى أو الواحدة: ثلاث في منطقة المحيط الهادئ، وثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وواحدة في الأمريكيتين، وواحدة في آسيا، وواحدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - تسع في الإجمال.



وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت الأمريكيتان على الزيادة الكبيرة في مشاركة النساء في البرلمان، مع +18.6 نقطة مئوية في جميع المجالس معاً؛ سجلت آسيا معدل النمو الأدنى، إذ كسبت فقط +6.8 نقطة مئوية على مدى الـ25 عاماً. في العام 2020، حققت فقط الأمريكيتان أكثر من نسبة 30% في تمثيل النساء في جميع المجالس. بالرغم من أن أوروبا لم تعد القائد كمنطقة، تبقى بلدان شمال أوروبا المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي تضم نسبة 40% من النساء البرلمانيات.

وتظهر أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي أن الحصص الانتخابية الجندرية كانت المحدد الرئيسي لتقدم مشاركة النساء في البرلمان. من أفضل الـ20 بلداً التي تضم الحصة الأكبر من النساء في البرلمان للعام 2020، تطبق 16 منها نوعاً من الحصة الجندرية. وتشمل العوامل الرئيسية الأخرى التي تساعد في تسريع التقدم سياسات لتعزيز تعيين النساء من قبل الأحزاب السياسية، وتحركات قوية للنساء، وجهود في سبيل زيادة الوعي، وثقافة سياسية مراعية أكثر للجنس.

النساء في القيادة السياسية

بالرغم من التقدم في تمثيل النساء في الأدوار القيادية البرلمانية، لا يزال تمثيل النساء غير كافٍ بين رؤساء البرلمانات. تضاغت تقريباً حصة النساء اللواتي يتأسن هيئات برلمانية بين العام 1995، و2020، حيث ارتفعت من نسبة 10.5% إلى 20.5%. اليوم، تتولى النساء 57 منصب رئاسة من أصل 278 في البرلمانات أو المجالس البرلمانية في 192 بلداً.

ومقارنة التقدم في مشاركة النساء في البرلمان والحكومة، أظهرت الخارطة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، *النساء في السياسة: 2020*، أنه لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2020، شملت نسبة أكثر من 10% البلدان في العالم تقودها نساء. ضم عشرون بلداً نساء رئيسات دول، وحكومات – مقابل 19 بلداً في العام 2019. كما أظهرت أن النساء يمثلن نسبة 50% أو أكثر في المناصب الوزارية في 14 بلداً، مقابل 9 في العام 2019. وضم 16 بلداً إضافياً نسبة 40% أو أكثر من النساء الوزيرات. بالإجمال، توصلت نسبة النساء الوزيرات 21.3% (7.1% نقطة مئوية أعلى من العام 2005، بينما شكلت النساء نسبة 14.2% فقط من الوزراء).



وعلى صعيد الاتحاد البرلماني الدولي، شكل وضع المساواة الجندرية في السياسة جوهر جدول الأعمال السياسي للعديد من العقود، لكن، على مدى الـ 130 عاماً من وجوده، كان هناك فقط امرأتين رئيستين للاتحاد البرلماني الدولي. وعلى صعيد أكثر إيجابية، شغلت النساء بين 30 و 50% من المقاعد في اللجنة التنفيذية، ومكاتب اللجان الدائمة، وغيرها من هيئات المنظمة لصنع القرار.

الممارسات الجيدة في السنوات الأخيرة

- بعد الانتخابات البرلمانية في العام 2019، تحققت الخطوات الواسعة في مشاركة النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودومينيكا، وأوزبكستان.
- قبل العام 1995، طبق فقط بلدان - الأرجنتين، ونيبال - حصص جندرية تشريعية. لكن، انتشرت الحصص في جميع أنحاء العالم في الـ 25 عاماً الماضية، الأمر الذي دفع بتمثيل النساء في البرلمانات في العملية. اليوم، تجري الانتخابات في 81 بلداً بموجب تشريع يتبع الحصص الجندرية.
- بينما كانت، في التسعينيات، تسعى الحصص الجندرية إلى منح نسبة 30% من المقاعد البرلمانية إلى النساء، يسعى العديد الآن بشكل متزايد إلى التكافؤ الجندري.
- اعتمدت بلدان إجراءات قانونية جديدة في العام 2019: مرسوم رئاسي يفوض التكافؤ الجندري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وحكماً دستورياً جديداً في بنين يمنح إدراج الحصص في القانون الانتخابي.
- كذلك، في العام 2019، في غينيا، عدلت الحصص الجندرية للوائح المرشحين بالزيادة من نسبة 30% إلى 50%.
- منذ العام 2015، عينت برلمانات في أربعة مناطق رئيسات برلمانات نساء لأول مرة. تأتي آسيا في أول القائمة مع خمسة تعيينات: نيبال (2015)، وفيتنام (2016)، والفلبين (2018)، واندونيسيا، وكازاخستان (2019 للبلدين). عينت أربعة بلدان إفريقية رئيسة برلمان للمرة الأولى في تاريخها: نامبيا (2015)، وجمهورية كونغو الديمقراطية، وملاوي، وتوغو (2019). في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أمنت النساء منصب رئاسة للمرة الأولى في التاريخ في ثلاثة بلدان: دولة الإمارات العربية المتحدة



(2015)، والجمهورية العربية السورية (2016)، ومملكة البحرين (2018). وفي أوروبا، عين المجلس العام
لأندورا أول رئيسة برلمان امرأة في العام 2019.

هل إننا في طور النجاح في القضاء على العنف ضد النساء، والفتيات؟

سنّ 144 بلداً على الأقل قوانين حول العنف المنزلي؛ ويملك 154 بلداً قوانين حول التحرش الجنسي؛ وتم إجراء التحسينات في الأطر التشريعية في أكثر من نصف بلدان العالم. لكن، ما زالت النساء والفتيات عرضة لأشكال مختلفة ومتداخلة من العنف، معظمها يرتكبها الرجال، في مختلف السياقات - في أوقات السلم أو الحرب، أو في أعقاب النزاع - وفي مختلف الأوساط: العائلة، والمجتمع، ومكان العمل، والمجتمع الأوسع نطاقاً. يؤثر العنف القائم على الجندر على النساء في جميع البلدان، وعبر المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية جميعها، والمواقع، والمستويات الثقافية.

وأظهرت البيانات الحديثة أن:

- أكثر من نصف النساء اللواتي قتلن عمداً عالمياً، قتلن شركاؤهن أو أفراد أسرهن. يمثل ذلك أكثر من 50000 امرأة سنوياً، و137 امرأة يومياً.
- تعرضت نسبة 17.8% من النساء، والفتيات بين سن الـ15 والـ49، اللواتي سبق أن تزوجن أو المقترنات بشريك، إلى عنف جسدي أو جنسي من قبل شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الـ12 السابقة. يرتفع الرقم إلى نسبة 30% عند النظر في العنف من قبل شريك تعرضت له النساء خلال حياتهن.
- تطلب نسبة أقل من 40% من النساء اللواتي تعرضن إلى العنف المساعدة من أي نوع كان. من بين النساء اللواتي يقمن بذلك، يلجأ بعضهن إلى الأسرة والأصدقاء، وتطلب نسبة أقل من 10% المساعدة عبر مناشدة الشرطة.
- عالمياً، تعرضت 15 مليون مراهقة (بين سن الـ15 والـ19) إلى الجنس القسري (علاقة جنسية قسرية أو أعمال جنسية أخرى) في مرحلة ما في حياتهن.
- إن 650 مليون امرأة، وفتاة متزوجات قبل سن الـ18، في العالم اليوم.



● على الأقل، خضعت 200 مليون امرأة، وفتاة بين سن 15 و49 إلى تشويه أعضائهن التناسلية في 30 بلداً، مع بيانات تظهر مدى انتشار العملية. في معظم هذه البلدان، تخضع أغلبية الفتيات إلى الختان قبل سن الخامسة.

● إن النساء المشردات، والمهاجرات، واللاجئات عرضة على وجه الخصوص للعنف القائم على الجندر، بما فيه الاستغلال الجنسي، وممارسة الجنس لأغراض تجارية، والزواج القسري، وعمليات الاتجار.

ويتطلب التغيير الفعال إطاراً مؤسسياً، وهيئات وطنية تتمتع بالقدرة، والشرعية من أجل اتخاذ الإجراءات: يتطلب الأمر استثماراً طويلاً الأمد لتنفيذ القوانين، والسياسات، والخدمات الشاملة، والمنسقة للنساء، والفتيات، والتصدي لعدم المساواة الجندرية، بما أنها السبب الجذري للعنف.

الممارسات البرلمانية الجيدة المدعومة من الاتحاد البرلماني الدولي

في السنوات الأخيرة، قدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم لعدد من البرلمانات في ما تتخذه من إجراءات للقضاء على العنف ضد النساء، والفتيات:

● حفزت أنشطة زيادة التوعية، وبناء القدرات الإجراءات البرلمانية في ألبانيا، وأذربيجان، ورومانيا، وطاجيكستان، وتركيا. في رومانيا، أحرز البرلمان تحسينات تشريعية جوهرية في القانون حول منع العنف المنزلي، ومكافحته. قدم 68 عضواً من مجلس الشيوخ، ونائبا في رومانيا من جميع الأحزاب السياسية مبادرة تشريعية لتعديل قانون العقوبات. يلغي التعديل إمكانية إعفاء المعتدين من المسؤولية الجنائية عندما تسحب الضحايا الشكاوى.

● إن الدعم المقدم إلى مجموعة النساء البرلمانيات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال النظر في مشروع قانون حكومي حول العنف القائم على الجندر، وآخر حول الصحة الإنجابية، ساعد في إدراج حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في مشروع القانون. تم سن القانون حول الصحة الإنجابية، مع التعديل حول تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كما هو مقترح من مجموعة النساء البرلمانيات.



- ساعد تدريب أعضاء الشبكة البرلمانية ضد العنف ضد النساء في مالي الأعضاء البرلمانيين على القيام ببعثات توعية لزيادة التوعية بين السكان حول القضاء على العنف ضد النساء، والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وزواج الأطفال.
- في بوركينا فاسو، تمت صياغة قانون حول جميع أشكال العنف ضد النساء، والفتيات، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، وتم اعتماده في العام 2015. في العام 2018، أخذ بالاعتبار مراجعة القانون الجنائي للبلد أحكام قانون العام 2015 بينما تمت مواءمة العقوبات، والجزائيات لمختلف أشكال العنف ضد النساء، والفتيات المحددة في القانون الجنائي، والقانون حول العنف ضد النساء، والفتيات.

التحديات الناشئة

إن المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للعنف ضد النساء، وأسبابه، وعواقبه سلط الضوء على العنف ضد النساء في السياسة، والعنف بتيسير من التكنولوجيا باعتبارها مسائل ناشئة يتعين معالجتها. ويعتبر استمرار الصور النمطية الجندرية، وتقديم الصور السلبية للنساء في الإعلام عاملاً مساهماً للعنف ضد النساء، والفتيات، وعدم المساواة الجندرية على نطاق أوسع. توفر التغييرات السريعة في التكنولوجيا والإعلام مجالات جديدة لارتكاب العنف ضد النساء، والفتيات.

وسلّطت اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش، للعام 2019 (رقم 190)، الضوء على خبرات النساء بشأن العنف، والتحرش في عالم العمل. من المهم الدفع فُذماً بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها.

وقدمت دراسة الاتحاد البرلماني الدولي، التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمان، أدلة على تفشي العنف القائم على الجندر في البرلمان، كمكان للعمل. في العام 2019، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي مبادئ توجيهية⁶ لدعم العمل الذي تقوم به البرلمانات للقضاء على التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء.

وأصبح التفشي، مؤخراً، لفيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل عامل خطر للعنف القائم على الجندر ضد النساء. تظهر البيانات أنه منذ اعتماد إجراءات الحجر، ازدادت حوادث العنف المنزلي. قد يؤدي العزل، والإجهاد، وانقطاع

⁶ الاتحاد البرلماني الدولي، المبادئ التوجيهية للقضاء على التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمان (2019).



الصلات الاجتماعية، وتقليص بعض الخدمات، بما فيها خدمات الصحة للناجيات من العنف، والإجراءات القضائية، إلى المزيد من الإيذاء، والإحساس بالإفلات من العقاب، وفي بعض الأحوال، تصاعد العنف المؤدي إلى قتل النساء.

تركيز خاص على العنف ضد النساء في البرلمان

قدمت دراستان للاتحاد البرلماني الدولي، صادرتان في العام 2016 و2018⁷، أدلة عن أن التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمانات انتشرت على نطاق واسع، وكانت موجودة في مختلف الدرجات في كل منطقة من العالم. يشكل التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمانات عقبات رئيسية تحول دون المساهمة الكاملة للنساء في العمليات السياسية، وإضرار للمؤسسات الديمقراطية، وللديمقراطية نفسها. يشجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات ويدعمها من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية، من خلال:

- اعتماد سياسة توضح الأمر أن التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء غير شرعية، وغير مقبولة، ومرفوضة تماماً؛ مع النص بوضوح أي سبل انتصاف متوفرة لأعضاء البرلمانات، والموظفين البرلمانيين.
- إقامة تقييم شامل للوضع، بما فيها من خلال الدراسات الاستقصائية.
- ضمان أن اللواتي يعتقدن أنهن ضحايا يمكنهن الوصول إلى خدمات المساعدة، والمشورة في سرية تامة.
- وضع آلية للشكاوى، والتحقيق سرية، وعادلة، ومستجيبة لمخاوف الضحايا.
- فرض عقوبات تأديبية، وتطبيقها ضد المعتدين.
- زيادة التوعية، والقيام بتدريب جميع الأشخاص العاملين في البرلمان بشأن الاحترام في مكان العمل، ومكافحة التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء.

⁷ الاتحاد البرلماني الدولي، التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء البرلمانيات (2016) :

https://agoraparl.org/sites/default/files/en_issues_brief-women-23nov.pdf؛ الاتحاد البرلماني الدولي-الجمعية

البرلمانية لمجلس أوروبا، التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في البرلمان في أوروبا (2018):

sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-10-https://ipu.org/resources/publications/reports/2018.europe



الالتزامات البرلمانية لجعل المساواة الجندرية، وتمكين النساء، والفتيات حقيقة واقعة

يعتبر العام 2020 أمراً حاسماً في تنشيط الالتزامات، وتعميق المشاركة، وتسريع العمل لإعمال بحقوق النساء، بحكم القانون وبحكم الواقع، وتحقيق المساواة بين الرجال، والنساء على جميع المستويات، وفي جميع القطاعات، والوفاء بوعود التطور للجميع، على المستويين الوطني، والعالمي.

ومن المطلوب الآن التسريع في العمل العالمي، والوطني للنهوض بالمساواة الجندرية، وإعمال حقوق الإنسان للنساء، والفتيات، وتمكينهن. في سبيل تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يضع المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات المساواة الجندرية في صدارة جدول أعماله. يمكن للمؤتمر إعادة إحياء التزام البرلمانات، وأعضائها، والتحفيز على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل:

- إعادة التأكيد – بروح تعددية الأطراف – الالتزامات العالمية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن رقم 1325، والهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك، التزامات الاتحاد البرلماني الدولي حول التمكين السياسي للنساء⁸، والإدماج المالي.⁹
- مراجعة تنفيذ هذه الالتزامات، واتخاذ إجراءات عاجلة لإعمالها ضمن إطار عقد من العمل لأهداف التنمية المستدامة.
- بناء الإرادة السياسية أو تعزيزها لدعم حقوق النساء، والمساواة الجندرية، بما فيها ضمن إطار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والاستجابة البرلمانية.
- تتبع التفاوت بحكم القانون، وإلغاء التمييز ضد النساء، والفتيات في التشريع.

⁸ القرار المعنون حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية بصورة كاملة وآمنة ومن دون تدخل: بناء شراكات بين الجنسين لتحقيق هذا الهدف، الذي اعتمده بالإجماع الجمعية العامة الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2016). <http://archive.ipu.org/conf-e/135/item4.pdf>.

⁹ القرار المعنون تعزيز التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الإدماج المالي للنساء كمحرك للتنمية، الذي اعتمده بالإجماع الجمعية العامة الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي (داكا، نيسان/أبريل 2017): <http://archive.ipu.org/conf-e/136/item5.pdf>.



- التصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء، والفتيات من خلال التشريع، ووضع السياسات.
- ضمان أن جميع الإجراءات البرلمانية التشريعية، والرقابية، والتمثيلية متخذة بالاعتبار، وهي مستجيبة لاحتياجات ومصالح أكثر الفئات تهميشاً من النساء والفتيات.
- اعتماد إجراءات طموحة، ومصممة بطريقة مناسبة، وقابلة للإنفاذ مثل الحصص الانتخابية الجندرية لتمكين المشاركة المتساوية للنساء مع الرجال في البرلمان، وفي مناصب أخرى لصنع القرار السياسي، بما فيها في حال الضرورة عبر الإصلاحات الدستورية.
- التشجيع على التزامات التكافؤ الجندري من قبل الأحزاب السياسية.
- استعراض واعتماد التشريعات والسياسات الشاملة حول جميع أشكال العنف ضد النساء، بما فيها زواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، التي تتضمن أحكام حول المنع، والحماية، والدعم للناجيات، والملاحقة، والعقاب للمعتدين.
- ضمان التنفيذ القوي لتلك التشريعات، والسياسات، بما فيها الموازنات المدروسة، والرقابة الفعالة، ومن خلال المشاركة في رصد العمليات، وتقييمها، مع منظمات المجتمع المدني، والحكومات.
- مراقبة عمل الحكومات لضمان الإنفاذ السليم للقوانين، والسياسات المتعلقة بالمساواة الجندرية.
- تخصيص الموارد الكافية على الصعيد الوطني، ومن خلال المساعدة الإنمائية الرسمية للنهوض بالمساواة الجندرية.
- إقامة الشراكات بين البرلمانيين الرجال، والبرلمانيات النساء، ومع الجهات المعنية من الحكومة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والقطاع الخاص.
- إدانة جميع أشكال العنف ضد النساء في السياسة، وفرض سياسة عدم التسامح على الإطلاق تجاه أي فعل تحيز، وتحرش، وعنف ضد النساء في البرلمان.
- زيادة التوعية حول عدم التسامح على الإطلاق بالعنف ضد النساء، والفتيات، والمساهمة في تغيير طريقة التفكير، وتحدي اختلال توازن علاقات القوة بين الرجال، والنساء، ومعالجة الصور النمطية والتمييز، وبناء ثقافة مساواة واحترام.



- تعزيز الالتزام الفردي للقادة السياسيين لاتخاذ الإجراءات الملموسة للمساواة الجندرية، وحقوق جميع النساء، والفتيات، وتمكينهن.
- ضمان أن جميع المؤسسات البرلمانية مراعية للجندر، وتتمكن من تلبية احتياجات ومصالح الرجال، والنساء في هيكلاتها، وأساليبها، وعملها، وتعزز الدور القيادي للنساء.



تقرير المؤتمر

الديمقراطية وتغير دور البرلمان في القرن الحادي والعشرين

المقدمة

إن الدور الأساسي للبرلمان منصوص عليه في دستور جميع البلدان تقريباً. عملياً في كل سياق، يستند على العوامل الرئيسية للتمثيل، و سن القوانين، ومساءلة الحكومة، ودورة الموازنة. لقد تطورت هذه العوامل الرئيسية العالمية عبر العقود مع النمو التاريخي للبرلمانات. ومع ذلك، لم يكن من الممكن فهم دور البرلمان من هذا المنظور وحده.

وتغير المجتمعات؛ تفضي تطورات التكنولوجيا إلى تعديلات بعيدة المدى في ميدان العمل وفي مكانة الفرد في المجتمع؛ أصبحت آلية الحكومة أكثر تعقيداً؛ وتسبب التحديات الجديدة الناشئة أمام المجتمع الدولي ظهور أشكال جديدة من التعاون الدولي.

وتستند البرلمانات اليوم، في عدة طرق، على النموذج الذي كان مقنناً في كثير من الأحيان في القرن التاسع عشر. ولكن هذا النموذج ليس ثابتاً؛ بل كان يتطور. باعتبار البرلمان المؤسسة الأكثر استجابة لإرادة الشعب، يتغير بشكل مستمر، في مهامه المجتمعية وفي الطرق التي يضطلع فيها بولايته.

وتتخذ البرلمانات على نحو متزايد بعض الأدوار التي لم تكن تاريخياً ضمن نطاق عملها. على سبيل المثال، إنها تتفاعل مع الجمهور والإعلام والتعليم، أو تؤدي دوراً في الساحة السياسية الدولية بشكل مكثف أكثر من السابق.

ويحدد هذا التقرير بعض التغييرات في دور البرلمان في الديمقراطية- تغييرات حصلت، أو تحصل أو قد تحصل. إنه كورقة معلومات أساسية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.



البرلمانات والديمقراطية

لا تزال الديمقراطية حتى الآن الشكل المفضل للحكومة في جميع القارات¹، وهي أساس الحوكمة الجيدة. إن مبادئ الديمقراطية كما نص عليها الإعلان العالمي للديمقراطية² للاتحاد البرلماني الدولي في العام 1997 والذي أعاد الاتحاد البرلماني الدولي التأكيد عليه بشدة في العام 2017 خلال الجمعية العامة الـ 137 في سانت بطرسبرغ³. وتهدف الديمقراطية إلى حماية وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وغرس العدالة الاجتماعية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتفترض مسبقاً شراكة حقيقية بين الرجال والنساء في إدارة شؤون المجتمع. كشكل من أشكال الحكم، تعتبر الديمقراطية الطريقة الأمثل لتحقيق هذه الأهداف؛ وهي أيضاً النظام السياسي الوحيد الذي يمتلك القدرة على التصحيح الذاتي.

وفي العام 2006، حدد الاتحاد البرلماني الدولي 5 أهداف أساسية للبرلمان الديمقراطي: أن يكون تمثيلاً، منفتحاً وشفافاً، ومتاحاً وخاضعاً للمساءلة وفعالاً على الصعيدين الوطني والدولي⁴. وقد تم تدوين هذه الأهداف بشكل حرفي تقريباً في العام 2015 في المقصدين 16.6 و 16.7⁵ من أهداف التنمية المستدامة، والتي تقر بأن المؤسسات الفعالة هي أساسية لإحراز التقدم في جميع جوانب التنمية المستدامة.

لكن، يبدو أن النهج المتبع في الديمقراطية وممارستها أنهما يؤديان أحياناً إلى الإحباط، وخيبة الأمل. وفي جميع أنحاء العالم، ترتفع نسبة المواطنين غير الراضين عن أداء ديمقراطياتهم - من 47.9% في منتصف التسعينيات إلى 57.5% في العام 2019⁶. ويعتقد نصف سكان العالم فقط الذين شملهم الاستطلاع أن بلدهم ديمقراطي حالياً، ويتراوح

¹ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حالة الديمقراطية العالمية 2019: معالجة العلل، إحياء الوعد (ستوكهولم، 2019):

<https://www.idea.int/publications/catalogue/global-state-of-democracy-2019>

²الاتحاد البرلماني الدولي، الإعلان العالمي للديمقراطية (1997): [https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-](https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/universal-declaration-democracy)

[standards/universal-declaration-democracy](https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/universal-declaration-democracy)

³قرار الاتحاد البرلماني الدولي، مشاركة تنوعنا: الذكرى السنوية العشرون للإعلان العالمي للديمقراطية (الجمعية العامة الـ 137، 2017).

⁴الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسات الجيدة (2006).

⁵الأمم المتحدة (2015): <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16>

⁶روبيرتو ستيفان فوا وآخرون، الرضا العالمي بتقرير الديمقراطية للعام 2020 (كامبريدج، المملكة المتحدة: مركز مستقبل الديمقراطية، 2020):

www.bennettinstitute.cam.ac.uk



بين نسبة 78% في سويسرا و20% في فنزويلا.⁷ في الاتحاد الأوروبي، تتفق أغلبية واضحة من المواطنين على أن "صوتهم يحسب في الاتحاد الأوروبي" (56%)، ومع ذلك فإن الثلث فقط (34%) يثق بالبرلمانات الوطنية.⁸

وفي الزمن الحاضر، "عندما تدعى الديمقراطيات إلى مواجهة القوى التي تبدو في كثير من الأحيان خارجة عن سيطرتها، وتؤثر على أمنها واقتصاداتها وعلى سبل عيش مواطنيها ورفاههم"⁹، يتوقع من البرلمانات أن تعالج الأسباب الرئيسية لخبية الأمل العامة في أداء الديمقراطية والمؤسسات العامة.

وإن الإعلان الذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات للعام 2015، أعاد تأكيد أن "البرلمان هو المؤسسة الأساسية للديمقراطية والتي من خلالها يتم التعبير عن إرادة لشعب"، في الوقت عينه، أكد المشاركون في المؤتمر مخاوفهم فيما يتعلق بـ "التشكيك العام والانقطاع عن السياسة" وشددوا على ضرورة تمكين "مختلف مكونات المجتمع للمشاركة في السياسة".

ومع دخول العالم في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، يتحتم على البرلمانات أن تعيد تأكيد مكانتها إزاء التغييرات المجتمعية العالمية التي تشكل واقعاً دولياً جديداً. ويجري تحدي البرلمانات في مجالات مختلفة لإيجاد استجابات مناسبة واستعادة ثقة الجمهور. وفي عالم يتغير بسرعة أكبر من أي وقت مضى، مؤثراً على حياة الناس بطرق عديدة، يتغير دور البرلمانات أيضاً.

وتم تسليط الضوء على العديد من هذه القضايا بشكل خاص مع انتشار وباء كورونا. فالعديد من البرلمانات لا تعمل أو تعمل بطريقة محدودة جداً، وهذا يؤثر على المساءلة والتمثيل في مرحلة حرجة. إذ كان لا بد من تأجيل بعض

⁷ مؤسسة داليا للأبحاث، "مؤشر قياس الديمقراطية للعام 2019: حالة الديمقراطية العالمية" (2019): <https://daliaresearch.com/blog/global-democracy-overview-2019>

⁸ المفوضية الأوروبية، "مقياس يورو بارومتر لربيع العام 2019" (آب/أغسطس 2019):

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_19_4969

⁹ الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسات الجيدة (2006):

<https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/parliament-and-democracy-in-twenty-first-century-guide-good-practice>



الانتخابات، وبعض المحاكم لم تنظر إلا في القضايا العاجلة، والحريات الفردية تقلصت بطرق عديدة، واتخذت عدة حكومات إجراءات طارئة من أجل تخفيف انتشار فيروس كورونا في فترة الوباء. في أوقات كهذه، يصبح دور الرقابة البرلمانية أكثر أهمية مجدداً للتأكد من أن الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا تُستخدم بطريقة مناسبة ولمدة زمنية محددة وأنها لا تنتهك الحقوق الأساسية وسيادة القانون.

ويدعو مواطنونا للشفافية والمساءلة، ومن أجل الالتزام بهذه المبادئ، من الضروري تعزيز مكافحة الفساد والسيطرة على الجهود وتعريف الآليات الأكثر فعالية لهذه الغاية.

وبعد الوباء، من الضروري أن تعمل البرلمانات من جديد للدفاع عن حرية الشعب وحقوق الإنسان. إذا كانت الديمقراطية مهددة أساساً بغياب ثقة المواطن، ستصبح الآن ضرورة لإعادة بناء العلاقة مع المواطنين، من دون التلاعب بمخاوف الشعب، وإعطاء نفوذ أكبر للحكومات أو تقويض الحريات الديمقراطية.

البرلمانات والشعب

تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في تأمين المشاركة الكاملة للجميع في عملية صنع القرار وفي الحياة السياسية. يمنح الشعب أعضاء البرلمان تفويضاً لهم. ومن واجب أعضاء البرلمان أن يعملوا مع ناخبهم وأن يعززوا الثقة التي أعطوها لهم.

وإن الفجوة بين الممثلين والممثلين - الذين يحكمون والذين يُحكمون - تصبح تحدياً مشتركاً على نطاق واسع. ومن بين النتائج المترتبة على ذلك انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات مع انخفاض نسبة الإقبال على التصويت¹⁰ بشكل

¹⁰ ووفقاً لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم للعام 2017، فإن الإقبال على الانتخابات ينخفض في جميع أنحاء العالم. وعلى مدى السنوات الـ 25 الماضية، انخفض متوسط معدل مشاركة الناخبين في العالم بأكثر من 10%.

(راجع: <https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017>)



ملحوظ للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً أو أقل¹¹. عندما تكون نسبة الإقبال على التصويت منخفضة، يمكن التشكيك في شرعية البرلمان وقدرته على تمثيل الشعب واتخاذ القرار نيابة عنه.

ويجب أن يسعى البرلمان الديمقراطي القوي إلى تعزيز مجتمع مدني حيوي وإلى عمل عن كثب معه لإيجاد حلول لمشاكل الشعب واحتياجاته. أظهرت دراسة جديدة أنه " يبدو أن ارتفاع مستويات البرلمان الفعال ومشاركة المجتمع المدني يحول بشكل فعال دون بدء عملية التراجع، ويقلص احتمال التراجع المستمر ويقلل من نطاق التراجع"¹².

وهناك حاجة ملحة لبذل جهود أكبر لتقريب البرلمان أكثر من الشعب، خاصة للشباب والنساء، وهو أمر حاسم لتحقيق ديمقراطية حقيقية. يجب على البرلمانات أن تفتح أكثر للجمهور، يجب أن يشرحوا السمات الأساسية للديمقراطية وتعزيز فهم صناعة القرار الديمقراطية والعملية التشريعية.

ويمكن لإقامة صلات أوثق مع الأوساط العلمية والأوساط الأكاديمية ورواد البحث والابتكار أن توفر برلمانات ذات معرفة وخبرات في مختلف المجالات، وهو أمر له قيمة خاصة بالنسبة للبرلمانات ذات الموارد المحدودة.

وتعتبر الإجراءات البرلمانية العادلة والشاملة أمراً حاسماً في هذا المسعى. ويتطلب تعزيز علاقة تفاعلية مع الجمهور أن تقدم البرلمانات مبادرات تشجع الديمقراطية القائمة على المشاركة وتعزز التعددية.

وينبغي النظر في هذه المبادرات في ضوء التكنولوجيات الرقمية الجديدة التي لها تأثير تحويلي على المجتمع.

¹¹ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، اتجاهات إقبال الناخبين حول العالم (ستوكهولم، 2016): <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/voter-turnout-trends-around-the-world.pdf>

¹² المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، حالة الديمقراطية العالمية 2019: معالجة العلل، إحياء الوعد (ستوكهولم، 2019): <https://www.idea.int/publications/catalogue/global-state-of-democracy-2019>



البرلمانات وبيئة التكنولوجيا الجديدة

تتيح تكنولوجيا المعلومات الجديدة فرصاً هائلة للتواصل والتعاون بين البرلمانات والشعب. إن ثلثين (66.77%) من البشر لديهم هواتف خلوي¹³. يتصل أكثر من 50% من سكان العالم الآن بالإنترنت؛¹⁴ ويتصل حوالى مليون شخص إضافي يومياً بالإنترنت¹⁵. ومن جهة أخرى، يعني ذلك أيضاً أن حوالى نصف سكان العالم لا يتصلون بالإنترنت؛ في البلدان الأقل نمواً، يتصل 19% فقط من السكان بالإنترنت. في جميع أنحاء العالم، يستخدم الرجال الإنترنت أكثر من النساء.

وتمكن التكنولوجيا العالم أن يكونوا على اطلاع أكثر من أي وقت مضى. ويطالبون أن يتم سماع صوتهم واحترامه، ولن يقبلوا بعد الآن بدورهم في عصر "ما قبل الرقمية" - ألا يُطلب منهم سوى التصويت مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات. إنهم لا يريدون أن ينتظروا أن تتاح الفرصة للانتخابات البرلمانية المقبلة ليقولوا، مرة أخرى، ما يفكرون ويحتاجون إليه. ويطلب الناس الآن إجابات فورية ويرغبون في المشاركة في صنع القرار العام.

وتؤثر الإنترنت على الديمقراطية بعدة طرق. تشمل الآثار الإيجابية عدة أمور مثل تعزيز الوصول إلى المعلومات، قنوات جديدة لحرية التعبير وتشكيل الجمعيات، أشكال جديدة من المشاركة السياسية، تواصل مباشر أكثر بين الشعب وممثليه. لم يسبق لمجموع المعرفة الإنسانية مثيل، ويمكن الوصول إليه في غضون بضع نقرات، مما يضاعف إمكانيات التعليم.

ولقد أدى وباء كورونا الذي ظهر بسرعة فائقة في أوائل العام 2020 إلى إبراز الدور الأساسي للدولة في حماية صحة السكان، والدور الذي لا يقل أهمية للبرلمانات في مساءلة الحكومة وضمان عدم تقويض حقوق الإنسان في أوقات

¹³ Ash Turner، "كم عدد الهواتف الذكية في العالم؟" (Bankmycell، 2019):

<https://www.bankmycell.com/blog/how-many-phones-are-in-the-world>

¹⁴الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، قياس التطور الرقمي: حقائق وأرقام 2019 (جنيف، 2019): [https://www.itu.int/en/ITU-](https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf)

[D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf](https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf)

¹⁵سيمون كيمب، "الرقمية 2019: نظرة عامة على الرقمية العالمية"، (مدخل البيانات، 2019): [https://datareportal.com/reports/digital-](https://datareportal.com/reports/digital-2019-global-digital-overview)

[2019-global-digital-overview](https://datareportal.com/reports/digital-2019-global-digital-overview)



الأزمات. وفي حين أن وصول الوباء قد شكل تحديات هائلة أمام عمل البرلمان، فقد سارعت البرلمانات، كما كل المؤسسات، إلى الاستجابة. وفي 21 نيسان/أبريل 2020، أعلن أكثر من نصف البرلمانات الـ 55 التي قدمت بيانات إلى الاتحاد البرلماني الدولي أنها قادرة على الاجتماع، إما شخصياً بالطريقة المناسبة، أو عن بعد.

وكانت السرعة التي تمكنت بها البرلمانات مثل إسبانيا وأوكرانيا والبرازيل وشيلي وفنلندا وملديف من وضع حلول للعمل عن بعد مذهلة، وهي دليل على الإرادة السياسية لإيجاد حلول. ومن الجدير بالذكر أن العديد من البرلمانات تمكنت من الانتقال بسرعة أكبر إلى عقد اجتماعات اللجان عن بعد أكثر من الجلسات العامة. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض البرلمانات، لا سيما في البلدان الفقيرة، تكافح من أجل التقيد بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن التباعد الاجتماعي، حيث أن اعتماد برلمانات افتراضية لتيسير أعمال البرلمان تترتب عليه آثار مالية وآثار على القدرات قد تتطلب تمويلاً خارجياً طارئاً. وسنعرف مع الوقت ما إذا كان الناس يتوقعون أو يطالبون بالمرونة الجديدة التي تتيحها هذه الممارسات الإلكترونية لإدراجها في أساليب العمل العادية للبرلمانات بمجرد السيطرة على الوباء.

كما يسهل تحديد التأثيرات السلبية وتراوح بين تسهيل انتشار المعلومات المضللة، وتوفير ناقلات جديدة لخطاب الكراهية، وإضعاف نوعية المناقشات السياسية. وعلى وجه الخصوص، تشجع وسائل التواصل الاجتماعي وتكافئ الآراء التي يتم التعبير عنها بصوت عال وبقوة مثل الكلمات الرنانة والجدل التي تستحوذ على جمهور أوسع من المناقشات المنطقية. ونتيجة لذلك، فإن القدرة على الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة مهددة. ويزداد الاستقطاب، وتقل الرغبة في السعي إلى التوصل إلى حل وسط. وهذا يضر بالعملية السياسية والديمقراطية عموماً.

وعلاوة على ذلك، يجب توسيع نطاق الديمقراطية كمفهوم ليشمل حق المواطنين بالتواصل مع المؤسسات والحكومات. وخلال هذا الوباء، جرى التواصل بشكل رئيسي عبر الإنترنت. ومن الضروري الآن وضع الآليات اللازمة لحماية هذا الحق وتعزيزه. وفيما يُثار القلق بشأن التكنولوجيا الحديثة، من حيث الوصول إلى المعلومات ونشرها، يجب معالجة المسائل المتعلقة بالمراقبة والأخبار المزيفة وتنظيم وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، من الضروري



تشجيع الديمقراطية الإلكترونية وتنفيذها. وتتيح أزمة الأوبئة هذه فرصة للبرلمانات والمؤسسات والحكومات لتحديث نهجها في التعامل مع التكنولوجيا.

ويمكن إنشاء مواقع إلكترونية محددة من أجل إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومواقفهم بشأن القضايا التي تهم المجتمع ككل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إقامة اتصال منتظم مع الأطراف والمجموعات المهتمة بالأمر، عن طريق التشاور الإلكتروني، لمناقشة مسائل محددة. وتتخذ البرلمانات أساساً مبادرات في هذا الاتجاه، مثل مشاريع البرلمان الموازي ومشروع "مجلس المواطنين" التي أنشأها مجلس النواب في قبرص.

ولقد غيرت وسائل التواصل الاجتماعي طريقة التواصل وتبادل الأفكار والبيانات لدى الناس والبرلمانيين. يزيد التواصل الاجتماعي المطالب العامة، بشكل خاص مطالب الشباب. وأكد البرلمانيون في المؤتمر الإلكتروني العالمي للبرلمانات للعام 2018¹⁶ أن وسائل التواصل الاجتماعي تقرب البرلمانات والبرلمانيين أكثر من الشعب، وتساعد على الاطلاع، والمشاركة والاستماع. مع ذلك، تؤدي هذه الوسائل إلى آثار معاكسة، مثل المعلومات المغلوطة، "الأخبار المزيفة"، والتصرف العدائي، التي تتحدى البرلمانات لإيجاد الحلول المناسبة.

البرلمانات والمشاركة العامة

إن العصر الذي نعيشه يتطلب أيضاً إنشاء قنوات دائمة للحوار والتواصل مع الجمهور. ويتعين على البرلمانات أن تكون أكثر انفتاحاً على الجمهور، وأن تشرح السمات الأساسية للديمقراطية وأن تعزز فهم عملية صنع القرار الديمقراطي والعمليات التشريعية، باستخدام الاتصال المباشر وكذلك عبر وسائل الإعلام وغيرها من القنوات.

وأصبحت البرلمانات في جميع أنحاء العالم مؤسسات أكثر شفافية، وسهلة الوصول، ومرئية. وتقوم العديد من البرلمانات بتزويد الجمهور بأدوات وآليات مختلفة تدعمها التكنولوجيات الجديدة، مثل البرلمان الموازي في قبرص، وأسبوع البرلمان

¹⁶الاتحاد البرلماني الدولي، المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني (2018): [https://www.ipu.org/event/world-e-parliament-conference-](https://www.ipu.org/event/world-e-parliament-conference-2018)

2018



المفتوح الذي تُعقد فيه دورة للمواطنين في أوغندا، والأيام البرلمانية المفتوحة، وبرلمانات الشباب والأطفال في العديد من البلدان. إن تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، فضلاً عن تعزيز المشاركة العامة، أمران حاسمان لكسب ثقة الناخبين.

لكن، تتطلب إقامة روابط حقيقية وهادفة بين الشعب والبرلمانات نهجاً استراتيجياً، مع أهداف محددة بوضوح من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى قوانين وسياسات تكون أكثر ملاءمة للناس وتعزز ثقة الجمهور في البرلمانات.

ويمكن تحديد أشكال مختلفة من مشاركة الجمهور¹⁷ ومشاركة المواطنين لجعل عملية صنع القرار التشاركية ممكنة وفعالة. ويمكن تكييفها وفقاً لمختلف السياقات والفئات المستهدفة، وتقديمها من خلال قنوات وأدوات مختلفة. وينبغي ألا تهدف الديمقراطية المشاركة والتداولية إلى تجاوز أو تقويض البرلمان والعمليات السياسية، بل تعزيزها.

وإن الهدف من تعزيز علاقة تفاعلية مع الجمهور تشير إلى حاجة البرلمانات إلى تقديم مبادرات تشجع الديمقراطية التشاركية وتدعم التعددية. يمكن تحسين هذه المبادرات عبر استخدام تكنولوجيا رقمية جديدة، بما في ذلك تكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة، الذكاء الاصطناعي وأدوات مبتكرة وتحويلية.

ويجب أن تكون المشاركة العامة شاملة، من دون إغفال أحد. إذا تم استثناء أي مجموعة من الناس، ولم يتسن لها الفرصة للانخراط والمشاركة، تصبح القيم هذه العمليات ونتائجها مثيرة للشكوك.

ولا يقتصر إشراك الجمهور على توفير أدوات وآليات مختلفة للناس للمشاركة في العمل البرلماني. بل إن الأمر يتعلق أكثر ببناء علاقة طويلة المدى بين البرلمانات والشعب. ويتعلق الأمر بالاستماع إلى الجمهور وشواغله والاستجابة له، من خلال اتخاذ إجراءات برلمانية. ويهدف البرلمان المستجيب إلى جعل العمليات السياسية أكثر شمولاً ومساءلة وتشاركية.

¹⁷ إن موضوع التقرير البرلماني العالمي القادم "مشاركة الجمهور في عمل البرلمان". ويجري الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2020 بحثاً بشأن التقرير، مجدّد نشره في العام 2021.



البرلمانات والسياسات الدولية

تشق البرلمانات، بشكل متزايد، طريقها نحو المشهد السياسي الدولي، مكتسبة نفوذ ملحوظ في المجال الذي تمت السيطرة عليه تقليدياً من قبل المجلس التنفيذي.

ومن المتوقع أن تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في معالجة السياسة الخارجية المعقدة الناشئة والقضايا الدولية التي تؤثر على كل جانب من جوانب حياة الناس، كما هو مشمول في خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

وقد وجدت دراسة استقصائية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2019¹⁸ أن أكثر من نصف البرلمانات الـ 89 التي تم تحليلها قد أنشأت آليات داخل البرلمانات مخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أظهرت الدراسة أن العديد من البرلمانات تناقش أهداف التنمية المستدامة بانتظام. وخصص آخرون موازنات محددة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام أو أهداف محددة، مثل التعليم أو الصحة. ولكن، كانت الرقابة على الإجراءات الحكومية ومخصصات الموازنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أقل منهجية، على الرغم من أن العديد من البرلمانات قد دعت حكوماتها إلى المساءلة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن الأمور الحاسمة في هذا الاتجاه وجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالكفاءة ويقوم على قواعد أكثر صلابة وشفافية عليها، كما تقتضي سيادة القانون والشرعية الدولية، ومحوره الأمم المتحدة. ويتعين على البرلمانات أن تشارك وتدعم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة والذكرى الـ 75 للأمم المتحدة - التي ستشجع الناس على المشاركة في أكبر حوار علمي - وأن تحدد كيف يمكن للتعاون الدولي المعزز أن يساعد على جعل العالم مكاناً أفضل، بما في ذلك من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وثمة حاجة إلى أن تكون لجان الاتحاد البرلماني الدولي ومجموعات العمل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمم المتحدة؛ وأن يكون هناك تعاون وثيق بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة؛ ولكي تؤدي البرلمانات دوراً فعالاً في تنفيذ القرارات العالمية.

ولقد أظهر فيروس كورونا أهمية التضامن والوحدة بين بلدان العالم، وقيمة التعاون بين الأمم عند الاستجابة لوباء عالمي.

¹⁸ الاتحاد البرلماني الدولي، "ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في عمل البرلمانات" (2019): <https://www.ipu.org/file/7639/download>



الخاتمة

ومن منظور واحد، فإن دور البرلمان ثابت. إن التفويضات الدستورية للبرلمان يجعل القانون ومحاسبة الحكومة مؤسسة فريدة من نوعها لها مكانة محددة في نظام الحكم الديمقراطي. وينبغي أن تسترشد جميع البرلمانات بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي للديمقراطية - من حيث صلتها بسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

وفي الوقت نفسه، يستمر تطور دور البرلمان استجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع. ويميل هذا الدور إلى التوسع؛ فعلى سبيل المثال، من خلال الطرق التي تعمل بها البرلمانات، تجسد بشكل متزايد المبادئ الديمقراطية الأساسية التي حددها الاتحاد البرلماني الدولي وأهداف التنمية المستدامة.

وتشكل الأحداث غير المتوقعة، مثل وباء كورونا، تحديات جديدة للبرلمانات والديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. ويجري تهميش البرلمانات في بعض البلدان. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تكون البرلمانات جزءاً من عملية صنع القرار، وأن توفر رقابة فعالة، وأن تكفل ألا تؤدي المناقشات الضرورية إلى تدمير التماسك داخل مجتمعاتها. وبعد انحسار الأزمة، سيكون من المهم أن تواصل البرلمانات تعزيز الديمقراطية من خلال مراجعة أو تقليص تدابير الطوارئ التي تم اتخاذها لمعالجة أزمة كورونا الصحية. ويتعين على البرلمانيين أن يفهموا أن الناس يتوقعون منهم تلبية الاحتياجات الاقتصادية القوية الناجمة عن الأزمة، وسيكون من الضروري وضع آليات للاستماع، وإدماج آراء الناس في عمليات صنع القرار، وتصميم وتنفيذ الحلول.

وعند استقصاء بعض التغييرات الجارية، تؤكد هذه الورقة على العلاقة الأساسية بين البرلمانات والشعب، التي هي في صميم نظام الحكم الديمقراطي، والتي يجب رعايتها وتطويرها باستمرار.



تقرير المؤتمر

العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات: التحديات الناشئة،

والحلول العاجلة

تعتبر العلوم الأساسية، والأبحاث التطبيقية، والتكنولوجيا المتقدمة كلها مهمة لتقدم البشرية. ترتبط بحلقة إيجابية: تعزز العلوم الأساسية، والأبحاث السياسية إدراكنا للعالم حولنا، وبذلك، تشجع على إجراء أبحاث تطبيقية، والابتكار، والتكنولوجيا؛ وهذه بدورها، تحسن، بشكل مباشر، نوعية حياة الناس، وتوفر أدوات بحث أكثر نفوذاً. على سبيل المثال، يحتل العلم، ولا سيما الأبحاث بشأن الأمراض المعدية، مركز الصدارة في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة مرض كورونا (كوفيد-19)، ويشكل الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى بما أننا نعتمد على العلم من أجل رفاه البشرية.

وينبغي على البرلمانات، بصفتها ممثلة للشعب، أن تحدد الآثار المحتملة للعلم، والتكنولوجيا على المجتمع وتفهمها بعمق، مع تحديد كيفية ترجمتها إلى مبادرات ملموسة لمصلحة الشعب، واصطحاب تنفيذها بتشريعات ملائمة، وعمل سياسي. يؤدي واضعو السياسات والبرلمانات دوراً رئيسياً في ضمان تنمية البشرية من خلال التقدم العلمي، مع حماية حقوق الإنسان للمواطنين من سوء استخدام التطورات التكنولوجية.

وحيالياً، تزداد هذه المهام تعقيداً من خلال ظواهر حظيت بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة. وتشمل هذه، ضمن جملة من الأمور:

- التطور السريع للغاية للمعرفة العلمية، والتكنولوجيا في مجتمع معولم، ما يجعل الأمر صعباً على العالم البرلماني بمواكبة السيناريوهات المتغيرة باستمرار، واتخاذ الإجراءات التشريعية، والسياسية الفعالة من أجل تشكيلها.
- المغريات، وهي أكثر فأكثر شيوعاً، لاستخدام المعرفة العلمية، والتقنية بطريقة تميز بها المصالح الاقتصادية بدلاً من مصالح البشر، بما فيها حقهم بالعيش حياة لائقة.
- الحاجة للمجتمع بتأسيس بعد أخلاقي للبحث العلمي، والتطبيقات التكنولوجية ذات الصلة. لدى هذه الحاجة سابقة تاريخية، لكنها حظيت بأهمية أكبر اليوم بعد التطورات الأخيرة في المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، وعلم الوراثة.



بالإضافة إلى ذلك، تدعو العولمة إلى نهج أكثر تنسيقاً بين البرلمانات لإيجاد حلول للمشاكل العالمية المرتبطة باستخدام العلم، والتكنولوجيا. تعتبر مشاركة المعرفة، والممارسة الأفضل، بما في ذلك في العالم البرلماني، ضرورة إذا أراد المجتمع أن يكون ناجحاً في التعامل مع القضايا التي تشكل الكثير من التعقيدات، والتحديات مثل تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030، ومكافحة الأوبئة الفيروسية مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) للعام 2020. أظهرت هذه الأزمة الصحية أهمية التعاون العالمي في العلم، والطب، ولا سيما أهمية وضع الإنسانية، ورفاه الإنسان في جوهر عمل المجتمع العلمي. فقط بهذه الطريقة، يمكن لعالم العلم – العالمي بطبيعته، والذي ينبغي عليه أن يكون مستلهماً على الدوام من الأخلاقيات – أن يساعد في حل المشاكل المجتمعية، والتقريب بين الناس. لا بد من رفض غياب التضامن، والنهج غير الأخلاقية التي أظهرتها الدول الفردية.

ويؤدي رؤساء البرلمانات دوراً رئيسياً في مواصلة تطوير ودعم الجهد الذي يبذله الاتحاد البرلماني الدولي منذ بضع سنوات من أجل زيادة الوعي في البرلمانات حول أهمية العلم، والتكنولوجيا للتنمية المستدامة للمجتمع، وأهمية إدراجها بانتظام أكثر في العمل البرلماني.

ويمكن لرؤساء البرلمانات تشجيع أعضاء برلمانهم للمشاركة في تغيير ثقافي: تحويل العلم، والتكنولوجيا إلى عناصر دائمة من وضع السياسات. يمكن لرؤساء البرلمانات المساهمة مباشرة أيضاً في هذا التغيير من خلال النظر في أهم القضايا العالمية المتعلقة بالعلم، والتكنولوجيا، وطرح القضايا التي ينبغي على البرلمانات إعطائها الأولوية. يستمر دور العلم في اكتساب المزيد من الأهمية في الاتحاد البرلماني الدولي، ومؤخراً وافقت هيئاته التشريعية على تأسيس هيئة برلمانية للاتحاد البرلماني الدولي مخصصة للعلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات، من أجل القيام بدور المنسق البرلماني العالمي لهذه القضايا. ستكون مجموعة العمل هذه الأداة التي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يعالج من خلالها الملاحظات الواردة في هذا التقرير.

وتعتبر المواضيع التي سينظر فيها متنوعة، والبعض منها كذلك المتعلقة بتغير المناخ، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينظر فيها المجتمع البرلماني في مكان آخر. لذلك، حدد هذا التقرير خمسة مواضيع متعلقة بالعلم، والتكنولوجيا ولديها تأثير كبير على المجتمع كي ينظر رؤساء البرلمانات فيها، وربما يسترعوا انتباه برلمانهم.



1. الأخلاقيات وحدود البحث العلمي

يمكن للبحث العلمي، والتكنولوجيات ذات الصلة أن يكون لذيها تأثير كبير على تنمية المجتمع، ورفاه المواطنين. تعتبر الحرية الفكرية، وحرية البحث أساسيتان للعلم من أجل التقدم. يدفع البحث الحاجة إلى فهم العالم حولنا، وطريقة عمله الداخلي، وطبيعته العميقة. وغالباً ما تؤدي هذه العملية، التي تنطوي على البحث المستمر للطرق غير المكتشفة، إلى استكشافات، وفي بعض الحالات، إلى ابتكار مدمر. لا يمكن وضع حدود للحاجة إلى الاستكشاف، والرغبة في المعرفة.

وبالرغم من ذلك، عندما يعمل البحث العلمي على آخر حدود المعرفة أو حتى يضع حدوداً جديدة، قد تنشأ بعض المسائل بشأن ما إذا تتخطى الحدود الأخلاقية. على وجه خاص، إنه الحال في البحث المتقدم في علم الأحياء، والوراثة، والعديد من المجالات الطبية الأخرى. من دون شك، يمكن لهذا النوع من البحث، والتقدم التكنولوجي الذي يدفعه أن يفضي إلى آثار مفيدة للبشرية. لكن، يمكنها أيضاً أن تؤدي إلى حالات تتخطى المستويات المتعارف عليها حالياً من قبل المجتمع.

فعلى سبيل المثال، طور الباحثون تقنيات تسمح للحمض النووي البشري أن يتغير. تفتح هذه التقنيات الكثير من الأبواب، وتزيد آمال إمكانية "ترميم" الحمض النووي البشري للمرضى المتأثرين بأمراض خطيرة، عبر إعطائهم احتمالية عيش حياة طبيعية. لكن، يمكن لهذه التقنيات أن يطبق في القضايا المثيرة للجدل، مثل استخدام باحث في العام 2018 أداة تعديل الجينات كريسبر (CRISPR) لتعديل جينوم أطفال توأم لجعلهما مقاومين لفيروس نقص المناعة المكتسب.

ويمكن الآن للتكنولوجيات سريعة التطور التي تستند إلى الذكاء الاصطناعي، والإلكترونيات، والروبوتات، وتقنيات الزرع أن "ترمم" أجزاء من جسم الإنسان. إن البعض منها متطور إلى درجة تتعامل مباشرة مع العقل البشري، وتغير بيولوجيا الجسم، وجعل "الأجزاء المبدلة" أكثر صلابة، ومقاومة، وتتمتع بأداء أعلى من الأجزاء المستبدلة في جسم سليم. قد تزيد المغريات لإدراج تكنولوجيات كهذه في جسم سليم، وبالتالي، التوصل إلى نوع من "زيادة في البشرية"، وهو نتج من الواضح أنه يطرح العديد من القضايا الأخلاقية.



فما هو دور البرلمانات في معالجة هذه القضايا؟ يتفق العلماء، وأخلاقيات علم الأحياء أنه يمكن لنهج أخلاقي أكثر أن يحد من المخاطر المتعلقة باحتمالية سوء استخدام التكنولوجيات المستمدة، وذلك مهم في إيجاد التوازن الصحيح بين متابعة البحث لمصلحة المجتمع، واحترام الحدود الأخلاقية المقبولة اجتماعياً. بالرغم من ذلك، لا يمكن لوضع شروط وقواعد الحدود، ورصد تطبيقها الملائم تركها حصراً في أيدي المجتمع العلمي.

ولذلك، ينبغي على البرلمانات، بصفقتها مؤسسات تمثل الشعوب، وكوكب الأرض، وبالتالي، جميع البشر، أخذ زمام المبادرة من خلال اتخاذ قرارات مدروسة عبر المشاورات، وجلسات الاستماع المنتظمة، مع خبراء علميين، وتقنيين مستقلين، ومحايدين. عليها تطوير تشريع يضع حدوداً أخلاقية ملائمة ولغرض وحيد وهو البشرية، مع ترك المساحة الضرورية للحرية، واستقلالية البحث العلمي.

ولا يمكن تحقيق نهج أخلاقي بالكامل عبر إضافة تشريعات وطنية. يعتبر العلم اختصاصاً عالمياً، ومع المعرفة التي ينتجها والتكنولوجيا التي يستحدثها يمتد إلى ما وراء الحدود. لا ينبغي فقط على رؤساء البرلمانات تشجيع برلماناتها للعمل على العلم، والأخلاقيات، بل أيضاً تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول هذه المواضيع، بما فيها من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، ومعه.

2. العلم، والتكنولوجيا، والأخلاقيات في منع نشوب النزاعات، والتعامل مع الأزمات

يُنظر أحياناً إلى التقدم العلمي، والتكنولوجيات المتقدمة باعتبارها أسباباً مباشرة أو مساهمة للنزاع، طالما هي أسس الأسلحة القوية، وتطبيقات عسكرية أخرى حديثة مثل الرصد بالسواتل، والتجسس، والمخابرات العسكرية، وأنظمة الحروب الإلكترونية، والمركبات الجوية من دون طيار، وغيرها.

ومن الصعب جداً وضع حدود أخلاقية لاستخدام التقدم العلمي، والتكنولوجي في التطبيقات التي قد تعتبر وسائل دفاعية، أو هجومية، حسب وجهة نظر الأطراف المعنية. لكن، إن العامل الرئيسي لتحديد طبيعة التطبيق هو ميزة يمكن لبلد (أو مجموعة من البلدان) استخلاصها من نتائج برامج أبحاث محددة.

وتتصف برامج الأبحاث العسكرية بطابع سري، بما أن السرية هي السبيل الرئيسي لتحقيق مكاسب من ناحية المعرفة، والدراية التي يمكنها تعزيز البلدان التي تستثمر بكثافة في هذه البرامج. إن الافتقار إلى الميزة العسكرية التنافسية يجعل الاستثمار في المبالغ الكبيرة من الأموال أقل شأناً في هذه التطبيقات.



وتعتبر السرية غريبة على هذه مبادئ الأبحاث العلمية، وأسسها، لا سيما الأبحاث العلمية الأساسية، حيث تتوفر النتائج للمجتمع العلمي بأجمعه، للتحقق منها، وبالتالي إلغاء أي ميزة تنافسية.

وقد يرغب رؤساء البرلمانات في تشجيع ثقافة الدعم بالتشريع، والبرامج الملائمة في برلماناتهم، والأبحاث العلمية الأساسية، والتعاون البرلماني الدولي حول هذه المبادرات. بهذه الطريقة، يمكن استخدام المعرفة، والتكنولوجيا الناتجة عن برامج الأبحاث لخفض مخاطر نشوب نزاع.

وفي حال استخدم العلم، والتكنولوجيا بالطريقة الصحيحة، يشكلان أدوات قوية لمنع نشوب المنازعات مباشرة، ومعالجة الأزمات القائمة. وغالباً ما تؤدي المصالح السياسية إلى النزاعات، والأزمات. وتشمل المبررات لتلك المصالح السياسية أوجه نقص في نوعية حياة الناس (مثلاً، الحصول على المياه، والطعام الجيد؛ ومشاكل الإسكان؛ والحصول على الكهرباء، أو الصرف الصحي؛ والحصول على التعليم). قد يساعد العلم، والتكنولوجيا على التخفيف من أوجه النواقص أو حتى القضاء عليها، وبالتالي، التصدي لبعض دوافع النزاع، والأزمة. يتطلب التسخير الملائم للعلم، والتكنولوجيا للتعامل مع الأزمات خطة عمل من خطوتين:

● تحديد شفاف، موضوعي قدر الإمكان لدوافع الأزمة، والتكنولوجيا المطلوبة للقضاء على هذه الدوافع، أو التخفيف منها

● التزام الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات ملموسة.

ويمكن للبرلمانات تعزيز التغيير الثقافي الذي سيفضي إلى العلم، والتكنولوجيا باعتبارها أدوات قوية تستطيع تحويل عناصر النزاع إلى أسباب للتعايش. يشمل ذلك الدور الإيجابي الذي يؤديه العلم في الحوار بين الثقافات، والتعاون السلمي. يمكن لنجاح المنظمات العلمية الحكومية الدولية مثل سيرن³⁶ أو سيزامي³⁷ أن تكون محفزاً للقطاعات الأخرى – بما فيها القطاع البرلماني – من أجل اعتماد نموذج "التعاون في مجال المنافسة" العلمي للتعاون، من دون استثناء المنافسة. يتطلب ذلك أن تحدد جميع الأطراف هدفاً مشتركاً، والعمل على تحقيقه، على أن تكون متعاونة بصورة

³⁶ سيرن (المختبر الأوروبي لفيزياء الجزيئات) هو مؤسسة دولية للأبحاث العلمية، ومنظمة حكومية دولية، يقع في جنيف، سويسرا (<https://home.cern>).

³⁷ سيزامي (المسرع الضوئي الخاص بأبحاث العلوم التجريبية والتطبيقية في الشرق الأوسط) هو مؤسسة دولية للأبحاث العلمية، ومنظمة حكومية دولية، يقع في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية (<https://www.sesame.org.jo>). تستند اتفقيتها بشكل كبير على اتفاقية سيرن.



علنية. في حالة البرلمانات، يتمثل الهدف المشترك بتجنب النزاعات في مناطق التوتر السياسي، وقد يشمل التعاون حواراً بين الثقافات، ومشاريع عابرة للحدود لمصلحة السكان المحليين.

3. استخدام الإنترنت المراعي للأخلاقيات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، والاضطرابات الاجتماعية

باعتبار الإنترنت واحدة من أعظم إنجازات العلم، والتكنولوجيا، أحدثت تغيرات، وفوائد جمّة في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. تسمح الإنترنت للمعرفة، وللمعلومات أن تشكل من العالم أجمع ذكاءً جماعياً في الفضاء الإلكتروني، مما ينشئ قيمة جديدة.

وقد أرغمت جائحة كوفيد-19 العديد منا على البقاء في المنزل، من حيث اضطررنا أن نواصل عملنا، وتعليمنا، وتفاعلنا عبر الإنترنت لمدة من الزمن. وبينما شكلت الجائحة أثراً سلبياً على حياتنا، لقد أتاحت لنا الفرصة لتعلم أساليب جديدة لاستخدام الإنترنت، وقدرتها على حل العديد من المسائل الاجتماعية التي تحيط بنا.

وفي حال استمر دخول سوق العمل، والالتحاق بالتعليم من خلال الإنترنت أمراً سهلاً، قد يعزز هذا التغيير الاجتماعي تمكين أولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى هذه الفرص بالرغم من قدراتهم، وتحفيزهم.

ومن جهة أخرى، بما أن الخدمات القائمة على الحاسوب، والإنترنت، ما زالت تتطور بوتيرة سريعة، وتصبح أكثر تعقيداً، أسفر عن ذلك المسائل الخطيرة التالية:

● انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها مراقبة سلوك المواطنين عبر جمع البيانات الشخصية واستخدامها من دون الحصول على الموافقة

● إساءة استعمال إخفاء الهوية على الإنترنت للتشهير بالأفراد

● اضطرابات اجتماعية من خلال نشر معلومات غير دقيقة أو خاطئة.

وتشكل هذه المشاكل مخاطر محتملة للخصوصية الفردية، وحقوق الإنسان، والاستقرار الاجتماعي.

تُدعى البرلمانات إلى مواصلة وضع تشريعات، ومبادرات فعالة لضمان أن الإنترنت تُستخدم وفقاً لمفاهيم الحرية، والأخلاقيات، وبالتالي، زيادة الفوائد، وتقليل المخاطر الكامنة في هذه الأداة القوية، والمفيدة للغاية.



ومنذ أن انتشر تأثير الإنترنت عبر الحدود الوطنية، تُدعى البرلمانات أيضاً إلى تبادل معارفها عبر الاتحاد البرلماني الدولي، وأشكال أخرى من التعاون البرلماني، لضمان أن التشريعات، والمبادرات المذكورة أعلاه موافقة في مختلف البلدان.

4. الذكاء الاصطناعي: شروط الحدود للتنمية الأخلاقية

أحرز الذكاء الاصطناعي، أحد المجالات الرئيسية للأبحاث في علم الكمبيوتر، تقدماً مذهلاً في السنوات الأخيرة. يفرض إعطاء الآلات القدرة على "التعلم" وتطوير "ذكاء" مشابه للإنسان إلى عالم مليء بالتطبيقات الممكنة التي تحسن رفاه الناس من دون شك.

وبالفعل، يقدم الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي حلولاً مبتكرة للمشاكل المجتمعية المهمة، ومن المحتمل أن تصبح حاضرة في حياتنا أكثر، وأكثر. تتراوح مجالات تطبيقهما من صحة الإنسان، إلى الأمن، والتجارة، والنقل، وأكثر. لذلك، ليس من الصعب التخيل أنه، في المستقبل القريب، قد تصبح المركبات ذاتية الحكم وسيلة النقل النمطية.

لكن، بالرغم من هذه التوقعات الواعدة، يطرح الذكاء الاصطناعي أيضاً عدداً من المسائل الأخلاقية الحساسة، بدءاً من القلق بأن تصبح الآلات الذكية نوعاً من الإنسانين، التي قد تشكل يوماً تحدياً للبشر، جراء العواقب الناجمة عن قرارات بأن تنوب الآلات عن البشر. تعتبر الأمثلة التالية مجرد ثلاث أمثلة من السيناريوهات المحتملة.

- القرارات المتخذة من مركبة ذاتية الحكم فوراً قبل حادث سير وشيك لا يمكن تفاديه.
- التطورات في حرب تتخذ فيها كيانات الذكاء الاصطناعي قرارات مهمة.
- إجراءات تمييزية متخذة ضد أشخاص من جنس معين أو ملامح جسدية معينة بسبب ناتج الذكاء الاصطناعي القائم على أساس برمجية غير كاملة أو متحيزة.

ويعتبر تسخير قوة الذكاء الاصطناعي أمراً أساسياً للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية، لكن التنفيذ الملائم والأخلاقي فقط لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يمكنه أن يجنب حدوث مخاطر كهذه.

وعلى وجه التحديد، من المهم تأمين فرص الاختبار الملائمة في بيئة متنوعة وشاملة خلال تطوير الذكاء الاصطناعي وتنفيذه، وكذلك، ضمان أن القرارات غير الأخلاقية الناجمة عن البرمجية غير الكاملة أو المتحيزة تم التخلص منها.



ويُطلب من البرلمانات التدخل في هذه المسائل المعقدة، والحساسة، وينبغي أن يكون تدخلها فعالاً، وعالمياً، وسريعاً. يتطلب عالمنا المتسم بالعمولة أن يكون التشريع المطلوب للتنفيذ الأخلاقي للذكاء الاصطناعي متجانساً بين البرلمانات، ومستنداً إلى مبادئ أخلاقية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى التشريع الآن، بما أن الابتكار في هذا المجال يتقدم بسرعة كبيرة، ولا يستطيع المجتمع تحمل ذلك لزيادة التطوير من دون تنظيم. يصبح ذلك أساسياً عندما نرى أن، حالياً، تقع نسبة 100% من الذكاء الاصطناعي في أيدي القطاع الخاص: تملك الشركات الكبيرة الدراية، وتدريب الشباب، وتملك السوق. لا تملك البرلمانات شيئاً، لذلك، ينبغي عليها أن تستعيد السيطرة، وتضمن أن عملية تطوير الذكاء الاصطناعي لا تتولى إدارتها بالكامل الشركات الخاصة، ويمكن للقطاع العام أن يراقب تطورها، وإمكانية حصرها، إذا لزم الأمر، لمصلحة الناس.

وينبغي على البرلمانات التصرف بسرعة لصياغة التشريعات التي تشرف على التنفيذ الأخلاقي لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وفي الوقت عينه، تبادل المعرفة حول الذكاء الاصطناعي، وآثاره الأخلاقية مع البرلمانات، والجمعيات البرلمانية الأخرى (مثل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي ناقشت الذكاء الاصطناعي في جلستها في ربيع العام 2019)، من أجل التوصل إلى المرحلة الملائمة من التجانس التشريعي. ينبغي على البرلمانات أيضاً اتخاذ الإجراءات لزيادة منافع الذكاء الاصطناعي للشعوب التي تمثلها. إن البرلمانات مدعوة إلى معالجة بعض من الأسئلة المهمة مثل ما يلي:

- أي استراتيجية يمكن تنفيذها لتسخير تطوير الذكاء الاصطناعي من أجل التغيير المجتمعي الإيجابي، والشامل؟
- هل تعتبر حلول الذكاء الاصطناعي، وسبل الحصول العادل على منافعها قابلة للتطوير؟
- كيف يمكن لصانعي السياسات تشجيع التقدم في أنظمة الذكاء الاصطناعي الآمنة، والموثوقة؟
- كيف يمكن للجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أن تساهم في ذلك؟



5. الثورة الصناعية الرابعة: كيفية جعلها شاملة

بفضل التقدم السريع للغاية، والباهر في تكنولوجيا المعلومات، شهد المجتمع، في السنوات الأخيرة، على ثورة صناعية عالمية، المعروفة بالثورة الصناعية الرابعة (أو الصناعة 4.0). تؤثر الثورة الصناعية هذه على العديد من المجالات التي تحظى بأهمية عالمية، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والطب، والروبوتات، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. يحل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، تدريجياً، محل البشر في العديد من الأنشطة، ومن المحتمل أنه، في المستقبل القريب، سيتولى فقط عدد قليل من الناس العديد من القطاعات الصناعية، المعارين من الآلات "الذكية".

ومن دون شك، يحدث هذا التغيير المجتمعي المستمر الكبير بتوافر التكنولوجيات الجديدة، والأكثر قوة. بالرغم من ذلك، يستند بشكل رئيسي إلى الضرورات الاقتصادية التنافسية. ستغير الأعمال الناجمة عن ذلك، والنماذج الاجتماعية حياة الناس اليومية، بشكل جذري؛ وتبقى الآثار غير مفهومة تماماً من قبل المجتمع ككل.

وبالتأكيد، سيحقق استبدال وظائف العمال القائمة في العديد من القطاعات بالأنظمة الحاسوبية، والروبوتية مكاسباً اقتصادية للصناعة، لكن سيؤدي أيضاً إلى اضطراب هائل في التوظيف، مع آثار اجتماعية في حال عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكفي توفير وظائف جديدة لتوازن هذا الاضطراب في التوظيف، وآثاره على المجتمع، في حال عدم إدارته الملائمة. قد يشكل الأمر كارثة مجتمعية في حال وجود فائض في الناس العاطلين عن العمل الذين يتمتعون بمهارات عاطلة، ونقص حاد في الناس الذي يتمتعون بالمهارات الجديدة المطلوبة، لا سيما في علم الكمبيوتر، والذكاء الاصطناعي.

ويتطلب تنظيم الابتكار الناجم عن الثورة الصناعية الرابعة، وآثارها على للمجتمع، نهجاً يسمى "ثلاثي الأطراف"، يؤدي إلى تعاون، وتخطيط مشترك، وتنفيذ إجراءات من القطاعات الأكاديمية، والصناعية، والسياسية. على البرلمانات تأدية دور كبير في جعل نهج "الثلاثي الأطراف" هذا ناجحاً - ضامنة ليس فقط المنافع الاقتصادية للصناعة، بل أيضاً المنافع لناخبها، ووضع الحماية الاجتماعية لعمالها الذي يخسرون عملهم، وعليهم التدريب مجدداً. ينبغي تقديم التشريع، والسياسات لسد الفجوة بين المهارات التي يتعلمها الشباب في القطاع الأكاديمي، والمهارات المطلوبة في الصناعة. تملك البرلمانات الرؤية لسد هذه الفجوة. من أجل تعزيز الدور النفعي للعلم، والتكنولوجيا في عصرنا الرقمي، تدعى البرلمانات إلى المشاركة بنشاط أكبر في استخدام العلم، والتكنولوجيا ضمن إطار الثورة الصناعية الرابعة، لا سيما من خلال تعزيز التعليم في العلم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات للشباب. بالرغم من الكثير من الأبحاث



التي تظهر أنه لا يوجد اختلافات في القدرة بين الرجال، والنساء في هذه المجالات، لا تزال نسبة النساء اللواتي يتخصصن في مواضيع العلم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات منخفضة. يعتبر تحقيق المساواة الجندرية في هذا المجال مهماً للغاية لضمان تنوع الموارد البشرية، وكذلك، ضمان الأخلاقيات في الأبحاث، والتطور. لذلك، وخاصة في البلدان حيث لا يتم تمثيل النساء تمثيلاً كاملاً في هذه المجالات، يلزم وضع سياسات تعزز القضاء على التحيز الجندري في كل مرحلة من التعليم، والبحث، والتوظيف للمساعدة على زيادة عدد النساء اللواتي يعملن بنشاط في هذه المجالات.

ولذلك، إن البرلمانات مدعوة إلى المشاركة في حوار بناء مع العالمين الأكاديمي، والصناعي، من أجل وضع استراتيجيات ستترجم إلى إجراءات تشريعية فعالة. ينبغي على التشريع أن يجذب نشر الإمكانيات الابتكارية للثورة الصناعية الرابعة، مع ضمان أن الثمن غير مدفوع من قبل الناس، لا سيما الأكثر تهميشاً. ينبغي على البرلمانات أن تسعى إلى مستوى معين من التجانس بين التشريعات الوطنية التي أحضرت لتحكم الثورة الصناعية الرابعة، بما أنه من المرجح أن يلحق نهب متباين بالضرر للبلدان النامية.



تشكيلة اللجنة التحضيرية

رئيسة اللجنة التحضيرية

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة غابرييلا كوفيفاس بارون

الأعضاء

| | | |
|-----------------------------|-------|---|
| السيد سليمان شنين | رئيس | المجلس الشعبي الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية |
| السيد فولفغانغ سوبوتكا | رئيس | المجلس الوطني، النمسا |
| السيد هارونكبادي | رئيس | الجمعية الوطنية، تشاد |
| السيد لي زانشو | رئيس | اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، الصين |
| السيد ديميتريس سيللوريس | رئيس | مجلس النواب، قبرص |
| السيد سيزار ليتاردو | رئيس | الجمعية الوطنية، الإكوادور |
| السيد مرزوق الغانم | رئيس | مجلس الأمة، دولة الكويت |
| السيدة لورا روخاس هيرنانديز | رئيسة | مجلس النواب، المكسيك |
| السيد تيني ووسيني | رئيس | الجمعية الوطنية، النيجر |
| السيد بلاس يانو | رئيس | مجلس الشيوخ، باراغواي |
| السيدة زينايدا غريسياني | رئيسة | البرلمان، جمهورية مولدوفا |
| السيدة مايا كوشكوفيك | رئيسة | الجمعية الوطنية، صربيا |
| لورد فكافانوا | رئيس | الجمعية التشريعية، تونغيا |
| السيدة ريبكا كاداغا | رئيسة | البرلمان، أوغندا |

ممثلو اللجنة التنفيذية

| | |
|----------------------------|----------|
| السيد خوان لوتوليه | تشيلي |
| السيدة بيكولكاوو كرايريكش | تايلاند |
| السيد جاكوب فرنسيس موديندا | زيمبابوي |



أعضاء اللجنة التحضيرية بحكم مناصبهم

| | | |
|---------------------|-------|-------------------------------|
| السيدة سوزان كيهيكا | رئيسة | مكتب النساء البرلمانيات |
| السيد ملفين بوبا | رئيس | مجلس منتدى البرلمانيين الشباب |

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

| | |
|-------------------------|--|
| السيدة تاتيانا فالوفايا | المديرة العامة، مكتب الأمم المتحدة في جنيف |
|-------------------------|--|

* * * * *

| | |
|----------------------|---------------------------------------|
| السيد مارتن تشونغونغ | الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي |
|----------------------|---------------------------------------|





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



REPUBLIC OF AUSTRIA
Parliament

Fifth World Conference of Speakers of Parliament

Virtual meeting, 19-20 August 2020
In-person conference, 2021 in Vienna

REPORT

FIFTH WORLD CONFERENCE OF SPEAKERS OF PARLIAMENT

VIRTUAL MEETING, 19-20 AUGUST 2020

Preceded by the 13th Summit of Women
Speakers (17-18 August 2020)

E

Contents

| | Page(s) |
|--|----------------|
| Foreword by the President of the Inter-Parliamentary Union, Ms. Gabriela Cuevas Barron | 3 |
| Foreword by the President of the National Council of Austria, Mr. Wolfgang Sobotka | 4 |
| Foreword by the Secretary General of the Inter-Parliamentary Union, Mr. Martin Chungong | 5 |
| General debate | 6 |
| Inaugural ceremony | 6 |
| Conference Reports | 6 |
| Setting the stage: Interactive debate on health, climate and the environment | 9 |
| Panels | |
| • Stepping up parliamentary action: The climate change emergency | 11 |
| • Human mobility in pursuit of a better life: Challenges, opportunities and solutions | 13 |
| • Improving governance by bridging the gap between parliaments and the people | 15 |
| • Forging inclusive and sustainable economies that deliver well-being and justice for all | 16 |
| • Special event Countering terrorism and violent extremism: The perspective of victims | 18 |
| Adoption of the Declaration and closing remarks | 20 |
| Text of the Declaration | 21 |
| Report of the 13th Summit of Women Speakers of Parliament | 26 |
| Annexes: | |
| Opening address | |
| • President of the National Council of Austria, Mr. Wolfgang Sobotka | 29 |
| • President of the Inter-Parliamentary Union, Ms. Gabriela Cuevas Barron | 31 |
| • United Nations Secretary-General, Mr. António Guterres | 33 |
| Closing speech | |
| • President of the United Nations General Assembly, H.E. Tijjani Muhammad-Bande | 36 |
| Conference Reports | |
| • Decade of action to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development | 37 |
| • Stepping up youth participation in politics and parliaments: From words to action | 41 |
| • Making gender equality and the empowerment of women and girls a reality: Best practices and parliamentary commitments | 46 |
| • Democracy and the changing role of parliament in the twenty-first century | 52 |
| • Science, technology, and ethics: Emerging challenges and urgent solutions | 57 |
| Composition of the Preparatory Committee | 62 |

Foreword by the President of the Inter-Parliamentary Union, Ms. Gabriela Cuevas Barron

The Fifth World Conference of Speakers of Parliament was like no other – a unique event in unique times. Against the backdrop of the COVID-19 pandemic, the global parliamentary community convened virtually in August 2020 as crisis and opportunity, despair and hope, converged into an unknown affecting every inch of our lives.

With the crisis unfolding at an unprecedented pace, impacting people's lives and livelihoods, we face multiple crises – health, economic and social. And I daresay a crisis in the protection of democracy and human rights: some governments are using fear as an excuse to permanently institutionalize undemocratic practices, and are making a new normal out of states of emergency. Not to mention the ongoing climate crisis. But this is also an opportunity to build back better.

We are over 46,000 parliamentarians around the world. Our potential must not be underestimated: we can and we should enact deep and lasting change. How will history remember our generation? We can be the generation that achieves total gender equality. We can be the generation that opens the door to politics for young people. We can be the generation that redefines human solidarity. We can be the generation that strengthens multilateralism. We can be the generation that puts an end to poverty. We can be the generation that eradicates hate speech. We can be the generation that future generations look back to and say: "They made a difference".

That is why the agenda of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament – organized by the IPU in close cooperation with the United Nations and the Austrian Parliament – tackled the important topics and challenges facing the world today, including youth empowerment, gender equality, the future of democracy, sustainable development, climate change, building inclusive economies, science and technology, counter-terrorism and the prevention of violent extremism. Two days of enriching discussions showcased the diversity, vibrancy, leadership and expertise of the global parliamentary community. The conference also underscored the need for strong and effective multilateralism, with a robust parliamentary component, which delivers for people and planet.

Our community must now seize the momentum created by the virtual segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, by the aspirational outcome Declaration we adopted, by the invaluable support of our partners and special guests, to offer what the world needs most – parliamentary leadership for a brighter and more prosperous future.

Foreword by the President of the National Council of Austria, Mr. Wolfgang Sobotka

Needless to say, 2020 is and will remain a unique year in terms of global challenges. The COVID-19 pandemic is a state of emergency not only for our health systems, but also for our economies and the social security of our citizens. This exceptional situation also represents a test of parliamentary democracy and the values upon which it is founded. As guardians of democracy and the rule of law, parliaments have a key role to play in meeting these challenges.

An alarming development of the pandemic is the increased spread of hate speech, especially online. I am especially alarmed by the rise of anti-Semitism. Hate speech and anti-Semitism are expressions of an anti-democratic attitude and are directed against our societies and values. We as parliamentarians must do everything we can to combat all forms of hatred, not least through preventive measures and education.

In times of an ongoing worldwide pandemic, the virtual part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament has given us the opportunity to show that parliamentarism is relevant and that multilateral cooperation, under the umbrella of the IPU, works also and especially in times of crisis. Nevertheless, virtual events cannot replace in-person meetings, direct dialogue or diplomatic exchange. That is why I particularly look forward to hosting the in-person part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and to welcoming my colleagues to Vienna in 2021.

Foreword by the Secretary General of the Inter-Parliamentary Union, Mr. Martin Chungong

The fifth edition of the World Conference of Speakers of Parliament has been like no other. For the first time in its twenty-year history, it was decided to organize the conference in two stages: a virtual part as a result of the extraordinary circumstances of the COVID-19 pandemic, and an in-person part scheduled to take place in 2021. Also for the first time, the conference was organized with a national parliament – the Austrian National Council represented by Speaker Wolfgang Sobotka – as well as our usual partner, the United Nations.

Over 115 of the world's most senior legislators took part in the conference. They were joined by hundreds of other members of parliament, diplomats, scientists and representatives of multilateral organizations to discuss international parliamentary cooperation to address the challenges facing a COVID-19 world. Spanning multiple time zones, countries and languages, the virtual conference showed that the need and desire for parliamentarians to meet, interact with the experts, exchange ideas and find common solutions is stronger now than ever.

The IPU, as the global organization of national parliaments, remains the premier forum for parliamentarians to meet. Its convening power is as important – if not more so – today, in a socially distanced world, as it was over 130 years when the first parliamentarians across different borders met in Paris, France.

The overall theme of parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet was an opportunity for the most senior level of parliamentary representation to examine and pledge action to address the crises facing the world today, including access to health, growing social and economic inequalities and the climate emergency.

Just before the Speakers' Conference, the IPU also brought together the world's top women parliamentarians in the virtual 13th Summit of Women Speakers of Parliament on 17 and 18 August. Efforts on gender equality are needed in parliaments, as currently just 25 per cent of the world's MPs are women and women account for only 20 per cent of the speakership of parliaments worldwide. The summit focused specifically on climate change, women's economic empowerment, and preventing violence against women and girls. The participants committed to action to achieve gender equality in all walks of life, building on the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action.

This publication offers insights into the main outcomes of our virtual Speakers' conferences this year. Pandemic permitting, we look forward to meeting physically in Vienna in 2021, for part two of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, which will also be an opportunity to take stock of progress.

The Fifth World Conference of Speakers of Parliament was held on 19 and 20 August 2020, under the overall theme of Parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet. Over 115 of the world's top legislators took part in the Conference which was organized by the IPU in partnership with the Parliament of Austria and the United Nations. The full List of Participants is available on the IPU website: <https://www.ipu.org/file/9572/download>.

The Conference Preparatory Committee (see Annex X on composition), established in October 2018 based on gender-balanced nominations from all the Geopolitical Groups, guided the substantive preparations: preparing the Reports on cross-cutting themes of the Conference, drafting the concept notes for the substantive panels, and submitting a preliminary draft Declaration as a basis for consultations with the full membership.

The Speakers' Conference was preceded by the 13th Summit of Women Speakers of Parliament which was held on 17 and 18 August. The world's top women legislators participating in the Summit focused specifically on climate change, women's economic empowerment, and preventing violence against women and girls, and they helped inform the outcomes of the Speakers' Conference.

General debate

In light of the virtual format of the conference, the general debate on parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers sustainable development for the people and planet was replaced by Speakers' written statements published on the IPU website (<https://www.ipu.org/event/fifth-world-conference-speakers-parliament#event-sub-page-22287/>) and pre-recorded videos about parliaments and the pandemic posted on the IPU YouTube channel (https://www.youtube.com/playlist?list=PLLwJpE_EfvM6EnuP1Fiab8nZ7TdmD39rG).

Inaugural ceremony

Opening statements were delivered by the President of the National Council of Austria, Wolfgang Sobotka, United Nations Secretary-General António Guterres, and IPU President Gabriela Cuevas Barron (see the full text of their speeches in annex).

IPU President Gabriela Cuevas said: "We convene as crisis and opportunity, despair and hope, converge into an unknown that is affecting every single inch of our lives. This is not only a test of our endurance to withstand the current perils. It is also an opportunity to make the best of our wisdom; to chart a path towards a future that is just and fair, sustainable and prosperous, inclusive and compassionate. We can, and we must, build back better."

President of the National Council of Austria, Wolfgang Sobotka, said: "As guardians of democracy and the rule of law, parliaments have a key role in meeting the current challenges. It is therefore crucial that we also see the coronavirus pandemic as an opportunity to acknowledge the great value and strength of a functioning parliamentary democracy."

United Nations Secretary-General António Guterres said: "How fast we emerge from this crisis will depend not only on the solidarity we show within our communities and our countries, but also on the degree to which governments, scientists, businesses and of course parliaments can cooperate together across borders and continents. This is the meaning of multilateralism. It is not an ideology; it is simply a methodology, the best one we have, to deal with truly global challenges."

Conference reports

Speakers of parliament presented and examined background reports on five crosscutting themes to inform their discussions. Those themes were: sustainable development; youth participation in politics; gender equality; parliamentary democracy; and science and technology (see full reports in annex).

Decade of action to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development

The *Decade of action to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development* conference report provides an overview of parliamentary action to implement the SDGs. It lists lessons learned from the IPU's efforts to mobilize parliaments on SDG implementation and urges for even greater action in the "Decade of action" – the ten years left to implement the goals. Special emphasis is placed on the negative impact of the COVID-19 pandemic in a number of developmental areas. Nevertheless, the report urges parliaments to use the current crisis as an opportunity to do things differently and invest more forcefully in sustainable development. Parliamentary cooperation is seen as an important vehicle for action.

The report focused on the following issues:

- IPU's work on the SDGs
- Scorecard and lessons learned
- Decade of action

The report was presented by its rapporteurs, Mr. C. Leekpai, Speaker of the House of Representatives of Thailand, and Ms. T. Wilhelmsen Trøen, President of the Storting of Norway.

Stepping up youth participation in politics and parliaments: From words to action

Stepping up youth participation in politics and parliaments: From words to action marks the tenth anniversary of the IPU resolution on youth participation in the democratic process. It declares that achieving meaningful democracy requires the full and active participation of young people in democratic processes at all levels.

The report highlights that at a time when our societies are trying to tackle incredible challenges – from public health issues to climate change – the political participation of youth is not only a right that must be fulfilled, but it is also the smartest investment we can make to our collective futures.

The report focuses on the following areas:

- Global trends and data on youth political participation.
- Current barriers to youth participation.
- The evolution of the IPU youth movement and IPU's actions for youth empowerment.
- Concrete proposals to better empower young people.

The report was presented by its rapporteurs: Mr. S. Chenine, President of the National People's Assembly of Algeria, Ms. F. Zainal, Speaker of the Council of Representatives of the Kingdom of Bahrain, and Lord Fakafanua, Speaker of the Legislative Assembly of Tonga.

Making gender equality and the empowerment of women and girls a reality: Best practices and parliamentary commitments

The *Making gender equality and the empowerment of women and girls a reality: Best practices and parliamentary commitments* conference report highlights achievements, persisting and new challenges, and good practices in advancing gender equality. It calls for renewed commitment to the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action, Security Council resolution 1325 on women, peace and security, and Sustainable Development Goal 5. In this vein, it identifies key action areas for parliaments and their members to accelerate progress in advancing gender equality and empowering all women and girls.

The report focuses on the following areas:

- The elimination of discrimination in law.
- Achieving equal participation of men and women in parliament.
- The elimination of violence against women and girls, with a special focus on violence against women in parliament.

The report was presented by its rapporteurs, Mr. K. Lusaka, Speaker of the Kenyan Senate, Ms. D. Mukabalisa, Speaker of the Rwandan Chamber of Deputies, and Ms. S. Sharmin Chaudhury, Speaker of the Bangladeshi Jatiya Sangsad.

Democracy and the changing role of parliament in the twenty-first century

The *Democracy and the changing role of parliament in the twenty-first century* conference report identifies some of the changes in parliament's role in democracy, with a particular emphasis on how parliaments have responded to the COVID-19 pandemic. As the world moves into the third decade of the twenty-first century, it is imperative for parliaments to reassert themselves vis-à-vis the global societal changes that constitute a new international reality.

The report focused on the following issues:

- Relations between parliament and the people
- Parliament and the new technology environment
- Public engagement in the work of parliament
- Parliament and international politics

The report was presented by Mr. D. Syllouris, Speaker of the House of Representatives of Cyprus, and Ms. R.A. Kadaga, Speaker of the Parliament of Uganda.

Science, technology, and ethics: Emerging challenges and urgent solutions

The *Science, technology, and ethics: Emerging challenges and urgent solutions* conference report offers an outline of some of the key challenges parliamentarians will be facing with regard to science and technology, especially in the context of the COVID-19 pandemic. Globalization calls for a more coordinated approach among parliaments to solutions to global problems related to the use of science and technology.

The report focused on the following issues:

- Ethics and limits of scientific research
- Science, technology and ethics in preventing conflicts and dealing with crises
- Ethical use of the internet to prevent human rights violations and social disruption
- Artificial intelligence: Boundary conditions for ethical development
- The Fourth Industrial Revolution: How to make it inclusive

The report was presented by Mr. Y. Levin, Speaker of the Israeli Knesset, and Ms. A. Santo, President of the House of Councillors of Japan.

Setting the stage: *Interactive debate on health, climate and the economy*

The interactive debate featured three renowned specialists: Ms. S. Gilbert (Professor of Vaccinology, University of Oxford); Ms. P. Koundouri, Professor (Athens University of Economics and Business and President-Elect, European Association of Environmental and Resource Economists); and Mr. J. Sachs (Director of the Center for Sustainable Development and Professor, Columbia University, and Director, UN Sustainable Development Solutions Network).

The interactive debate focused on what practical action parliaments could take on health, climate and the economy based on data and science. It was vital to translate international commitments into national realities through country-specific approaches. Progress depended on both a top-down approach from parliaments and a bottom-up approach from the people whom parliamentarians represented and other stakeholders.

Referring to the current COVID-19 pandemic, it was pointed out that public health measures should be implemented rapidly and maintained. Those measures included: the identification of areas of virus transmission; effective and appropriate use of personal protective equipment (PPE); and social distancing measures and behavioural changes. The medical research community was testing drugs for efficacy in clinical trials. Even though vaccines took time to develop, the use of technologies allowed for much shorter development times. Disease-specific vaccines still needed to be produced, manufactured and tested and their efficacy determined. Assessment of efficacy sought answers to the following: did the vaccine protect; did it prevent disease and transmission, or reduce them; did it work in older people; and how long would protection last? Only once those questions were answered could it be decided on how to use the vaccine for most benefit. In their public health response to the COVID-19 pandemic, parliaments were urged to focus on three pillars: strengthen and pursue public health measures; support the health-care system and workers and scientific research; and plan for the vaccine roll-out. It was also vital to hold governments to account for their public health and humanitarian responses to the pandemic.

The climate emergency meant that it was urgent to limit global warming to +1.5C, beyond which the risk of extreme weather events and poverty for hundreds of millions of people would significantly increase. To achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) it was needed: to identify and promote technological and policy pathways for climate change mitigation and adaptation; to provide strategic recommendations and mobilize experts for the ongoing implementation of the European Green Deal; to mobilize experts to revisit policies for clean energy supply and climate adaptation projects conducted within the economy, industry, production and consumption, large-scale infrastructure, transport, food and agriculture, construction, taxation and social benefits; to mobilize stakeholders to guarantee local engagement and support for such policies. In addition, climate laws must: include measures aimed at reducing Green House Gas (GHG) emissions by 2030; address other legislative interventions to achieve climate neutrality by 2050; determine assessment mechanisms between the present and 2050; identify financial mechanisms required to achieve climate neutrality. A comprehensive framework that would recognize the relationship between water, energy, food security and biodiversity must be established.

Attempting to face each new crisis with the same thinking would not provide sustainable and resilient socio-economic solutions. A fundamental transformation of the economic, social and financial systems that would trigger exponential change in strengthening social, economic, health, and environmental resilience was needed. Scientific conclusions must be resorted to when designing economies that would mitigate threats of climate change, biodiversity loss, and pandemics.

Also, fundamental human rights were under siege during the current pandemic and although midterm everyone was concentrating on a vaccine – which would be a turning point – politicians were starting to think in the long term and were starting to see the environment as a basic human right.

The current crisis brought to the surface the failures of governments and lack of global solidarity. Governments must listen to science and make sure they act for the people. That did not however minimize individual responsibility. Governments must find means to fund public health and humanitarian relief, and to redress growing hunger. Debt relief would counter rising inequalities and the digital divide. Europe was a positive example of the kind of regional approach and cooperation with neighbours that was needed on the global scale. Parliaments must be aware that the pandemic would have a long lasting negative impact and thus must ensure their governments were acting on behalf of the people.

Parliaments were challenged to actively implement their powers and prepare for the post-pandemic era in a timely manner. The experts urged the legislators to hold their governments to account in their health and economic responses to the pandemic. They called for parliaments to listen to the science and, to allocate more money to strengthen public health, to support health-care workers, and to invest in greener research. Several Speakers issued a clarion call for emission reductions and efforts towards a carbon-neutral economy. They stressed that parliaments had the power and duty to translate key international commitments – like the Paris Agreement on climate and the 2030 Agenda for Sustainable Development – into national legislation and policy.

As part of building back better, the guest speakers and Speakers of parliament stressed the importance of heeding the lessons of the pandemic, and evoked key inter-connected issues such as food security, poverty reduction, gender-responsive policies, greener economies, development aid, debt relief, digitalization, and climate change adaptation and mitigation. There was a clear appetite among Speakers to pursue evidence-based policy-making and law-making, and to allocate resources based on the science and driven by regional and global solidarity.

Panel discussion

Stepping up parliamentary action: The climate change emergency

The panel featured Mr. C. Litardo Caicedo (Speaker of the National Assembly of Ecuador), Ms. R. Suñé Pascuet (Speaker of the General Council of Andorra), and Mr. H. Kabadi (Speaker of the National Assembly of Chad) as lead Speakers. The expert panellists were: Ms. Y. Kakabadse (former President of the World Wildlife Fund (WWF)) and International Union for Conservation of Nature (IUCN) and Mr. L.A. de Alba (Special Envoy of the UN Secretary-General for the 2019 Climate Summit).

Interventions from the (virtual) floor were made by the following: Mr. M. Nasheed (Speaker of the People's Majlis of Maldives); Mr. H. Stöckli (President of the Council of States of Switzerland); Ms. Nguyễn Thị Kim Ngân (President of the National Assembly of Viet Nam); Mr. F. Etgen (President of the Chamber of Deputies of Luxembourg); and Ms. A. Vehviläinen (Speaker of Parliament of Finland).

Countries reaffirmed their commitment to the fight against climate change, and to adhering to the United Nations Framework Convention on Climate Change and the Paris Agreement, including in relation to limiting the global average temperature increase to below 2 degrees Celsius above pre-industrial levels. The key role of parliaments and parliamentarians in monitoring the implementation of the Paris Agreement was discussed particularly with regards to the Nationally Determined Contributions (NDCs). The importance of parliamentarians in guaranteeing transparency in climate change action was highlighted.

It was emphasized during the discussion that climate change was not only an environmental problem, but also a social and economic problem. Biodiversity loss, food insecurity and water scarcity were strongly linked to climate change and could have severe social and economic implications, as well as serious impacts on human health. The COVID-19 pandemic had exacerbated many of the social and economic challenges created by climate change and tested societal resilience. While progress on addressing climate change had been made in recent years, the current pandemic had shifted the world's attention and economic recovery was now being prioritized. There were fears that the fight against climate change would be sidelined as the world grappled with the economic shockwaves caused by the pandemic.

Despite the serious challenges created by COVID-19, recovery efforts offered a unique opportunity to introduce a new model of economic and social development that was profoundly linked with climate action. There was a need to better align national development agendas with climate change agendas. In particular, more effort should be made to identify and address synergies between the UN Sustainable Development Goals and the Paris Agreement, particularly the NDCs, to jointly achieve those international agreements. Climate change had uneven impacts across and within societies around the world. Climate action therefore needed to be seen not only as an environmental fight, but also as a fight against inequality and social injustice.

Parliaments around the world could use COVID-19 recovery as an opportunity to transition to more sustainable development pathways and adopt greener and more resilient economic models that reduced carbon emissions and protected the environment. Such a transition would require dramatic changes in production and consumption patterns, and the adoption of green growth principles, such as those of a circular economy which limited resource use and reduced waste. Social policies that protected vulnerable and at-risk groups must be adopted simultaneously. The shift to more sustainable economic and social models could also bring prosperity as it was expected to create millions of jobs and contribute to more inclusive economies.

Parliaments had a key role to play in the transition to more sustainable development models. MPs had budget, legislative and oversight powers that were critical to tackling the climate crisis and ensuring a sustainable recovery from COVID-19. Parliamentarians must continue to take strong action through their legislative roles to ensure climate change action was embedded in laws. Parliamentarians must

also reflect on the role they could play in facilitating access to climate finance, such as the Green Climate Fund, and allocate appropriate and sufficient budgets for climate change activities. Furthermore, MPs must not forget their roles as representatives of the people and must ensure that the needs of diverse constituents, including the most at-risk groups, were met in the context of climate change.

A number of concrete actions parliaments could take were highlighted in the discussion. Some countries had already incorporated climate change into their recovery plans by allocating State budgets specifically for climate action within their COVID-19 recovery funding. Other countries had started to assess the climate and environmental impact of every law, and had taken legislative action on sustainable production standards, responsible waste management, recycling, clean water access, and sustainable transport. There was a strong call for parliaments to take action in reducing carbon emissions, and to aim to develop “zero carbon” plans which would set greener economic trajectories. The economic benefits of reducing carbon emissions were highlighted as it would expand the market for renewable energy and create jobs. Some countries had already committed to becoming carbon neutral within the next 15 years, which was recognized as an ambitious, but important, target.

The discussion featured many calls for increased national and international collaboration in the fight against climate change. A multi-actor approach which included actors at the local, national and global levels, as well as actors from the private sector and civil society organizations, was needed for climate action to be effective. Increased collaboration between parliaments and governments was needed, as well as between parliaments themselves.

The IPU could play an important role in this process and help support countries in implementing the *Parliamentary action plan on climate change*, taking into consideration the varying development stages and needs of different countries. There were proposals to create spaces for improved parliamentary exchange, including a regional virtual platform to share legislative advances on climate change and a system to follow up on the implementation of climate change actions. The importance of multilateral and international cooperation was critical for limiting and reducing the impacts of climate change, and developed countries could provide support to developing countries in that joint fight, while also ensuring they adhered to internationally agreed commitments on climate change in the Paris Agreement.

Panel discussion

Human mobility in pursuit of a better life: Challenges, opportunities and solutions

The panel featured Ms. Laura Rojas (Speaker of the Chamber of Deputies of Mexico), Mr. Mustafa Şentop, (President of the Turkish Grand National Assembly) and Ms. Zinaida Greceanii (President of the Parliament of the Republic of Moldova) as lead Speakers. The expert panellists were: Ms. Gillian Triggs (Assistant High Commissioner for Refugees) and Mr. Gilles Carbonnier (Vice-President of the International Committee of the Red Cross (ICRC)).

Interventions from the (virtual) floor were made by the following: Ms. Isabelle Moret (President of the National Council of Switzerland); Mr. Rached Kheriji Ghannouchi (President of the Assembly of People's Representatives of Tunisia); Mr. Habib El Malki (Speaker of the House of Representatives of Morocco); Mr. Moustapha Niasse (President of the National Assembly of Senegal); and Mr. Delfim Neves (Speaker of the National Assembly of Sao Tome and Principe).

Appropriately, the panel discussion coincided with World Humanitarian Day; parliaments urged each other and were urged by the IPU's key humanitarian partners not to view the issue of migration only from the standpoint of security and State interests, but to consider the humanitarian aspect of migration – the need to protect migrants' lives and dignity, the need for solidarity and for recognition that no one country could respond to the challenges posed by human mobility, and the need to work for peace.

Against the backdrop of growing numbers of men and women, boys and girls, on the move, the panel began by emphasizing that human mobility in pursuit of a better life had always existed and was a fact of life.

Having said that, leaving one's home was never easy. Migration remained a complex and multidimensional phenomenon. For many, crossing borders was sometimes the only available option. Many did not have the luxury of choice. The journey to a new country had furthermore become more arduous and dangerous, with many subjected to kidnapping, violence, extortion and even loss of life. The plight of women and children, often more vulnerable to exploitation and violence, was highlighted.

The COVID-19 pandemic had exacerbated those problems, making mobility more challenging and limited, and often pushing people in already vulnerable situations to endure more drastic conditions without any facilities or sanitation, and often without access to health care.

COVID-19 had furthermore had a discriminatory impact on women and children in particular, with a higher prevalence of gender-based violence across the globe.

These additional dimensions called for even greater cooperation both between countries (whether countries of origin, transit or destination) and within countries, so as to ensure respect for the rule of law and for the rights of men and women on the move.

In that respect, it was important that parliaments step up their action to implement the Global Compacts on migration and refugees and set up structures to oversee the work of government in those areas. The two global instruments called for enhanced coordination between countries and stakeholders. In particular, the overall aim of the Global Compact on Refugees was to ease the burden on host communities and enhance refugee self-reliance and support. No one could achieve that singlehandedly, and more cooperation was required to ensure dignity for asylum-seekers and refugees and, ultimately, conditions for a safe return home.

Addressing the root causes of forced migration was highlighted as a priority. That included investing in and supporting better living conditions in countries of origin as well as conflict prevention and resolution.

The development of legal routes for migration would furthermore bring about greater safety and respect for the rights of migrants, asylum-seekers and refugees. It would also enable better management of migratory flows and enhanced inclusion of migrants in host countries through proactive integration policies and measures.

The panel concluded by recalling the role and responsibilities of parliaments in ensuring respect for the rights and dignity of migrants and refugees, and in particular in these times of enhanced sanitary risk and major economic crisis to come. Parliaments had a crucial role in developing a legal framework to facilitate and promote safe human mobility and respect for the rights of people on the move, whether migrants, asylum-seekers or refugees. This called for enhanced cooperation within and between parliaments. Parliaments and their members were also called upon to lead by example in building cohesive and peaceful societies where all could find their place.

Panel discussion

Improving governance by bridging the gap between parliaments and the people

The panel featured Mr. J.A. Bruijn (President of the Senate of the Netherlands) and Ms. P. Maharani (Speaker of the House of Representatives of Indonesia) as lead Speakers. The expert panellists were: Ms. P. Mlambo-Ngcuka (Executive Director of UN Women) and Mr. F. Hochschild-Drummond (Special Adviser to the Secretary-General on the Commemoration of the United Nations 75th Anniversary).

Interventions from the (virtual) floor were made by the following: Mr. A. Norlén (Speaker of the Swedish Riksdag), Mr. A. Rota (Speaker of the House of Commons of Canada), Mr. O. Birla (Speaker of the Lok Sabha of India), Ms. I. Murniece (Speaker of the Saeima of Latvia), Mr. J. Guaidó (Speaker of the National Assembly of the Bolivarian Republic of Venezuela), Ms. T. Narbaeva (Chairwoman of the Senate of Uzbekistan), and Mr. I. Zorčič (President of the National Assembly of Slovenia).

The participants observed that maintaining public trust was constantly at the forefront of parliamentary preoccupations. People expected parliament to be able to solve their problems and make their lives better. When people felt that parliament was unable to fight for their interests, it was then that they lost trust in their institutions.

In the midst of the COVID-19 pandemic, people's demands towards parliament would certainly increase. Amidst the rising public concern and increasing economic hardship, parliament needed to show to the people that it continued to work for the people.

The pandemic was an enormous drama because of the people affected: the people who had died and consequently their relatives, workers who had contributed to combatting the crisis, people who had lost their income, and also companies that had gone bankrupt, and the restrictions in freedom for all of us. The crisis was unparalleled in recent history.

The measures taken to stop the spread of the virus had had an enormous impact on society, and further difficult decisions had to be made. Proposals on how best to respond to the pandemic had led to heated discussions in both parliament and society as a whole, since the response affected people's rights directly. It was of the utmost importance that parliaments scrutinize new measures proposed by the government and do justice to the concerns in society.

It was suggested, for example, that parliament must work faster to produce laws that could help people cope with the impact of the COVID-19 pandemic, whether in the health sector, the economy, or even in social life.

Parliaments had demonstrated their resilience by rapidly resuming their activity, including through holding meetings remotely, adapting parliamentary meeting rooms and adopting hybrid virtual-face-to-face working methods.

Every parliament needed to encourage public participation in its functioning in order to improve parliamentary oversight and governance. Information technology provided opportunities for parliaments to work differently and to remain continuously engaged with the public.

Parliaments were developing new channels for public engagement, such as an online mechanism for public participation in legislative drafting of bills proposed by the house or house member. Experts, academics, think tanks, and civil society organizations could take part in this process.

More broadly, the speakers underlined the importance of education. Education about how countries govern themselves was an essential tool for achieving the goal of bridging the gap between parliaments and the people. In particular, teachers played a crucial role not only in educating young people about their parliamentary democracy, but in helping to shape them as engaged citizens.

Now, more than ever, it was important to work in the spirit of the IPU's 1997 Universal Declaration on Democracy. As a political system, democracy was the only system with the capacity for self-correction. If parliamentarians did not allow themselves to be corrected by their constituents, they would fail in bridging the gap between parliaments and the people.

Panel discussion

Forging inclusive and sustainable economies that deliver well-being and justice for all

The panel was opened by Ms. G. Cuevas Barron (IPU President) and Mr. J. Mudenda (Speaker of the National Assembly of Zimbabwe) as lead speakers. The expert panellists were: Ms. A. Alisjahbana (Under-Secretary-General of the United Nations and Executive Secretary of the United Nations Economic and Social Commission for the Asia and Pacific) and Mr. A. Nuwagaba (Professor at Makerere University, Uganda).

Interventions from the (virtual) floor were made by the following: Mr. Z. Gombojav (Chairman of the State Great Hural of Mongolia); Mr. P. Wichitcholchai (President of the Senate of Thailand); Mr. S. Phokeer (Speaker of the National Assembly of Mauritius); Mr. A.D. Camara (Speaker of the National Assembly of Guinea); Mr. M.S. Sanjrani (President of the Senate of Pakistan); and Mr. P. Katjavivi (Speaker of the National Assembly of Namibia). Mr. J. Pizarro (President of the Latin American and Caribbean Parliament) submitted written remarks.

Against the backdrop of the global recession and health crisis prompted by the ongoing COVID pandemic, the discussion looked critically at the prevailing growth-centric, unsustainable economic model as well as the drivers of inequality and exclusion in both developed and developing countries.

By highlighting dysfunctions that were already embedded in the system, the COVID-19 crisis called for rethinking economic, social and environmental policies across the board. The “paradox” of 20 per cent of the global population consuming 75 per cent of the planet’s resources stood as a clear illustration of the many imbalances that needed to be addressed.

Key to the renewal needed was a reform of the current patterns of consumption and production which demanded too much of mother earth and did not necessarily make life better. The global economy could not grow exponentially forever. While supporting people’s livelihoods was paramount, particularly in the face of widespread joblessness, that must not be done without regard for the environment on which all economic activity depended.

Economic models of circularity and solidarity already being pursued by some countries were the way forward. To “build back better”, massive investments were needed in green infrastructure and green industries as well as in creative job creation schemes and forms of income support (e.g. universal income). Actions to decarbonize the economy should be prioritized. In short, a Green New Deal of the scale of the post-Second World War Marshall Plan was needed in each country.

Clearly, creating a more inclusive economy would require a new fiscal policy to generate or redistribute revenue. Parliaments needed to exercise strong budget oversight to make sure taxes were levied more fairly, with more of the burden on those who could afford it, and moneys appropriated to target the most vulnerable first. That some developing countries spent more on defence than on health or education illustrated the extent to which governments disregarded people’s priorities. From the people’s perspective, what was needed right now was more economic stimulus and more public investments in health care and income support, including possibly through direct cash payments to households.

In the final analysis, the key to all these reforms was good governance. Dysfunctional institutions that did not represent all interests and groups and were prone to corruption led to disastrous policy outcomes. This in turn generated unrest and social conflict, which made for a bad business environment for investors, leading to economic stagnation or recession. Developing countries in particular needed to focus more on fixing their governance institutions as a way of stimulating human and capital resources that already existed in their midst. Endogenous development practices that built self-reliance should be prioritized. Foreign aid and other types of external interventions were no panacea and could not replace homegrown solutions.

In addition to national reforms, changes were needed to the whole international economic and financial architecture according to the principle of solidarity. Developing countries continued to be underrepresented on the boards of the World Trade Organization, the International Monetary Fund and other such multilateral organizations of global economic governance. More inclusive globalization was needed to better reflect the real needs of people as well as the interests of developing countries.

Parliaments needed to be more proactive in effecting the change that people needed. To this end, they needed to be more inclusive of all people through more open multi-stakeholder processes as well as more targeted policies and structures (e.g. a dedicated youth committee or gender equality committee). In sum, laws and budgets must aim more explicitly at the common good.

Special event

Countering terrorism and violent extremism: The perspective of victims

The panel began with a testimony from Mr. I. Alhaji Buba, a young victim of terrorism and founder of the Youth Coalition Against Terrorism (YOCAT). His testimony was followed by presentations by the lead Speakers: Mr. W. Sobotka (President of the Austrian National Council); Ms. B. Argimón (President of the General Assembly and of the Senate of Uruguay); and Mr. R. Lopatka (Austrian MP, Chair of the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)). The expert panellists were: Ms. G. Fathi Waly (Director-General of the United Nations Office at Vienna (UNOV) and Executive Director of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)) and Mr. V. Voronkov (Under-Secretary-General of the United Nations Office of Counter Terrorism (UNOCT)).

Interventions from the (virtual) floor were made by the following: Mr. A. Alsaleh (Chairperson of the Shura Council of Bahrain); Mr. M.B. Ghalibaf (Speaker of the Islamic Parliament of Iran); Mr. A. Qaiser (Speaker of the National Assembly of Pakistan); Mr. A. Mirzoyan (Chairperson of the National Assembly of Armenia); and Mr. A. Farrugia (Speaker of the House of Representatives of Malta).

As it was convened on the eve of the International Day of Remembrance of and Tribute to the Victims of Terrorism, the special event focused specifically on the perspective of victims and how parliamentarians could support them. The event started with the testimony of Mr. I. Alhaji Buba, a Nigerian Boko Haram victim and founder of YOCAT, a volunteer-based coalition of over 600 youths that offered counselling services to victims of terrorism and provided counter-radical peace education and skills training for unemployed youths in Nigeria.

Mr. I. Alhaji Buba, the lead Speakers and expert panellists all underlined that the needs of victims of terrorism were still not being met. Those needs included: legal protection, education, financial assistance, livelihood programmes, as well as psychological support and health care, especially for those living in crowded, unsanitary conditions in camps for displaced people. The COVID-19 pandemic had brought additional traumas, feelings of isolation and invisibility, and stress for victims. Services had slowed down or been suspended, and funds had been redirected. Promoting, protecting and respecting the human rights of victims was as important as ever: when victims' needs were not met, it eroded their resilience and undermined the sustainability and inclusivity of communities.

It was important to listen to and make known the voices of victims to design appropriate measures to support them. The attending parliamentarians confirmed their preparedness to do so. Victims' voices were important tools in countering the narratives of terrorists, were credible, and united communities against violence. By sharing their experiences and conveying the human cost of terrorist acts, victims shattered terrorist narratives and justifications for violence. In its publication launched on 21 August, UNODC applauded victims who chose to serve as messengers. The publication set out strategic approaches to supporting victims in telling their stories and helping them engage with society at large and contribute to peace.

Assistance must be provided to parliaments and governments to translate international resolutions into national legislation and action and so help reduce the existing significant differences in national approaches to supporting victims. Such differences were an obstacle to the global recognition of victims' rights and effective national implementation of international commitments.

Through their Joint Programme on Countering Terrorism and Preventing Violent Extremism, the IPU, UNODC and UNOCT were supporting the drafting of recommended legal provisions on victims based on international principles which could be easily adapted to national contexts. The provisions would be published in 2021. One of the main goals of the Joint Programme, and specifically its recognition of the role of parliamentarians as representatives of the people, was to increase efforts to narrow the gap between words and action. Countries must follow through on international resolutions by ensuring that legislation in support of victims was in place and was implemented. But the role of parliaments went beyond legislative work. They also had an important role in allocating budgets and resources, as well as developing strategies and measures for governments to adequately support victims, with a special focus on women and children.

During the debate, important points relating to counter-terrorism as a whole were also raised. Participants expressed their dedication to fighting terrorism and referred to the UN Global Counter-Terrorism Strategy. Parliaments must scale up efforts to implement the Strategy and continue investing in multilateralism and international cooperation, which were of crucial importance in the fight against terrorism. It was important to disassociate religion from violence and terror and to refute terrorist narratives by promoting values of tolerance, coexistence, and respect for all religions. Education was also a key component in the efforts to counter terrorist narratives and hate speech and to prevent violent extremism.

The issue of financing terrorism through money laundering also featured prominently in the speakers' statements. Parliaments had an important role in fighting that phenomenon through the enactment of relevant legislation. As anti-money-laundering controls evolved, criminals continued to find new ways to transform proceeds from criminal activity into legitimate funds, including through exploiting the vulnerabilities of cross-border trade. Effective information-sharing, better control of financial instruments, and increased transparency were of crucial importance in fighting the financing of terrorism and money laundering.

Adoption of the Declaration and closing remarks

Introducing the draft Declaration, the IPU President lauded the highly democratic and inclusive process of debating and amending the text over successive drafts to reach a version that garnered consensus. A preparatory committee – made up of representatives elected by each of the IPU geopolitical groups as well as representatives of the IPU Forum of Women Parliamentarians and Forum of Young Parliamentarians – had been entrusted with that task.

In the months over which the process had taken place, the theme – parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet – had only become *more* relevant and timely. The evolution of the text had therefore echoed the evolution of the COVID-19 crisis and had been shaped by parliamentary experiences and responses in such unprecedented times. Rightly, COVID-19 was a common thread running throughout, but the Declaration also sought to look beyond the crisis, to the bigger issues and longer-term needs of the people and planet.

Members of the Preparatory Committee representing each of the geopolitical groups took the floor to highlight the value of the Declaration and urge the Speakers to adopt the robust, comprehensive and aspirational text that would help pave the way for stronger multilateralism and international cooperation and solidarity, especially in light of the current global crisis.

The Declaration was adopted by consensus and presented to the President of the United Nations General Assembly, H.E. Tijjani Muhammad-Bande, who thanked parliaments and the IPU for bringing a parliamentary dimension to the work of the United Nations over the past 75 years. He congratulated the Speakers of parliament for their constructive engagement with the wide range of issues addressed during the conference. The parliaments of the world were at the heart of inclusive decision-making, shaping policies and making laws that responded to the needs of citizens. In 2020, a year disrupted by COVID-19 but nevertheless the start of the decade of action for the 2030 Agenda for Sustainable Development, he urged parliamentarians to maintain their support for the SDGs and to pursue the commitments set out in their Declaration, particularly on gender equality.

Closing the conference, the President said that the voice of parliaments had been heard loud and clear. Now it was up to every national parliament and parliamentarian to take up the torch and build on what had been achieved. The conference had been an important platform for deepening ties with the United Nations and the IPU's other partners, very much in keeping with the theme of more effective multilateralism.

The virtual meeting had proved that technology could be harnessed to serve parliamentary diplomacy and leadership, but there was no substitute for face-to-face interaction. She said that the IPU Governing Council in November 2020 would be called upon to approve the recommendation to hold the in-person segment of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in Vienna in 2021.

Declaration

on parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet

Declaration adopted by consensus* by the Speakers of parliament and the President of the Inter-Parliamentary Union

(1) We, the Speakers of parliament, stand with our fellow parliamentarians and citizens at a defining moment in global history. The COVID-19 pandemic is a health emergency of unprecedented global proportions, affecting all manner of peoples, societies and economies. The pandemic knows no borders: it is an unprecedented crisis, whose impact is felt at all levels. The pandemic has evolved into one of the greatest challenges we face as a community of nations since the Great Depression and the Second World War. Countries everywhere have taken extraordinary measures, including states of emergency, border closures and lockdowns, in an attempt to curb the deadly spread of the virus. What started as a health emergency has rapidly grown into an economic crisis with unfathomable numbers of people losing their jobs and the global economy shrinking to record levels. All countries face huge challenges in securing the health and well-being of their citizens. That said, the burden on developing countries is overwhelming.

(2) This global health crisis underscores the interdependent nature of our world today and the need for more effective multilateralism not only to lead the world out of crisis, but also to transform it for the better. International cooperation and multilateral action are needed now more than ever. We underscore that global challenges require global solutions. From that perspective alone, and especially as we work to overcome the current crisis, strengthening multilateralism and international solidarity is more important than ever before.

(3) We take this opportunity to reaffirm, in the strongest of terms, our belief in and support of the purposes and principles set out in the Charter of the United Nations. We are convinced that the United Nations is needed today more than ever and must remain the cornerstone of strong and effective global action. Parliaments should lead by example in defending multilateralism and a rules-based international order, firmly standing up for the international system built around the United Nations. We urge the international community to use wisely the unique opportunity that is offered by the 75th anniversary of the United Nations to reflect on how best to reform and strengthen the entire UN system.

(4) We are at a crossroads. The COVID-19 crisis will stand as a watershed in human development. We have a once-in-a-lifetime opportunity to reflect on how we want to live as societies and to take corrective action to forge a global community with a shared future for humankind; to build a world respectful of our environment that aims to increase investment in health and education as foundations of peaceful, prosperous and resilient societies; and to secure respect for the rights of all. As the world grapples with the Herculean task of recovering from the crisis, we urge all to work together to build more resilient, more inclusive, more sustainable and more caring societies.

(5) The 2030 Agenda for Sustainable Development and its 17 Sustainable Development Goals (SDGs) offer a common blueprint for achieving global development through international cooperation. We must strive to deepen the partnerships and strengthen the architecture that bring that blueprint to fruition. We recognize that north-south cooperation is an important means to realize that ambition, and that south-south cooperation is a complement, not a substitute, to north-south cooperation. Furthermore, we will continue to enhance south-south and triangular cooperation. We reaffirm the 2030 Agenda commitments. The current crisis has exposed the fragility of our societies and demonstrated, if ever it was needed, the urgency of eradicating poverty. With 2020 marking the start of the SDG Decade of Action, we therefore call on countries everywhere to take bold and transformative steps to turn this Agenda into reality. We pledge to redouble our efforts to help implement it fully and effectively through action in our respective parliaments.

* A limited number of delegations expressed reservations on the Declaration (see page 25 for more details).

(6) In response to the pandemic, we must make sure that medical expertise and critical supplies are deployed where they are needed the most, and that strong steps are taken in such key areas as prevention, detection, testing, treatment and tracing. Efforts need to be redoubled to share information, exchange experience and best practice, and pursue international cooperation on testing methods, clinical treatment, vaccines, and medical research and development. We call for greater support for developing countries, which have weaker public health systems and face more challenges in taking the recommended medical and financial measures to respond to the COVID-19 crisis: helping them build capacity must be a priority. We acknowledge and support the leading role of the World Health Organization at the vanguard of the fight against the coronavirus and more generally of global governance in health security and health emergency preparedness. In the same vein, we welcome the resolution on the COVID-19 response adopted by the 73rd World Health Assembly.

(7) As we address the economic consequences of the pandemic, the immediate priority is to prevent the world economy from falling further into recession. We need to enhance international macroeconomic policy coordination and maintain global financial markets, while protecting jobs and salaries, and making sure that all sectors of the economy can function. In the medium and longer term, the economy must be made to work for all to overcome growing inequality, combat climate change and achieve inclusive economic growth and social justice. We must work towards a green recovery and rethink our national and global economic models to operate within finite planetary boundaries and achieve human well-being understood as more than just material consumption. All parts of the economy need to be considered from these perspectives, including the extractive industries, fisheries and agriculture, manufacturing and service sectors. We acknowledge that, while women and youth are most vulnerable to economic downturns, they also hold the key to future economic renewal. We commit to promoting specific measures to ensure their economic empowerment and full inclusion in our economies. At the international level, efforts should be made to enhance the voice of emerging economies and developing countries in global decision-making, and to find sustainable solutions for heavily indebted countries. We support win-win cooperation and shared development through global and regional economic initiatives. We commit to a multilateral trading system that must be strengthened and centred on the World Trade Organization. In this context, we also acknowledge the importance of promoting a fair, equitable and non-discriminatory environment for foreign business.

(8) We underscore that it is not only urgent but also possible to tackle climate change in a meaningful way. The COVID-19 pandemic restriction measures imposed by most countries have a silver lining: that the use of less fossil-based energy brings a significant reduction in global carbon emissions. The path towards carbon reduction must form an important part of our future strategy in order to build more resilient societies, by transitioning towards a climate-neutral economy, protecting biodiversity and transforming the agro-food industry. This has the potential to rapidly deliver jobs and growth and improve the way of life of all citizens everywhere. Enabling adequate access to safe drinking water should also be our goal. We therefore reaffirm the cardinal importance of the United Nations Framework Convention on Climate Change and the Paris Agreement, and urge all leaders to unflinchingly move ahead with implementation, including through appropriate mitigation and adaptation strategies.

(9) Today, peace is crucial to secure international cooperation and humanitarian assistance and to minimize the economic devastation of the pandemic around the world. The pandemic must not relegate peace and international security to secondary concerns. We therefore urge all warring parties to cease hostilities, comply fully with international law, humanitarian law and the principles of peaceful coexistence, and open a precious window for diplomacy under the leadership of the United Nations. We demand that the UN Secretary-General's call in March for a global ceasefire be heeded, in order to focus on "the true fight of our lives", which was unanimously endorsed by Security Council resolution 2532, issued on 1 July, calling for "a general and immediate cessation of hostilities in all cases on its agenda". We support the UN Secretary-General's call for the waiving of sanctions imposed on countries to ensure access to food, essential health supplies, and COVID-19 medical support. We commit to continuing our efforts to combat terrorism in all its forms and manifestations. When peace and social fabrics break down and give rise to radicalization and violent extremism, the needs of victims must be a priority. We urge the UN Security Council to support action taken in countries facing these two scourges to eradicate them.

(10) Humanitarian efforts must remain non-politicized, people-centred, responsive to the specific needs of women and girls, as well as age and disability responsive, and based on the humanitarian principles of humanity, neutrality, independence and impartiality. This includes recognizing and implementing the Global Compacts on migration and refugees. We need to strengthen our collective response to forced displacement, keeping up the momentum generated by the first Global Refugee Forum. As the numbers of internally displaced people continue to increase, we need to find more effective ways to address internal displacement. In addition, our collective effort is needed to put an end to statelessness and to protect vulnerable groups in conflict situations, especially now, during the pandemic.

(11) The coronavirus is not gender-blind and requires a gender-sensitive response. Women and girls are turning out to be disproportionately adversely affected by quarantines, isolation measures and the economic crisis. They are significantly more vulnerable to domestic physical and verbal abuse, struggle to access emergency medical attention, face a substantially increased burden of child and elderly care, and are more likely to lose employment and income than men. We call for gender-based protection policies to be put in place for women and girls urgently.

(12) We recall that the struggle for gender equality has taken many decades. We emphasize that gender equality is not only a fundamental human right, but also a necessary foundation for a peaceful, prosperous and sustainable world. While we are still far from achieving gender equality, we are concerned that we may now be facing setbacks. We urge all countries to be vigilant, and call upon the international community to avail itself of the 25th anniversary of the Beijing Conference to stand up for and protect gender equality in all its forms and manifestations. For our part, as Speakers of parliament and President of the Inter-Parliamentary Union (IPU), we will work towards achieving full, effective and equal participation of women in parliaments and all State institutions, including in positions of leadership, and do our best to ensure that parliaments fully embody gender equality in their structures, operations and working methods and that all barriers to women's participation in politics are removed.

(13) More than ever before, we are conscious of the crucial role that young people should assume in our parliaments and all State institutions. We need urgently to harness their positive energy and innovativeness and, in the process, rejuvenate our institutions. We commit to speeding up action to curb the chronic underrepresentation of young people in parliament and parliamentary processes as well as all other State institutions. We renew our pledge to do our utmost to make politics genuinely open to young women and men and to facilitate their election to parliaments in greater number.

(14) We are committed to the protection of human rights and fundamental freedoms also during the fight against the pandemic. While it may be necessary to put restrictions in place to curb the spread of the coronavirus, it is imperative that such measures be legal, proportional, temporary and subject to judicial and parliamentary oversight. We underscore that they must not be used as a pretext to undermine and restrict the enjoyment of human rights by everyone. Our response to the pandemic must be constitutionally grounded in each country in order to guarantee respect for human rights and fundamental freedoms. We recall that democracy is founded on the primacy of the law and the exercise of human rights. In a democratic State, no one is above the law and all are equal before the law.

(15) We recognize that democracies everywhere face serious challenges and pledge to do our utmost to uphold the intrinsic values of democracy underpinned by a well-functioning parliament. In this context, we reaffirm the principles of the Universal Declaration on Democracy. Our parliaments are sovereign, independent national institutions, each of which reflects their country's history, cultural heritage, values and customs. Each one is different, yet they all share the ambition to ensure that the will of the people forms the basis of government and democratic governance. They all have a mandate to hold government to account on behalf of the people. We are therefore also committed to continue working to achieve the SDG targets on effective, transparent and accountable institutions, and on responsive, inclusive, participatory and representative decision-making.

(16) We affirm the crucial importance that all parliaments be able to fulfil their constitutional role so that people are included and have a voice in decision-making, thus guaranteeing their well-being and strengthening democracy. Moreover, we recognize that public trust in the institutions of governance needs to be earned through tireless work and engagement, and that our parliaments must lead by example. We call on all parliaments to critically examine their functioning and response during the pandemic and to build on lessons learnt to serve the people better. This includes making better use of information technology and finding new and effective ways of engaging with citizens and further fostering their active participation in democratic governance. In this regard, we also encourage sharing

of best practices among parliaments in the use of innovative measures. We are committed to educating citizens on how they can use their voice and ensuring their full participation in public decision-making. We should, therefore, strengthen educational activities aimed at bringing parliaments closer to their populations, especially to young people, who are calling for greater participation in political life.

(17) Our world is characterized by rapid technological change. New technologies have the potential to widen the existing digital divide as well as creating many opportunities. This raises major ethical and rights issues, such as unregulated technological progress, including the advancement of artificial intelligence without appropriate safeguards, which affects the privacy of citizens and may exacerbate existing inequalities. It is vital to ensure that technological changes serve humanity and are not used as a weapon to undermine human dignity. We are convinced of the need to harness technological innovation and development for the good of all. Our parliaments must build bridges with the scientific community and make it a priority to keep abreast of developments for the good of humanity.

(18) We underscore that respect for international law is the bedrock of a world order based on solidarity and cooperation. Violations of international law must not be tolerated. Relations between States must be guided by the principles of peaceful coexistence: respect for territorial integrity and sovereignty of States, mutual non-aggression, non-interference in each other's internal affairs, equality and mutual benefit. States must comply with their obligations under international agreements in all areas, including disarmament and non-proliferation; combating terrorism, violent extremism and people trafficking; protection for migrants, refugees and the internally displaced; climate; trade; and human rights. As parliamentarians, we must take concerted action to avoid the escalation of conflicts, help build bridges of dialogue and cooperation, and ensure that the State operates and acts in full compliance with international law.

(19) Previous World Conferences of Speakers of Parliament have asserted that the multilateral system can no longer dispense with the participation of parliaments and have spelt out the ambition to bring a more democratic dimension to international decision-making and cooperation through parliamentary participation. Decisions taken in a multilateral framework in which the voice of our parliaments is heard are more democratic, inclusive and sustainable. Moreover, parliaments have an essential role in translating international commitments into national realities through legislation, budgetary allocations and oversight. To be effective, multilateralism must be underpinned by enforceable agreements and equipped with strong national and international accountability mechanisms. Accountability goes to the very heart of what all parliaments do and is part of our constitutional mandate. We firmly believe, therefore, that our parliaments can help provide accountability as a natural extension of our interaction with the United Nations. Our engagement in the international arena and within the UN system will advance and strengthen the legitimacy of the United Nations as a global body in which "We the Peoples" are indeed the peoples of the United Nations as proclaimed in its Charter. Last but certainly not least, parliamentary diplomacy can be instrumental in efforts to foster trust, understanding and cooperation among nations.

(20) We are convinced that, as the world organization of parliaments, the IPU is the international body best suited to help us build and consolidate a meaningful relationship between parliaments and the United Nations. It is our world organization of parliaments, and we call on all our parliaments to help strengthen the IPU and further enhance its strategic partnership with the United Nations. We underscore that the IPU is a parliamentary political organization which must be endowed with stronger parliamentary leadership, direction and control.

(21) We are resolute in our commitment to work for the good of the people and the planet – to represent our peoples effectively in order to advance their hopes and aspirations and deliver progress and solutions. We also commit to upholding and revitalizing multilateralism, with a strong parliamentary dimension. As the world struggles with a pandemic of epic proportions that can be addressed only if all countries work together and in solidarity, parliaments, through their law-making and oversight functions, have a pivotal role to play.

(22) We undertake to convey this Declaration to our parliaments and to report on action taken to follow through on our commitments. We will do our part to exemplify parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and the planet. We ask the President of the IPU to present this Declaration to the United Nations in the context of the UN75 Summit.

Czech Republic and Hungary: Reservation on paragraph 10 (Global Compacts on migration and refugees).

Lithuania and Sweden: Reservation on paragraphs 4 (concept of “rights of all”), 7 (concept of “win-win cooperation”) and 18 (principles of peaceful coexistence).

Armenia: Reservation on paragraph 18 (principles of peaceful coexistence).

Australia, Canada and New Zealand: Reservation on the wording of the Declaration as a whole, in light of the impartial role of Speakers in their respective political systems.

Germany: Reservation on the Declaration as a whole.

Report of the 13th Summit of Women Speakers of Parliament

The 13th Summit of Women Speakers of Parliament was organized by the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the Parliament of the Republic of Austria and held virtually on 17 and 18 August 2020. It brought together 28 women Speakers of Parliament from 26 countries to discuss **Women's parliamentary leadership in a time of COVID-19 and recovery** and the means to step up equality between men and women, building on the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform for Action.

Taking the management of emergencies to the next level

The women Speakers pointed out that, as the effects of crises were never gender-neutral, it was only to have been expected that the COVID-19 pandemic would expose and further amplify the full impact of existing gender-based inequalities. They noted that while women were on the frontlines in disease response, when it came to being at the decision-making table in times of crisis, women of great scientific and medical capacity and in-depth knowledge of challenges faced on the ground, were simply sidelined.

Overall, women's leadership in the political sphere remained low. The facts were telling: only slightly more than 10 per cent of countries in the world were led by a woman, women held 25 per cent of parliamentary seats, and just over 20 per cent of parliamentary speakerships worldwide.

Women Speakers shared country level developments in curbing that challenging reality:

- In Mexico, thanks to the equal representation of women and participation of women legislators in parliament, many gender-related economic, social, educational and rights issues that had to be resolved to ensure a better quality of life for women were placed on Parliament's agenda.
- In Japan, lessons learned from the management of past disasters paved the way to promote gender-based perspectives into the response to the COVID-19 pandemic.
- In Moldova, the 2016 law was being implemented that stipulated that women must make up at least 40 per cent of government members and candidates on party lists would step up efforts to increase women's participation.
- In the Russian Federation, the National Action Strategy for Women was being actively implemented and supplemented with new content to support women's capacities and skills competences in information, digital, high-tech and knowledge-intensive industries. Fifty per cent of girls were interested in studies and careers in the field of exact sciences.
- In Zimbabwe, a constitutional amendment – guided by the moto "50/50 or no deal" – empowered women in parliament to advocate for an equal share of the political pie.

Women Speakers paid tribute to the women who led States and governments and who demonstrated how women in power could effectively respond to crises by acting swiftly, with compassion and a people-centered approach, and applying science-based decision-making. As in any crisis, women had delivered. The women speakers recommended greater recognition of the positive impact of women's leadership and more robust advocacy for women's leadership in all fields, including politics, science and health. To that end, they stressed the IPU's call for parity (50/50) in parliament and in political decision-making positions.

A gender-responsive approach was the right and most efficient approach. The Speakers recommended that any emergency response and recovery legislation, policy, programme, and related budgets, must take into full consideration the specific needs and interests of women and girls, based on sex disaggregated data, gender analysis, gender impact assessment, and in consultation with gender experts and women and girls as key stakeholders.

Stepping up women's economic empowerment and financial inclusion

Women Speakers underlined that women's economic security and empowerment were being severely affected by the pandemic due to existing and persisting inequalities and gender-based discrimination. Despite progress on many fronts, over 2.5 billion women and girls around the world were affected by discriminatory laws and lack of legal protection.

The Speakers stressed that women's economic empowerment started with equality in law that must regulate the status of women and girls in society.

The following examples of good practices experienced at national level were shared by women Speakers:

- In Zimbabwe, women's development banks had been established and the Small and Medium Enterprises Development Corporation (SMEDCO) provided working capital to promote micro, small and medium enterprises, and cooperatives while targeting women and youth.
- In Belarus, Parliament was working to put in place specific measures to ensure gender-responsive support for women entrepreneurs.
- In Bahrain, the campaign "Together", which had been launched during the COVID-19 crisis, was providing economic support to women to reconcile job responsibilities and family duties, in addition to sustaining of their participation in the labour market.
- In Mozambique, actions were being undertaken to empower rural women and facilitate their integration into the productive sector. Micro credits were being promoted to finance income generation and self-employment projects.
- In the Russian Federation, Parliament introduced statutory regulations on remote work, digital services, and distance education. Measures, such as financial support to parents who had lost their jobs, had been taken to assist families with children. Thousands of women thus maintained financial stability.
- In Moldova, measures to monitor the implementation of gender equality related policies were being taken and a gender-sensitive statistical data system had been developed. Also, parental leave for men had been introduced to promote better sharing of parental responsibilities among women and men.
- In Finland, the focus was on having more women in technology and to act as agents of change as businesswomen, developers and investors to make the technology sector more gender responsive and free of structural inequality and biases. The objective was to offer better opportunities for the employment of women, and for women to establish and run businesses.
- In Rwanda, several laws had contributed to accelerating gender equality and women's empowerment and access to financial services, including equal rights in inheritance and succession, in access to and ownership of land, and in employment and equal pay. In addition, the gendered national budget helped redirect public expenditures and revenues towards the needs and interests of both men and women.

The women Speakers called for accelerating change by amending, repealing and eliminating laws that discriminated against women and girls; passing legislation that contributed to advancing gender equality; and overseeing the effective implementation of gender-responsive legislation.

To contribute to empowering women in the economy and at work, the women Speakers committed to address the unequal share of unpaid care work and gaps in social protection, and to eliminate the gender pay gap. They also called for more robust efforts to combat early marriage and other harmful practices such as female genital mutilation to protect and empower girls.

Putting an end to sexism, harassment and violence against women in parliament and all walks of life

The women Speakers recognized that during the COVID-19 pandemic, women's physical and psychological security was at greater risk. Violence against women had reached shocking proportions before the pandemic, with 137 women killed every day globally by a member of their own family. Lockdown restrictions, economic stress and fear had led to an increase in gender-based violence, sexual and domestic violence, online violence, and other forms of violence against women. Child marriage and other harmful practices which were exacerbated in the contexts of conflict, violent extremism, terrorism, displacement and migration, had witnessed a substantial rise as a result of the COVID-19 crisis.

The women Speakers expressed strong concern over some countries' intention to withdraw from the Istanbul Convention. Instead, bolder action was needed to enact comprehensive legislation that criminalized – in line with international standards – all forms of sexual and gender-based violence everywhere and to ensure that such legislation was survivor-centered, that it recognized survivors as rights holders, and ensured compensation by perpetrators. Such legislation must be carefully resourced and fully implemented.

The prevalence of violence against women in parliament was alarmingly high as revealed by the IPU surveys on sexism, harassment and violence against women in parliament and as experienced by so many women MPs. The women Speakers stressed the urgency of dealing with the issue as a matter of priority.

The women Speakers lauded the efforts of many of their colleagues to fight gender-based violence in their parliament. The following were some examples that were shared by the participants:

- In 2019 in Norway, in the wake of the IPU landmark studies on sexism, harassment and violence against women in parliament and of the #MeToo movement, Parliament had initiated an internal survey which had revealed cases of bullying, harassment or unwanted sexual behaviour against women MPs and staff. To ensure a safe work environment for all, Parliament introduced zero-tolerance towards such behaviour.
- In Madagascar, the internal rules of Parliament and the code of ethics and deontology for MPs were amended to address all forms of threats and sexual harassment against women MPs.
- In Argentina, a private member's bill –approved by the Senate and awaiting adoption by the Chamber of Deputies – provided for criminal punishment for persons who disseminated or shared with third parties another person's private messages that disclosed intimate parts or were of a sexual nature without express authorization of the concerned person.

Parliaments, their leaders and members were urged to condemn and sanction any acts of harassment, intimidation and violence against women in parliament, including online and in social media, and to carry out surveys to reveal the prevalence of such acts.

It was strongly recommended that the IPU's Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament be used to establish internal comprehensive policies to prevent and eliminate any form of violence against women in parliament, set up effective complaint and investigation mechanisms, foresee disciplinary sanctions against perpetrators, provide confidential access to assistance for victims, raise awareness and provide training programmes for all people working in parliament.

Efforts towards gender equality must be matched with the necessary funding. It was important to scale up investment in gender equality and the empowerment of women and girls. Budgets that responded more effectively to the specific needs of women and girls in all sectors must be secured. Also, during the pandemic, health-related resources must not be diverted from the specific needs of women and girls, including of survivors of violence and those in need of sexual and reproductive health care and services.

The pandemic was jeopardizing the collective successes of recent years in realizing the Sustainable Development Goals relating to women and girls and the Beijing Declaration and Platform for Action. The crisis had shuffled priorities and exacerbated inequalities. However, it was felt that it had also opened opportunities to challenge the preceding order and its old patterns and to build back better. The women Speakers therefore called for furthering inter-parliamentary cooperation and support, and for gender equality to be at the core of parliamentary responses in a post-COVID-19 world.

The women Speakers discussed preparations for the next Summit of Women Speakers of Parliament and recommended that a preparatory committee be established for that purpose.

**Opening address by the President of the
National Council of Austria,
*Mr. Wolfgang Sobotka***

"As guardians of democracy and the rule of law, parliaments have a key role to play in meeting the current challenges. It is therefore crucial that we also see the corona pandemic as an opportunity to acknowledge the great value and strength of a functioning parliamentary democracy."

Madam President,
Mr. Secretary General,
Distinguished colleagues,

It was more than a year ago that the Austrian Parliament was chosen to host this conference. Since that time we have been preparing intensively for the world's largest meeting of parliaments under the auspices of the IPU. For the first time in history, this conference was to take place in Vienna.

Since the corona pandemic has made it impossible for us to come together in Vienna in person, we would like you to consider this virtual exchange as a token of the unbroken multilateral cooperation between parliaments, including – and, perhaps, especially – in times of crisis.

While video conferences and digital diplomacy will never be able to replace face-to-face meetings and dialogue, they offer us the opportunity to share views and ideas under these very special circumstances and to fill the cooperation between parliaments with content and life.

This is why it gives me great pleasure that we have managed to arrange for today and tomorrow an interesting programme that addresses the current challenges.

In the programme you will find discussions and presentations on areas as diverse as health, climate, economy, science and technology, as well as the fight against terrorism and violent extremism. We will address the tasks of parliaments in empowering women and children and in encouraging youth participation in the political decision-making process. We will also talk about migration and mobility and the role of parliaments in the 21st century.

To my mind, the wide range of topics covered is an unmistakable token of how important and enriching multilateral exchanges are for the work of our parliaments worldwide.

I would therefore like to take this opportunity to thank you all for not shying away from the challenge of daring to try something new and for organising, for the first time, a virtual segment for a Conference of Speakers of Parliaments.

Ladies and gentlemen,

Since its outbreak, the corona pandemic has spread across the globe like wildfire. It has become a global challenge for our health systems, for our economies and for the social security of our populations.

But it also represents a litmus test for parliamentary democracy and the values upon which it is founded.

Many democracies were forced to take tough decisions during the corona crisis when it came to restricting fundamental freedoms. Situations such as these represent a challenge to the resilience of our democratic and constitutional structures. Crisis management will only work well if parliaments are involved.

As far as I am concerned, this is one of the key lessons to be drawn from the corona pandemic.

As guardians of democracy and the rule of law, parliaments have a key role to play in meeting the current challenges. It is therefore crucial that we also see the corona pandemic as an opportunity to acknowledge the great value and strength of a functioning parliamentary democracy.

As mentioned earlier, I firmly believe that video conferences such as this one can be a well-functioning and efficient tool for multilateral exchanges between parliaments. But they can never replace face-to-face meetings and direct dialogue.

For this reason, I am particularly pleased that our virtual segment of today and tomorrow constitutes only the first part of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament and that the second part will take place in physical form in Vienna in the summer of 2021. I am grateful to the IPU bodies for having taken this decision.

The Austrian Parliament will be just as delighted and ready to host this conference next year.

Let me conclude by wishing you all successful and exciting discussions over the next two days. It would give me great pleasure to be able to continue this exchange in person in Vienna during the second part of the World Conference.

Opening address by the President of the Inter-Parliamentary Union

Ms. Gabriela Cuevas Barron

Excellencies, Speakers of parliament, esteemed guests,

Ladies and gentlemen,

It is an honour to join the United Nations Secretary-General and the President of the Austrian National Council in officially opening the Fifth World Conference of Speakers of Parliament.

We, the parliamentary community, together with our partners, the United Nations, and global leaders and notable activists, have been gathering at this unique forum every five years since the 2000 Millennium Summit to reinforce a parliamentary dimension to global governance.

Our Fifth World Speakers' Conference, however, is like no other. We convene as crisis and opportunity, despair and hope, converge into an unknown that is affecting every single inch of our lives. But this is not only a test of our endurance to withstand the current perils. It is also an opportunity to make the best of our wisdom; to chart a path towards a future that is just and fair, sustainable and prosperous, inclusive and compassionate. We can, and we must, build back better.

I say this because action is urgent.

The current state of affairs is not encouraging. The crisis is unfolding at an unprecedented pace, impacting people's lives and livelihoods. We are facing a series of multiple crises – health, economic and social, where violence and humanitarian disasters are disturbingly becoming the norm. And I daresay a crisis in the protection of democracy and human rights: some governments are using fear as an excuse to permanently institutionalize undemocratic practices, and making a new normal out of states of emergency. All this on top of the ongoing climate crisis.

Although countries have taken bold remedial action to protect their economies, this comes with painful and uncertain implications for the future economic situation. The International Monetary Fund's June projections of global growth stand at only 4.9 per cent in 2020 and 5.4 per cent for 2021. This becomes even more distressing when we consider that, according to OXFAM, half a billion people could be thrown into poverty.

Facts are essential but let us not forget that behind them are people who are suffering. Colleagues: remember that we represent those who wake up without knowing whether they will get to eat that day; we represent those who are forced to leave behind everything that they know as they are displaced and become refugees; we represent those who stand up to divisive walls and risk everything as migrants; finally, children may not vote, but under no circumstance should we allow them to be left behind – they need education, health and freedom from violence.

As we build back better, we must have people at the heart of our decisions. Depending on our choices, people may live through more of the same, or they could see their lives drastically improved. We should not remain distant to their voices, to their demands, to their needs; we must be close to them every step of the way. And this is why our parliaments have to be effective in translating global agreements into national realities.

Although the current pandemic has been a test of parliamentary resilience, there is no doubt that parliaments, as the guardians of human rights and the rule of law, should remain the bastion of societies that are prosperous, stable and inclusive.

A democratic and deliberative spirit inspired our founders to establish this Organization 131 years ago.

In a world where nations resorted to conflict, they dared to imagine a world in which peaceful solutions were possible.

This is precisely what parliamentary diplomacy is about – dialogue to find common ground and understanding. Yes, we may not always count on full and total agreement on every single issue, but that is all the more reason to believe in debate and to build towards consensus. It is an exercise in tolerance on the basis of empathy, and the means to understand others to create joint solutions. Now, more than ever, we should be vigorous advocates for multilateralism.

Just a few days ago, we commemorated 75 years since the devastating nuclear bombings of Hiroshima and Nagasaki. We are reminded of our shared commitment to build a world free from nuclear weapons and weapons of mass destruction in general, free from terrorism and violent extremism, a world where our peoples can lead safe and dignified lives. This is our duty as elected representatives: to ensure that our governments live up to their obligation for a nuclear-weapons-free world.

As we mark in 2020 the 25th anniversary of the Beijing Declaration and Platform of Action, our efforts have been directed towards mobilizing parliaments to accelerate the achievement of gender equality and the empowerment of women and girls.

However, this anniversary is not just a matter of commemoration. This Declaration was adopted for a reason: women have been left out for far too long throughout history. This is about correcting the course. It is about transforming – not celebrating – a reality that has lacked any sort of justice for entire centuries.

This is about closing the wage gap; this is about ending child marriage; about ending gender-based violence; about not allowing any more girls to have to live through genital mutilation. Complete equality between men and women – that should not be an ideal, that should already be a fact.

I went into politics when I was just 15 years old and was elected to parliament at the age of 21. Mexico, my country, opened the door to young people many decades ago. Sadly, many young people all over the world will not have this same opportunity. Only 2.2 per cent of the world's MPs are under 30 years old. Is this fair? Is it acceptable to shut the door on those who make up over half of the planet's population?

It is up to us to build more inclusive and representative democracies – no one, absolutely no one, should be left behind.

More will certainly have to be done as new challenges loom on the horizon, testing the resilience of parliaments, their role in governance and their mission of serving the people. The same reasoning applies to the IPU. As the youngest ever President of the organisation and only its second woman president in its 131-year long history I can only express my most fervent hope that this Organization will continue to evolve into a strong parliamentary political organisation at the service of all parliaments everywhere.

Dear Speakers,

Let us seize the momentum created by the Fifth World Conference of Speakers of Parliament, by our aspirational Declaration, by the invaluable support of our partners and special guests, to offer what the world needs most – parliamentary leadership for a brighter and more prosperous future.

This virtual Speakers' Conference is about you – the Speakers of the parliaments of the world. I urge you to make this event a success and shape the global community of national parliaments as it strives to navigate a world that is calling for renewed multilateralism and for global solutions to global problems. Starting with our Declaration, we need to reform and strengthen multilateralism with the United Nations at its core.

Let me add, Mr. Secretary-General, that notwithstanding the unusual times we live in, we very much hope that we will be granted an opportunity to present our Declaration to the General Assembly as has been the case on all past occasions

My fellow colleagues,

We are over 46,000 parliamentarians all over the world. Our potential must not be underestimated: we can and we should enact deep and lasting change. Let us reflect: how will history remember our generation?

In my own view, we can be the generation that achieves total gender equality. We can be the generation that opens the door to politics for young people. We can be the generation that redefines human solidarity. We can be the generation that strengthens multilateralism. We can be the generation that puts an end to poverty. We can be the generation that eradicates hate speech.

We can be the generation that future generations can look back to and say: "they made a difference".

We, fellow parliamentarians, can be the ones to change history.

Let us make the most of this unique event.

Thank you for being here.

¡Muchas gracias!
Merci beaucoup!
Shukran yazilan!

Opening address by the United Nations Secretary-General

Mr. António Guterres

It is a pleasure to join this important meeting of speakers of parliament.

From my own years as a parliamentarian and prime minister, I know the crucial role you play.

You are the embodiment of the opening words of the United Nations Charter: “We, the peoples.”

Sitting now in a different chair, I also know that the United Nations benefits greatly from your work. You are critical partners in bringing the global to the local and the real concerns of people into the international arena.

Today your responsibilities are especially urgent and demanding.

I want to use our time together today to mention a few key concerns and how you can help mobilize action and solutions.

First, of course, is the COVID-19 pandemic.

We face an unprecedented disaster, from economic wreckage to an education deficit imperiling an entire generation, from the aggravation of humanitarian crises to the deepening of already troubling infringements of human rights.

We have surpassed 21 million cases and 770,000 deaths – and the toll continues to grow and even accelerate in some places.

The United Nations family is working across many fronts to save lives, control transmission of the virus, ease the fallout and recover better.

We have shipped personal protective equipment and other medical supplies to more than 130 countries.

We continue to press for a global ceasefire and to fight the plague of misinformation.

Across the weeks, we have issued analysis and policy recommendations spanning the full range of affected countries, sectors, issues and populations.

From the beginning, the United Nations has been calling for massive global support for the most vulnerable people and countries -- a rescue package amounting to at least 10 per cent of the global economy.

We are also supporting work to accelerate research and development for a people’s vaccine, affordable and accessible to all.

As we address the emergency today, we must learn its many lessons for tomorrow.

Even before the virus, our societies were on shaky footing, with rising inequalities, worsening degradation of the environment, shrinking civic space, inadequate public health and untenable social frictions rooted in governance failures and a lack of opportunities.

The pandemic has spotlighted these injustices in especially stark terms. It has also exposed the world’s fragilities in general.

And so we cannot go back to what was, but rather must turn the recovery into a real opportunity to do things right for the future.

Nowhere will that be more important than in responding to the climate crisis.

As bad as COVID-19 is, climate disruption has the potential to cause even greater damage and upheaval.

Despite some progress in raising awareness and forging coalitions, we continue to face two overarching realities:

First, climate-related destruction continues to intensify.

Second, climate ambition is still falling short of what science tells is necessary and what the Paris Agreement is meant to achieve.

Political leaders are rightly focused on responding to the pandemic.

But while COVID-19 has forced the postponement of COP 26 until 2021, a climate emergency is already upon us.

We must achieve net-zero emissions before 2050, and 45 per cent cuts by 2030.

As we strive to overcome one crisis, we have an opening to address another – and steer our world onto a more sustainable path.

We have the policies, the technology and know-how.

In that spirit, I am asking all countries to consider six climate positive actions as they rescue, rebuild and reset their economies.

First, we need to make our societies more resilient and ensure a just transition.

Second, we need green jobs and sustainable growth.

Third, bailouts of industry, aviation and shipping should be conditional on aligning with the goals of the Paris Agreement.

Fourth, we need to stop wasting money on fossil fuel subsidies and the funding of coal. Coal should have no place in any rational recovery plan.

Fifth, we need to consider climate risk in all decision-making. This is more important than ever in the coming months as companies, investors and countries make far-reaching financial decisions about the future.

Sixth, we need to work together.

Quite simply, how the world recovers from COVID-19 is a “make-or-break moment” for the health of our planet.

The recovery must also get at the other sources of instability and drivers of discontent – including severe and systemic inequalities both within and between countries and communities.

From racism and gender discrimination to income disparities, these deeply entrenched violations of human rights threaten our wellbeing and our future.

Moreover, inequality damages not just its immediate targets but everyone, including its very perpetrators.

It is a brake on human development.

It is associated with economic instability, corruption, financial crises, increased crime and poor physical and mental health.

And today new dimensions of inequality are taking shape. For example, the digital divide threatens to exacerbate long-standing inequalities.

That is why I have been calling for a New Social Contract at the national level. This should feature a new generation of social protection policies and safety nets, including Universal Health Coverage and the possibility of a Universal Basic Income. Education and digital technology can be two great enablers and equalizers, by providing new skills and lifelong opportunities.

And at the international level, we need a New Global Deal to ensure that power, wealth and opportunities are shared more broadly and equitably. We need a fair globalization and a stronger voice for developing countries.

Parliamentarians have a central role to play in helping the world respond to the pandemic wake-up call.

We need you to align your legislation and spending decisions with climate action and the Sustainable Development Goals.

As I said earlier this year in my Call to Action for Human Rights, we need you to protect civic space, which is under assault in many places. We need legislatures to push back against efforts to use the pandemic to repress people and restrict human rights. Human rights -- including freedom of expression and assembly -- are essential at any time but especially important to ensure the free flow of information on the pandemic.

We look to parliaments to advance gender equality -- in general and within your own ranks. Most parliaments remain overwhelmingly male. This must change -- including through the use of special temporary measures.

And we need you to show that multilateralism delivers real, added value.

Covid 19 has highlighted both the life-saving importance of multilateralism and its many deficits in its current form.

How fast we emerge from this crisis will depend not only on the solidarity we show within our communities and our countries, but also on the degree to which governments, scientists, businesses and of course parliaments can cooperate together across borders and continents.

This is the meaning of multilateralism. It is not an ideology; it is simply a methodology, the best one we have, to deal with truly global challenges.

Today's challenges demand a networked multilateralism, in which the United Nations and its agencies, the World Bank and the International Monetary Fund, regional organizations, trade organizations and others work together more closely.

We also need an inclusive multilateralism. Governments and executive branches today are far from the only players. Civil society, the business community, local authorities, cities and regional governments are assuming more and more leadership roles in today's world.

This, in turn, can help lead to an effective multilateralism with power and mechanisms to make global governance work where it is needed.

I am hopeful.

In the space of just months, billions of people have had to change how they work, consume, move around and interact. Trillions of dollars have been mobilized to save lives and livelihoods. Ideas that were deemed impossible or impractical are suddenly on the table or in the pipeline.

This shows what can be done in the face of an emergency and with a spirit of common cause.

I attach the highest importance to our partnership.

This year, as we mark the 75th anniversary of the United Nations, we have been working closely with the Inter-Parliamentary Union and national parliaments to talk about our future -- and I am very grateful for your efforts to bring the debate into your parliamentary halls and your constituencies.

I look forward to continuing this global conversation with you in the crucial period ahead, and to realizing our aspirations for the future we want and the United Nations we need.

Thank you.

Closing speech by the President of the United Nations General Assembly

H.E. Tijjani Muhammad-Bande

Excellencies
Speakers of Parliaments
Ladies and Gentlemen,

It is a pleasure to be here at the conclusion of a successful Fifth World Conference of Speakers of Parliaments which discussed *parliamentary responses to the pandemic as well as themes including global governance, sustainable economies and the climate emergency*.

I am grateful to Ms. Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union and members of the preparatory committee for their leadership. I also thank the speakers of parliaments that participated in this event for their constructive engagement in the process.

Excellencies,
Ladies and Gentlemen,

The Inter-Parliamentary Union (IPU) has facilitated dialogue among parliamentarians and offers practical support to its member parliaments since 1889. This support is crucial to promoting peace, democracy, human rights, gender equality, youth empowerment and sustainable development through political dialogue, cooperation and parliamentary action.

In these trying times brought about by the emergence of COVID-19, the support of parliaments around the world is important, as they facilitate government's effort to effectively tackle the consequence of the pandemic.

It is gratifying that today, you successfully adopted a declaration on "parliamentary leadership for more effective multilateralism that delivers peace and sustainable development for the people and planet", and reaffirmed the principles of the Universal Declaration on Democracy, promotion of fundamental rights of the individual, etcetera.

Excellencies,
Ladies and Gentlemen,

A lot of ground was covered across the various work streams during the Fifth World Conference of Speakers of Parliament. I am grateful for the candid exchange of views on Climate change (and the Paris Agreement), issue of Migration and Refugees, Counter Terrorism and so on.

Effective parliaments around the globe make a difference in our lives, as they are at the heart of inclusive decision-making, shaping policies and making laws which respond to the needs of citizens.

Your tireless efforts amidst the pandemic have carried forward the vision of a parliamentary dimension to the work of the United Nations where ideas are shared, and optimism is nurtured.

Excellencies,
Ladies and Gentlemen,

The year 2020 was supposed to kickstart the Decade of Action and Delivery for the Sustainable Development Goals. The emergence of COVID-19 earlier in the year is capable of disrupting this. However, if we continue to support each other, we can reduce the effect of the pandemic on the livelihood of billions of people around the world.

I therefore encourage parliaments around the world to continue to be involved in the implementation of the Sustainable Development Goals, by strengthening their governments to cooperate more substantively with the international community.

Also, I call upon the international community to stand up for and protect gender equality in all its forms and manifestations as stated in the declaration adopted today.

Excellencies,
Ladies and Gentlemen,

For 75 years, the Inter-Parliamentary Union and the United Nations have worked side by side and created a lasting impact along the way. May the great spirit of cooperation continue to grow stronger.

Thank you.

Conference Report

Decade of action to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development

1. The adoption in 2015 of the 2030 Agenda for Sustainable Development with the 17 Sustainable Development Goals (SDGs), the Paris Agreement on Climate Change, the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction and the Addis Ababa Action Agenda on Financing for Development signaled an increasingly coherent international vision of sustainable development. Together they seek to move away from the siloed approaches and individual sector goals that characterized the Millennium Development Goals (MDGs) era to a more integrated and mutually interdependent landscape. Having created this new international framework, the next challenge is to implement these agreements in a coherent way at the national level. In September 2019, the UN Secretary-General called on all sectors of society to mobilize for a decade of action to achieve the SDGs.

2. The 2030 Agenda was adopted in September 2015 as the most important UN declaration on the world's many economic, social and environmental challenges. At its core lie 17 SDGs, articulated in 169 targets, designed to eradicate extreme poverty and drastically reduce other forms of deprivation and inequality while setting the planet on a sustainable course.

3. The SDGs constitute an integrated framework in which progress on each goal is dependent on the advancement of all the other goals. The framework applies to all countries, developed and developing alike, requiring intentional action in their own domestic jurisdictions as well as collective action through international cooperation. The SDGs reflect a solid human rights perspective and a common vision of the future that all countries can aspire to.

4. The IPU participated actively in the negotiations for the SDGs through parliamentary consultations followed by advocacy before the relevant UN committees and other forums. As a result, paragraph 45 of the 2030 Agenda acknowledges specifically the role of parliaments in supporting the implementation of the goals through legislation and government oversight. As part of the Friends of Governance for Sustainable Development group at the United Nations, the IPU helped secure a strong commitment to "effective, accountable and inclusive institutions at all levels", which includes parliaments, as part of Goal 16.

5. Endorsed by all UN Member States, the SDGs are globally owned, and expectations from their implementation are high. The goals will not come to fruition without strong political will and citizen action. Parliaments and parliamentarians should be at the forefront of this effort. Despite limited resources, the IPU is doing all it can, in partnership with its Members and the United Nations, to support the implementation of the SDGs through the world's parliaments.

IPU work on the SDGs

6. Having embraced the 2030 Agenda and attendant SDGs from the very beginning, the IPU has since worked to integrate the SDGs in its 2017–2021 Strategy, ensuring that all work is consistent with or directly supportive of the SDGs.

7. The IPU Strategy takes a two-pronged approach: it seeks to help parliaments institutionalize the SDGs as an indivisible framework; at the same time, it pursues specific actions to support those goals that are most relevant to the work of the IPU or where the IPU has a comparative advantage, such as SDG 3 on health, SDG 5 on gender equality, SDG 13 on climate change, SDG 16 on governance, and SDG 17 on means of implementation (development cooperation). The IPU's work also focuses on some of the other key issues, such as hunger and poverty.

8. The action line on institutionalization aims ultimately at making parliaments "fit for purpose", that is ensuring that parliaments have the right institutional, legal, technical and policymaking tools to perform their legislative, oversight and representative roles with regard to the SDGs. This is done through self-assessment and with the help of a dedicated IPU-UNDP toolkit. This approach has helped a number of parliaments (e.g. Fiji, Georgia, Mali, Serbia, etc.) come up with a multi-year parliamentary action plan on the SDGs. The self-assessment approach to the SDGs is consistent with the IPU's overarching democracy-building mission.

9. As the under-representation of women and youth in decision-making and economic opportunity continues to be one of the main stumbling blocks to progress on sustainable development and peace, much of the IPU's work on the SDGs today incorporates a gender and youth perspective. This includes mainstreaming gender equality, women's rights and youth needs and interests in project work by spotlighting their particular needs and advocating for corresponding policy reforms.

10. The underlying objective of the IPU's work on the SDGs is to empower parliaments so that they:

- have the appropriate internal structures and processes to identify and support the SDG policies that are right for their respective countries
- ensure that a national SDG plan domesticating the global goals is in place and that all government policies are commensurate with the country's sustainable development challenges
- provide for adequate budgetary allocations and other means of implementation that are needed to advance the national SDG plan
- actively engage with all citizens, particularly the most marginalized and vulnerable, to promote the SDGs and garner feedback on the implementation of the national SDG plan.

11. At the operational level, the IPU's work on the SDGs takes different forms, from the organization of national and regional seminars, and the publication of guidance notes and toolkits, to the adoption of SDG-related resolutions and the organization of specialized panel discussions at IPU Assemblies. More than 134 parliaments have been involved in the IPU's SDG activities around the world thus far. Overall, these activities help build appreciation amongst MPs that the SDGs are aligned with the national development objectives of both developed and developing countries and not an abstract agenda detached from their everyday reality. The activities also focus on bridging theory and practice with field visits to projects promoting sustainability and prosperity.

12. In addition, the IPU works to connect parliaments to UN processes designed to monitor progress toward the SDGs at national and global levels and to maintain the political momentum for the 2030 Agenda. Key among these processes is the UN High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development that meets annually at the ministerial level and every four years at the Head-of-State level. The IPU organizes a dedicated parliamentary event at each HLPF and contributes to relevant UN documents and resolutions. In addition to reviewing a number of UN reports on the SDGs and discussing challenges and future course corrections, the HLPF hosts a number of voluntary national reviews (VNRs). Countries participating in VNRs are expected to review their own progress in consultation with parliaments, civil society organizations and other stakeholders, and to present their findings to the HLPF.

13. A global IPU survey, *Institutionalization of the Sustainable Development Goals in the work of parliaments*, was conducted among all parliaments to help the IPU document and publicize how parliaments organize their SDG-related work. The results showed that the role of parliaments in implementing the SDGs varied. Over half of the parliaments surveyed had established mechanisms specifically dedicated to the SDGs but only in a quarter of parliaments was this work coordinated with other parliamentary bodies. Also, in over half of the cases, the government had reported to parliament on SDG progress.

14. Among the many actions of the IPU to keep the spotlight on the SDGs, the following should be highlighted:

- Every April session of the IPU Standing Committee on United Nations Affairs is dedicated to a review of parliamentary actions for the SDGs and to a discussion of the main theme of that year's forthcoming HLPF session.
- In preparation for the VNRs for the HLPF session, the IPU notifies the relevant parliaments of the process and asks them to report back (by way of a questionnaire) on their involvement throughout the relevant period. Some of the reports to the HLPF have been jointly presented by representatives of government and parliament.
- A parliamentary event is held at each HLPF to highlight the main points of the session and encourage further parliamentary engagement going forward.
- On the basis of a parliamentary self-assessment toolkit prepared with the United Nations Development Programme (UNDP), the IPU helps national parliaments to improve their own legislative and oversight capacities for the SDGs (parliaments as diverse as those of Djibouti, Fiji, and Serbia have made use of this toolkit to date). Some parliaments, like the National Assembly of Viet Nam and the Inter-Parliamentary Assembly of the Commonwealth of Independent States, have translated the toolkit into local languages.

- The IPU Member Parliaments prioritize regional interaction as a means to engage in SDG implementation, access the latest data and expertise, and learn from the experiences of other parliaments. Twenty-one regional and interregional seminars organized so far by the IPU have brought together more than 1,000 parliamentarians from 134 parliaments from all regions of the world.

Scorecard and lessons learned

15. The SDG scorecard that the United Nations and associated research organizations prepare each year presents a mixed view indicating slow progress overall. Currently, every country is facing some degree of difficulties being on track to fully achieve all the SDGs. While many countries are making significant progress on several SDGs, at the same time, other countries are backsliding or stagnating on more than one of the SDGs.

16. Globally, while extreme poverty is trending down, inequality is stuck at very high levels, hunger is on the rise, biodiversity and basic ecosystems are losing their regenerating capacity, the global climate is changing much faster than expected, and key institutions of democracy are under severe threat, resulting in growing social unrest and conflict. On a more positive note, there are encouraging signs of improved health and education, more access to electricity, and less unemployment. Unfortunately, the COVID-19 crisis and its consequences would no doubt lead to regression in these and other areas. In addition to this immediate challenge, one of the most urgent areas for action is climate change which remains at the top of global agenda. This illustrated the need to redouble our efforts to work individually and collectively to reach the goal in the scheduled time frame. A comprehensive picture of progress and setbacks globally and by country is provided in the UN Sustainable Development Goals Report 2019 (<https://www.un.org/development/desa/en/news/sustainable/sdg-progress-reports-2019.html>) and the 2019 SDG Index and Dashboards of the Sustainable Development Solutions Network (<https://www.sdgindex.org/reports/sustainable-development-report-2019/>).

17. By definition, developed countries have the advantage, and several of them are not far from achieving most of the SDGs. However, the headline SDG score of many developed countries may be lower when their “spillover effects” into developing countries are factored in. These effects (e.g. the impact of CO₂ emissions on developing countries or of lax tax laws that allow for tax evasion) end up impacting developing countries that retard their own development.

18. Generally speaking, developing countries are facing greater challenges in delivering actual results, although their political commitment to the SDGs may be relatively stronger than in developed countries. The main reasons for the slower progress of developing countries come down to lack of resources, low implementation capacities (including for data collection and analysis), weaker governance, and a higher incidence of internal or external conflict. In fact, the paradox of achieving the SDGs is that the capacity to intensify SDG implementation in developing countries is significantly impacted by the very challenges that the SDGs seek to address. There is a strong need for continued and strengthened international development cooperation, with north–south cooperation as the main channel, supplemented by south–south cooperation.

19. From the IPU’s direct experience with the SDGs and parliaments the following key lessons can be drawn:

- Generally, it can be said that the political will in parliaments to engage on the SDGs needs to be strengthened. Parliaments are nevertheless much more aware of and demonstrate greater ownership of the SDGs than of their predecessor – the MDGs. This is owing to the wide-ranging consultations on SDG content and the subsequent work of the IPU and other organizations to raise awareness of the goals in parliaments.
- There is no one-size-fits-all when it comes to the institutionalization of the SDGs in parliaments. Some parliaments have set up dedicated SDG committees or informal caucuses whereas others have assigned specific SDGs to existing portfolio committees. Most parliaments have yet to consider how to go about making sure that all of the SDGs have a clear locus in their committee structure. Overcoming siloes and working across goals is a key requirement for successful SDG mainstreaming.
- The results of the IPU surveys show that the role of parliaments in implementing the SDGs varies. While examples of good practices have emerged, it appears that SDG implementation remains a process primarily led by governments. Work done on the VNRs confirmed this finding: only about one third of the parliaments from countries that presented reports to the

HLPF had been consulted in some way. This suggests that a lot remains to be done to ensure parliaments are fully enabled to exercise their oversight role when it comes to SDG policies and related monitoring processes. The lack of inclusion of parliaments in the governance frameworks for SDG implementation also diminishes the value of public involvement through their elected representatives in this regard.

- Regional and interregional parliamentary cooperation is very important. Virtually all the regional seminars that the IPU has organized over the last four years have shown the benefit of parliaments at roughly similar levels of development coming together to exchange best practices and generally support each other.
- Climate change is one of the greatest threats to global prosperity and development. IPU activities have shown that there is strong political will in parliaments to learn about and engage on climate change issues. At the same time, serious deficiencies were revealed, such as lack of knowledge and capacity to coordinate activities with the government and effectively contribute to ongoing national processes to translate the Paris Agreement into national legislation and action. Our parliaments bear significant responsibility to monitor the progress of our respective governments.
- Access to quality data disaggregated by gender, minority status, age, regional area and other such categories is needed to help parliaments make informed policy decisions. Many parliaments lack access to reliable and independent data which can help them hold their governments to account.

Decade of action

20. In September 2019, the UN Secretary-General called on all sectors of society to mobilize for a decade of action to achieve the SDGs. He called for action on three levels: global action to secure greater leadership, more resources and smarter solutions; local action embedding the needed transitions in the policies, budgets, institutions and regulatory frameworks of governments, cities and local authorities; and people action, including by youth, civil society, the media, the private sector, unions, academia and other stakeholders, to generate an unstoppable movement pushing for the required transformations.

21. Unfortunately, the COVID-19 pandemic has brought into sharper focus the vulnerability of all humanity, irrespective of sovereignty, ideology or religion. It has highlighted the uneven impact of such global threats on all economies regardless of the varying levels of development. The COVID-19 pandemic has unavoidably led to serious setbacks in the work to reach the SDGs. We must therefore do our utmost to minimize its adverse effects. The global response to the COVID-19 pandemic also illustrates the strength and value of human ingenuity and resourcefulness. The SDGs are geared towards strengthening the resilience of people, country and planet, and parliaments must assume their central role in ensuring their successful achievement.

22. With 2020 marking the start of the SDG Decade of Action and the entry into effect of the Paris Agreement, parliaments must take action, now more than ever, to set the planet on a sustainable path. Many of them will need further assistance to deliver on a range of challenging issues, including ending poverty, ensuring gender equality, delivering better health coverage, and taking decisive climate action. Special emphasis will need to be paid to the consequences of the COVID-19 pandemic and the inequalities it unearths, particularly in the area of gender, employment and climate change. Parliaments will need to take and support measures to re-stimulate the economy in a sustainable way, to deliver for the people while preserving the environment.

23. The IPU and its Member Parliaments will need to step up their efforts to rally political will and promote parliamentary engagement with the 2030 Agenda, including through action plans tailored to the needs of individual countries. Parliamentarians should encourage an open, public and free debate in society about the importance of the SDGs across all sectors in order to enhance the awareness of the challenges at stake and increase pressure for political solutions. Focus needs to be put on practical ways to turn the goals into reality, such as finding solutions in the key areas of legislation and financing so that the SDGs are reflected in national budgets. In the spirit of multilateralism, Member Parliaments shall utilize parliamentary diplomacy to push forward the 2030 Agenda in regional and sub-regional inter-Parliamentary forums. This is at the core of IPU's mandate. It is up to us all to make this vision a reality for the betterment of mankind.

Conference Report

Stepping up youth participation in politics and parliaments: From words to action

The demographic dividend of youth

Young people under the age of 30 make up around half of the world population.¹ Around a quarter of the world population is between the ages of 15 and 30.²

Decision-making must be responsive, inclusive and representative. This democratic process requires strong participation of all people, especially youth. This is not only true because they account for a high proportion of the world population, but also because how they relate to politics largely determines the health of our democracies today and in the future. Excluding young people in their formative years can lead to their disillusionment and lack of trust in our institutions, which weakens those institutions' legitimacy.

The second category of young people, aged 15 to 30, is made up of 1.8 billion individuals. This group is as diverse as the world they live in. These young people have shared needs, such as accessible quality education to prepare for the jobs of tomorrow; availability of decent work; equality among boys and girls and men and women; and a planet that is healthy, clean, and sustainable. With the bulk of their lives ahead of them, young men and women have the highest stake in today's action – or inactions – and have a right to be included in decision-making on these and all other issues that affect them. As IPU young MPs have often repeated, **“No decisions about us, without us!”**.

The political participation of youth is not only the *right* thing to work towards; it is also the *smart* thing to do. Harnessing the perspectives, new ideas, and energy of young people is indispensable in the broader efforts to address key issues which affect people of all ages, such as achieving the SDGs, peace and security, the right to education, to health and to social protection, gender equality, equal socio-economic and political opportunities, and fighting climate change. Youth are an innovative force that have much to contribute to these collective efforts. Ensuring full engagement of young men and women in the democratic process at all levels, and starting such engagement as early as possible through democracy education, are priority objectives that should be high on the political agenda.

Parliaments must exchange good practices and successful experiences in political, democratic and parliamentary education programmes that increase the interest of youth in the political process in general and in parliamentary work in particular, as well as their involvement and their training in good practices.

The political empowerment of young people brings new perspectives to politics and how it is done. Political institutions must be agile to respond to a fast-changing world facing new challenges and threats to humankind. They must constantly change and adapt with the times so that they reflect the societies that nourish them. As “natives” of the modern era and at the vanguard of new approaches and technologies, youth are best placed to drive the renewal of political institutions, including parliaments, so that they are more representative, responsive and effective, no matter the environment. Efforts should be made to foster an effective and meaningful youth contribution to all stages of the policy- and law-making cycle: from design to implementation and evaluation. Young people make a direct contribution whose impact on decision-making within their own communities is significant. Consequently, they can effectively engage in political decision-making processes at the national, regional and international levels.

Young people will be more affected by decisions taken on longer-term issues like climate change, environmental sustainability and political instability. Without the youth's active participation, the laws and policies passed by parliament and government may be detrimental to their interests, both today and in the future.³ As such, enhancing youth participation can contribute to and is needed for better policymaking.

¹ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). *World Population Prospects 2019: Highlights*. ST/ESA/SER.A/423 (New York, 2019): https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf.

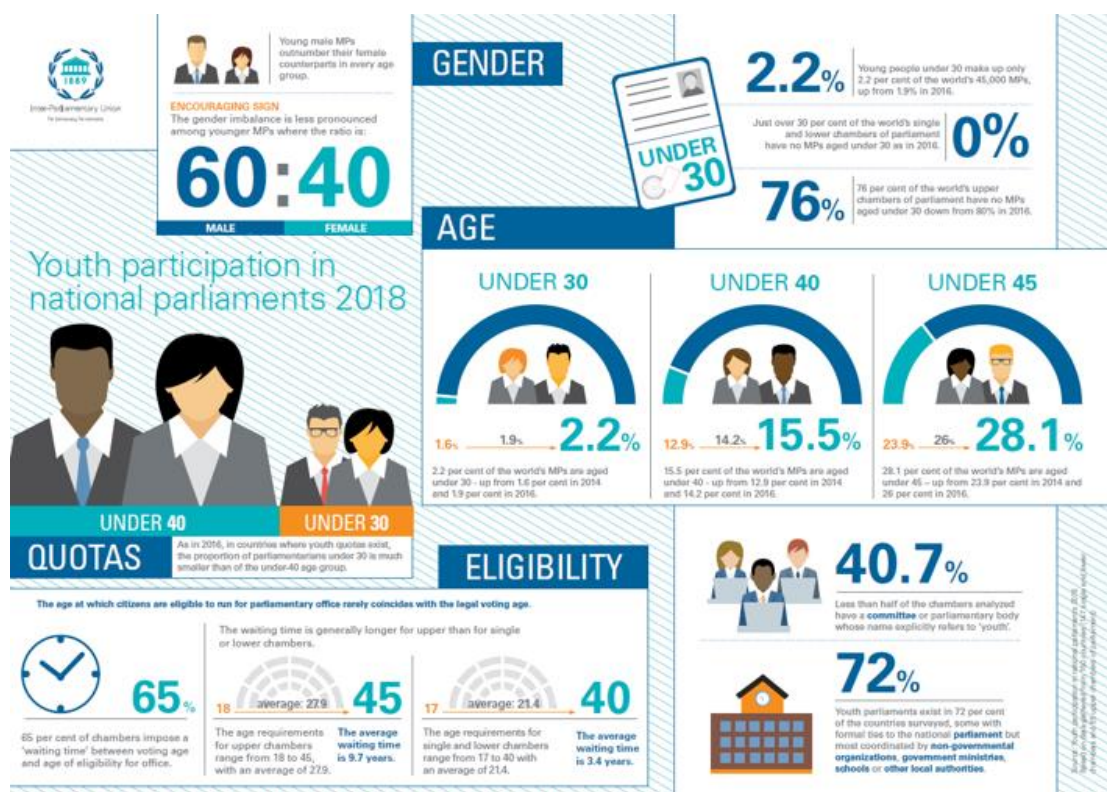
² Ibid.

³ IPU, *Youth participation in national parliaments: 2018* (2018).

Current state of youth participation in parliament and politics

Despite the world having more young people today than ever before, youth are severely underrepresented in politics and parliaments. According to IPU data, only 2.2 per cent of parliamentarians are under 30.⁴ Disproportionate underrepresentation continues even when looking at percentages of parliamentarians under 40 and 45 years of age (see figure below). IPU research has also revealed that slightly over 30 per cent of the world's single and lower chambers of parliament – and more than three-quarters of upper chambers – have no MPs aged under 30. Sixty-five per cent of parliaments also impose a “waiting period” between when young people can vote and when they can be eligible for office.

Young women are doubly disadvantaged. In all age ranges, men continue to outnumber women in parliaments. However, one encouraging sign is that the proportion of men and women MPs is more balanced the younger the age cohort. This suggests that increased youth participation may be an vehicle for achieving real gender parity in politics.



In the five years since the IPU began collecting data on youth participation in parliaments, global trends have been inching in positive directions. In 2018, the percentage of young MPs under 30 years of age grew to 2.2 per cent from 1.6 per cent in 2014. The proportion of young MPs under 40 years of age grew to 15.5 per cent from 12.9 per cent. Yet despite incremental progress, the world is nowhere near an equitable level of youth participation.

Barriers facing youth

There are many barriers impeding young men and women from running for political office or being politically active. Although these may vary from country to country, a number of common challenges can be highlighted:

- Young people face legal barriers in many countries, with 65 per cent of countries having a minimum age to hold office that is higher than the voting age. Globally, young people must wait on average 3.4 years after they are eligible to vote before they can take office in lower chambers. In upper chambers, this waiting period is even longer, at 9.7 years.
- In many contexts there are also financial impediments for young people to run for office. Nominations to parties and election campaigns can be expensive. Young prospective candidates often do not have the financial means either to qualify for elections or to competitively run against better resourced candidates.

⁴ Ibid.

- Negative norms that portray formal politics as being for senior individuals are a persistent obstacle. Around the world, there is often a mentality that young people are “not yet ready” for the responsibility of holding office. Politics is also typically regarded as a space for politically experienced persons. As a result, young people are systematically marginalized because of their age, limited opportunities, and perceived lack of experience. There is a perception that youth are inexperienced in politics, suggesting that they should wait for their turn to run for political office. This stems from the belief that a certain level of knowledge, experience and maturity is required to successfully meet the many demands placed upon parliamentarians. This can cause resentment among young people and discourage their interest in political engagement.
- There is also the perception that young politicians lack the name recognition and the access to crucial networks that are needed to gain attention, be nominated by political parties and become viable candidates.
- Disengagement with formal politics leads many young people to feel that “formal” politics is simply beyond them. Some do not know where to start, or do not wish to join a party or a political institution (parliament) that they feel disillusioned with.
- Young women are often expected to assume family responsibilities, for example taking care of young children. Parliaments that are not gender-sensitive may in such cases also be an impediment. Furthermore, women MPs, especially young women, often face additional barriers – such as gender discrimination and other forms of gender-based violence – deterring them from running for office.⁵

IPU action

Responding to this situation, in 2010 the IPU adopted the resolution *Youth participation in the democratic process* at the 122nd IPU Assembly in Thailand.⁶ It called on parliaments, governments and political parties to take comprehensive legal and policy action to enhance youth participation in politics.

In 2020, the IPU will celebrate the tenth anniversary of the resolution on youth in the democratic process.

The resolution went beyond calling for increased youth consultation in political processes by also calling for increased direct youth representation in decision-making.

It proposed concrete measures, such as the introduction of youth quotas, alignment of the minimum age of eligibility for parliament with the voting age, enhancement of youth in political parties, and political education to stimulate active citizenship. The resolution also laid the foundations for the establishment of the IPU Forum of Young Parliamentarians, which was subsequently created in 2013 and serves as a statutory body of the IPU committed to youth empowerment.

The IPU took further action in 2016, when it held a general debate entitled *Rejuvenating democracy, giving voice to youth* at the 134th IPU Assembly in Zambia. The IPU Member Parliaments highlighted the indispensable role of young people as key agents to re-energize parliaments and political institutions so that they adapt to the modern world.⁷ In addition to echoing proposed measures to enhance participation of youth in parliaments, Member Parliaments also underlined the role of youth in upgrading the functioning of parliaments through new technologies.

Member Parliaments also called for change within the IPU’s functioning itself so that young MPs were better represented in country delegations and took on more senior roles within the Organization’s political structures. In 2018, the IPU adopted changes to its Statutes to enhance the number and role of young MPs at IPU Assemblies. To attain a target of having young MPs make up a minimum of 25 per cent of parliamentary delegates at Assemblies, a set of incentives were instituted to encourage greater inclusion of young men and women MPs. The President of the Forum of Young Parliamentarians now holds an *ex officio* seat on the IPU Executive Committee as well as all the Standing Committee bureaux.

The IPU has engaged in many other initiatives to empower youth, including hosting yearly conferences of young parliamentarians, conducting research on youth participation in parliaments, facilitating participation of young MPs at international events, and organizing capacity-building trainings.

⁵ For more on this topic see: IPU, *Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Europe* (2018).

⁶ IPU resolution, *Youth participation in the democratic process* (122nd IPU Assembly, 2010).

⁷ IPU outcome document of the General Debate, *Rejuvenating democracy, giving voice to youth* (2016).

IPU in action

- | | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ✓ Creation of the Forum of Young Parliamentarians ✓ Global and regional conferences of young parliamentarians ✓ Research and data collection on youth participation in parliaments | <ul style="list-style-type: none"> ✓ Participation of young MPs at international events ✓ Youth enhancements to the IPU Statutes ✓ Technical assistance and capacity building |
|--|--|

Stepping it up: Launching the next chapter to empower youth

The Declaration adopted by the IPU's Fourth World Conference of Speakers of Parliament in 2015 stated that: "Participation in political life and public decision-making is an entitlement and is crucial to development. When people are left voiceless or excluded, their well-being is undermined, and democracy is left wanting." The Speakers of parliament pledged to do their "utmost to make politics genuinely open to young people and to facilitate their election to parliament in greater numbers".

Five years later, young men and women continue to be left behind in political life and public decision-making.

It has been ten years since the IPU adopted its resolution *Youth participation in the democratic process*. The year 2020 marks an anniversary to celebrate the progress made since 2010, but also to trigger renewed political will and commitment to full implementation of the resolution.

Coinciding with this anniversary, the Fifth World Conference of Speakers of Parliament is an opportunity to walk the talk of the 2010 resolution. It is also an occasion to ensure that youth perspectives are included in the Conference discussions and that young MPs and youth take part in the proceedings. Finally, it is a milestone moment to mobilize parliamentarians and the international community to take bold steps for greater youth participation in institutions of political representation, particularly parliament.

The Conference will provide a platform for parliamentary leaders, both collectively and individually, to affirm their commitment to empower youth and to consolidate support for action.

Informed by the IPU's research and deliberations, members of parliament are encouraged to initiate and support concrete measures to push youth participation to the next level, including to:

- Implement by 2035, the global targets for youth participation in national parliaments set by the IPU Forum of Young Parliamentarians based on youth proportions in the global population:
 - 15 per cent of young parliamentarians under 30
 - 35 per cent of young parliamentarians under 40
 - 45 per cent of young parliamentarians under 45

Acknowledging the specific challenges that young women face in entering politics and parliament, each target provides for gender parity of 50 per cent young women and 50 per cent young men.

- Governments and parliaments should pursue institutional reforms to correct the democracy deficit of youth representation. Parliaments should also make it a priority to address the double discrimination young women suffer.
- Propose deliberate measures to reach the targets for youth participation in national parliaments, including by reforming constitutions and electoral laws to introduce youth quotas and removing legal barriers for young people to engage in politics by aligning the minimum age of eligibility for political office with the voting age.
- Support and promote the realization of the IPU young MPs' motto "**If you are old enough to vote, you are not too young to run**", including by joining and supporting the #NotTooYoungToRun global campaign.
- Empower young parliamentarians already in office by providing them with training and mentorship programmes and positioning them to take up leadership roles in parliament.
- Establish parliamentary specialized bodies, such as youth committees or forums of young parliamentarians, to mainstream youth issues in parliament's work and provide youth perspectives to issues that affect them.

- Open up parliamentary processes to youth in society to ensure they contribute to parliamentary work throughout the policy and law-making cycles: from design to monitoring and evaluation. At the same time, encourage parliaments and their members – younger or older – to reach out to youth in their spaces, for example, on social media, in schools, universities and public spaces. The practice of establishing constituency-level youth advisory councils for individual MPs is one way to strengthen this link.
- An increasing number of parliaments are creating “youth parliaments” composed of youth representatives who debate policy and legislation, question government members and take initiatives. The key aim of these parliaments is to give young people a chance to get a feel for the job of a member of parliament. Parliaments should ensure that continuous support and mentoring is provided to young people who participate in youth parliaments.
- Promote the use of modern technologies to more closely connect youth with parliamentary processes, including through innovations such as online petitions, virtual hearings and submissions, and online interactions and voting.
- Invest in modern technologies, particularly social media, to involve young people in politics. Unprecedented access to information and technologies is providing youth with new means to express their aspirations and concerns more freely and to connect with others to debate the problems that concern them.
- Invest in and implement democracy education programmes to educate children and young people and kindle their interest in the democratic process.
- Open up political parties to youth, including by creating and strengthening youth wings and giving young people leadership positions within decision-making structures in order to increase their reach to younger demographics.
- Invest in youth empowerment more broadly. This includes ensuring accessible, quality education for young men and women, including in the fields of STEM (science, technology, engineering and mathematics), and supporting youth employment, vocational training, entrepreneurship and financial services, such as youth empowerment banks and micro-financing initiatives.
- Review progress made in implementing national strategies for the advancement of youth, and monitor the strategies’ achievements and the obstacles encountered. Furthermore, parliamentarians are encouraged to learn from good practices in this regard, especially those related to preventing duplication or conflict of competences between various institutions concerned with youth issues. Lastly, they are encouraged to give more space to volunteer-based institutions that represent youth and reflect their interests.
- Underline the role of parliaments in increasing the funds allocated to youth programmes in the general budget, especially those related to enhancing youth participation in political life and their contribution to political decision-making, so that it becomes a budget responsive to the needs and aspirations of youth.
- Expand “political simulation” initiatives that train youth in political practice and promote the participation of indigenous actors by focusing media attention on such initiatives in order to emphasize their importance and encourage young people to engage in them, as well as provide more opportunities for policy actors to share their real-life experiences with youth participants.
- Develop measurable standards and indicators to monitor progress made in enhancing the active participation of youth in political life at all levels and in all areas, such as influencing the political agenda to be more responsive to the needs of youth, measuring the percentage of youth representation within organizational and leadership frameworks in different political institutions and, particularly, measuring the impact of young MPs on political decision-making. This can be done through monitoring the contributions of young MPs in parliamentary debates, and monitoring the effects of their proposals on final policy decisions, notably those that affect youth.

“The time for talk is over. The time to act is now.”
- *Outcome document, Fifth Global Conference of Young Parliamentarians (Baku, 2018)*

Conference Report

Making gender equality and the empowerment of women and girls a reality: Best practices and parliamentary commitments

The Beijing Declaration and Platform for Action was adopted at the Fourth World Conference on Women in 1995 as a comprehensive and visionary agenda for achieving gender equality, the empowerment of women and the realization of human rights for women and girls. The vision of Beijing was reaffirmed in 2015, when States adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development.

2020 is a year of taking stock of achievements and challenges for women's human rights and gender equality through the review of implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action (Beijing +25); the 20-year review of implementation of United Nations Security Council resolution 1325 on women, peace and security; and the five-year milestone of the Sustainable Development Goals (SDGs), including Goal 5 on gender equality and women's empowerment.

The present report reviews key achievements, persisting and emerging challenges as well as good practices witnessed in recent years in advancing gender equality. It focuses on the key areas of equality of men and women in the law, gender balanced political participation and the elimination of violence against women and girls. The report ends with a series of actions recommended to parliaments and their men and women members to accelerate progress in advancing gender equality, in fulfilling the human rights of and empowering women and girls.

Where are we with elimination of discrimination in the law?

In September 2015, global leaders endorsed the 2030 Agenda for Sustainable Development and the supporting 17 Sustainable Development Goals (SDGs). The Agenda specifically recognizes the importance of promoting gender equality and women's empowerment as a key driver of change towards a more equitable, prosperous and inclusive world. Reflecting this commitment, SDG 5 specifically focuses on promoting gender equality. The first target under SDG 5 calls on States to end all forms of discrimination against all women and girls everywhere, with an indicator to track progress on "[w]hether or not legal frameworks are in place to promote, enforce and monitor equality and non-discrimination on the basis of sex". Agenda 2030 reflects prior commitments that were included in the 1979 Convention on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW) and the 1995 Beijing Declaration and Platform for Action, which both call on member states to remove discriminatory laws against women. Equal rights for women and men are not only the right thing to do but are also good from an economic perspective as reforms and policies that empower women boost economic growth.¹

Yet, on average, women have just three-fourths of the legal rights afforded to men.² Discriminatory laws affect more than 2.5 billion women and girls around the world. Daughters and sons are still treated unequally in more than one in five countries for which data are available; and male and female surviving spouses do not have equal rights to inherit assets from each other in one in five countries. Under the law in 29 countries, women cannot head households in the same way as men.³ Women may not obtain a divorce on the same legal grounds as men in 45 countries. In 25 countries, women are denied the right to pass their nationality on to their children on an equal basis with men.⁴ Eleven constitutions still allow exceptions to provisions on non-discrimination in matters of personal law.

On a more positive note, in the past five years, States have stepped up the reform of legislation, policies and programmes to advance gender equality, in particular in the areas of elimination of violence against women and girls; access to health care, including sexual and reproductive health care; education, training and life-long learning for women and girls and; political participation and representation.⁵ In developed regions, more attention has been paid to women's right to work and their rights in the workplace, the issues of unpaid care and domestic work, work-family conciliation, and efforts to change negative social norms and gender stereotypes.

¹ World Bank, *Women, Business and the Law* (Washington:2020).

² Ibid.

³ World Bank, *Women, Business and the Law* (Washington: 2018).

⁴ UNHCR and others, *Gender Discrimination and Childhood Statelessness* (2019).

⁵ United Nations Secretary-General, "Review of the implementation of the Beijing Declaration and Platform for Action" (2020): E(WIMUN)/CN.6/2020/2.

Women, Business and the Law records 62 reforms aimed at improving gender equality in employment and entrepreneurial activity in 40 economies between 2017 and 2019. In this same period, three economies implemented four reforms widening the legal gender gap which shows that progress is not a given and constant. There must be a will and caution to avoid setbacks.

Avoiding setbacks was key in the context of the COVID-19 crisis, as women were on the front line of the pandemic, with 70 per cent of health workers being women. Women also made up the majority of carers in the home and workers in grocery stores and pharmacies. The pandemic and some of the measures to contain it put women's lives and safety at risk. Living in confinement and in times of economic stress increased the risks of sexual exploitation and violence against women. The economic downturn disproportionately affects women as workers who are more likely than men to have lower-paid and less secure jobs.

Good practices of recent years

- 191 constitutions now contain provisions on equality and non-discrimination and 24 include stand-alone provisions on women's rights.
- The World Bank found that, between 2008 and 2017, 274 legal reforms on gender equality had been introduced in 131 countries. In the past 10 years, progress has been most significant in sub-Saharan Africa.
- Three quarters of countries have introduced or strengthened maternity, paternity or parental leave or other types of family leave, recognizing the need to address the disproportionate burden of responsibility placed on women for unpaid care and domestic work.
- Laws and regulations on violence against women and girls facilitated by technology have been strengthened or introduced in more than half the of States in the world. These laws and regulations focus more on tackling sexual harassment while a small yet growing number of States are addressing violence against women in politics.

Emerging and persisting challenges

The rise of extremism and conservatism results in a pushback against women's rights that threatens achievements that have been made, ranging from girls' right to education to women's access to health, and equal rights in society and within the family.

In spite of women's and girls' empowerment opportunities through the digital revolution, challenges related to fairness and inclusion, privacy and autonomy, accountability and transparency have become increasingly apparent, calling for gender-responsive legal reforms to be taken.

The gender pay gap remains a reality worldwide and across sectors. Women are underrepresented in added-value jobs and managerial positions. Women's limited access to property, inheritance and financial services further undermines their autonomy, well-being and economic opportunities. In addition, women's essential contribution to society as carers is most often not remunerated, and they continue to undertake most household chores. The unequal share of responsibilities within families and the lack of State contribution and financed infrastructure to care for children and the elderly are key obstacles to redressing these existing imbalances.

The COVID-19 crisis has put additional pressure on women who are more likely than men to work in the health sector (70% of the health workforce) and to occupy unstable, informal jobs that provide no social security or health coverage, while coping with increased care responsibilities.

In countries with a plural legal system in place, traditional, customary or religious law is being prioritized over civil law. For equality in the law to be delivered for women and girls, civil law should be the norm for all.

Are we anywhere close to achieving equal participation of men and women in parliament?

The IPU report *Women in parliament: 1995–2020* published in March 2020, revealed that a quarter of a century after the United Nations Fourth World Conference on Women in Beijing, expectations regarding women's participation in politics have grown in ambition, and that achieving a critical mass of 30 per cent of seats held by women in national parliaments was no longer the objective. A shift in the paradigm towards full equality emerges as the biggest achievement of the past 25 years. But despite progress in the global proportion of women in parliament, only four countries have at least 50 per cent women in their lower or single chambers, and one has over 60 per cent of seats held by women (Rwanda). The global average of women in parliament stands now at 24.9 per cent up from a mere 11.3 per cent in 1995.

Over a 25-year span, most progress in women's representation has been achieved by Rwanda, the United Arab Emirates, Andorra and Bolivia, with +57, +50, +42.7 and + 42.3 percentage points gained between 1995 and 2020, respectively, in their lower or single houses. But a majority of countries still have less than 20 per cent of seats held by women. Some 28.3 per cent of single or lower houses have at least 30 per cent. More than one in ten countries (12.6%) has 40 per cent or more of seats held by women in parliament, and 2.1 per cent of countries have reached parity.

There are countries in all regions except Europe that still have lower or single parliamentary chambers with less than 5 per cent women: three in the Pacific, three in the MENA region, one in the Americas, one in Asia and one in sub-Saharan Africa – nine in total.

Regionally, the Americas saw the greatest increase in women's participation in parliament, with +18.6 percentage points in all chambers combined; Asia recorded the slowest growth rate, having gained only +6.8 points over the past 25 years. In 2020, only the Americas have achieved more than 30 per cent women across all houses. Although Europe is no longer in the lead as a region, the Nordic countries are the only sub-region to have over 40 per cent women parliamentarians.

IPU research shows that gender electoral quotas have been a key determinant of progress in women's participation in parliament. Of the top 20 countries with the largest share of women in parliament in 2020, 16 apply some type of gender quota. Other key factors that help accelerate progress include policies to promote women's recruitment by political parties, strong women's movements, awareness-raising efforts and a more gender-sensitive political culture.

Women in political leadership

Despite progress in female representation in parliamentary leadership roles, women are still underrepresented among Speakers of parliament. The share of women presiding officers of parliament has nearly doubled between 1995 and 2020, rising from 10.5 per cent to 20.5 per cent. Today, women hold 57 out of 278 presiding officer posts in parliaments or parliamentary chambers in 192 countries.

Comparing progress in women's participation in parliament and government, the joint IPU-UN Women map *Women in Politics: 2020* showed that, as at 1 January 2020, just over 10 per cent of countries in the world were led by a woman. Twenty countries had women Heads of State and Government – up from 19 countries in 2019. It also showed that women accounted for 50 per cent or more ministerial positions in 14 countries, up from 9 in 2019. An additional 16 countries had 40 per cent or more women ministers. Overall, the proportion of women ministers reached 21.3 per cent (7.1 percentage points higher than in 2005, when only 14.2 per cent of ministers were women).

At the IPU level, placing gender equality in politics has been at the core of the political agenda for many decades but, in 130 years of existence, there have been only two women Presidents of the IPU. On a more positive note, women have been occupying between 30 to 50 per cent of seats in the Executive Committee, Standing Committee Bureaux and other decision-making bodies of the organization.

Good practices of recent years

- Following parliamentary elections in 2019, the greatest strides in women's participation were made in the United Arab Emirates, Dominica and Uzbekistan.
- Before 1995, only two countries – Argentina and Nepal – applied legislated gender quotas. But quotas have spread to all regions of the world in the past 25 years, driving up women's representation in parliaments in the process. Today, elections in 81 countries are held under legislation that provides for gender quotas.
- While in the 1990s gender quotas tended to aim at reaching a critical mass of 30 per cent of parliamentary seats held by women, many are now increasingly aiming at gender parity.
- Two countries have adopted new legal measures in 2019: a presidential decree mandating gender parity in the United Arab Emirates, and a new constitutional provision in Benin providing for the introduction of quotas in the electoral law.
- Also in 2019, in Guinea, the gender quota for candidate lists was revised upwards from 30 per cent to 50 per cent.
- Since 2015, parliaments in four regions have appointed their first female Speaker. Asia tops the list with five such appointments: Nepal (2015), Viet Nam (2016), Philippines (2018), and Indonesia and Kazakhstan (both 2019). Four African countries have appointed a female

Speaker for the first time in their history: Namibia (2015), and the Democratic Republic of the Congo, Malawi and Togo (2019). In the MENA region, women have secured presiding officer roles for the first time in history in three countries: United Arab Emirates (2015), Syrian Arab Republic (2016) and Bahrain (2018). And in Europe, the General Council of Andorra appointed its first female Speaker in 2019.

Are we succeeding in eliminating violence against women and girls (VAWG)?

At least 144 countries have passed laws on domestic violence; 154 countries have laws on sexual harassment; and improvements in legal frameworks were conducted in more than half of the countries of the world. However, women and girls remain subject to different and intersecting forms of violence, mostly perpetrated by men, in a variety of contexts – in times of peace or conflict, or in the wake of conflict – and in diverse spheres: the family, the community, the workplace and broader society. Gender-based violence affects women in all countries and across all socioeconomic groups, locations and education levels.

Recent data shows that:

- More than half of the women intentionally killed worldwide are killed by their partners or family members. This represents more than 50,000 women every year and 137 women every day.
- 17.8 per cent of women and girls aged 15 to 49 years who have ever been married or in a union have experienced physical or sexual violence by a current or former intimate partner in the previous 12 months. The figure rises to 30 per cent when considering violence by a partner experienced during women's lifetime.
- Less than 40 per cent of the women who experience violence seek help of any sort. Among women who do, most look to family and friends and less than 10 per cent sought help by appealing to the police.
- 15 million adolescent girls (aged 15 to 19) worldwide have experienced forced sex (forced sexual intercourse or other sexual acts) at some point in their life.
- 650 million women and girls in the world today are married before age 18.
- At least 200 million women and girls aged 15 to 49 have undergone female genital mutilation in the 30 countries with representative data on prevalence. In most of these countries, the majority of girls were cut before age five.
- Displaced, migrant and refugee women are at particular risk of gender-based violence, including sexual abuse, transactional sex, forced marriage and trafficking.

Effective change requires both a strong institutional framework and national bodies with the capacity and legitimacy to take action: long-term investment is required to implement laws and policies, comprehensive and coordinated services for women and girls, and tackle gender inequality as the root cause of violence.

Good parliamentary practices supported by the IPU

In recent years, the IPU provided support to several parliaments in their action to eliminate VAWG:

- Awareness-raising and capacity building activities have triggered parliamentary action in Albania, Azerbaijan, Romania, Tajikistan, and Turkey. In Romania, the Parliament made substantial legislative improvements to the law on preventing and combating domestic violence. Sixty-eight Romanian senators and deputies from all political parties submitted a legislative initiative to amend the Penal Code. The amendment eliminates the possibility for aggressors to be exempt from criminal responsibility when the victims withdraw their complaints.
- Support brought to the caucus of women MPs in Mauritania during the examination of a government bill on gender-based violence and a bill on reproductive health, helped include the prohibition of female genital mutilation (FGM) in both bills. The law on reproductive health was passed with the amendment on FGM as proposed by the caucus of women MPs.
- Training for members of the parliamentary network against violence against women in Mali helped the MPs to carry out outreach missions to raise awareness among the population on ending VAWG, FGM and child marriage.
- In Burkina Faso, a law on all forms of violence against women and girls was drafted with IPU support and adopted in 2015. In 2018, the revision of the country's Criminal Code took into account the provisions of the 2015 law while penalties and sanctions for the various forms of VAWG set out in the Criminal Code and the law on VAWG were harmonized.

Emerging challenges

The United Nations Human Rights Council's Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences has shed light on violence against women in politics and violence facilitated by technology as emerging issues to be addressed.

The persistence of gender stereotypes and negative portrayals of women in the media are a factor contributing to violence against women and girls and gender inequality more broadly. Rapid changes in technology and media are creating new spaces for the perpetration of violence against women and girls.

The ILO Violence and Harassment Convention, 2019 (No. 190), has shed light on women's experiences of violence and harassment in the world of work. It is important to advance ratification and implementation of the Convention.

The IPU study *Sexism, harassment and violence against women in parliament* provided evidence of the prevalence of gender-based violence in parliament as a workplace. In 2019, the IPU issued guidelines⁶ to support action by parliaments to eliminate sexism, harassment and violence against women.

The recent COVID-19 outbreak has become an additional risk factor for gender-based violence against women. Data shows that, since the adoption of confinement measures, there has been an increase in the occurrence of domestic violence. Isolation, stress, disruption of social contacts and reduction of certain services, including health services for survivors of violence, and judicial proceedings, may all lead to further victimization, a sense of impunity and, in some instances, escalation of violence leading to femicide.

Special focus on violence against women in parliament

Two IPU studies, published in 2016 and 2018,⁷ provided evidence that sexism, harassment and violence against women in parliaments were extremely widespread and that they were present to different degrees in every region of the world. Sexism, harassment and violence against women in parliaments are major obstacles to the full contribution of women to political processes and a prejudice to democratic institutions and to democracy itself. The IPU encourages and supports parliaments to implement the *Guidelines* by:

- Adopting a policy to make it perfectly clear that sexism, harassment and VAW are totally illegal, intolerable and unacceptable; clearly stating what remedies are available to MPs and parliamentary staff.
- Carrying out an exhaustive evaluation of the situation, including through surveys.
- Ensuring that those who believe they are victims can have access to assistance and advice services in full confidentiality.
- Putting in place a complaints and investigation mechanism which is confidential, fair and responsive to victims' concerns.
- Introducing and applying disciplinary sanctions against the perpetrators.
- Raising awareness and running training for all persons working in parliament on respect at work and the fight against sexism, harassment and VAW.

Parliamentary commitments to making gender equality and the empowerment of women and girls a reality

2020 is a crucial year for reviving commitments, deepening engagement and accelerating action to fulfil women's rights both de jure and de facto, achieve equality between men and women at all levels and in all sectors, and deliver on development promises for all, both nationally and globally.

Accelerated global and national action to advance gender equality, fulfil the human rights of women and girls and empower them is needed now. With this objective, the Fifth World Conference of Speakers of Parliament needs to place gender equality high on its agenda. The Conference can revive the commitment by parliaments and their members and spur accelerated action to:

⁶ IPU, *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament* (2019).

⁷ IPU, *Sexism, harassment and violence against women parliamentarians* (2016): https://agora-parl.org/sites/default/files/en_issues_brief-women-23nov.pdf; IPU-PACE, *Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Europe* (2018): <https://ipu.org/resources/publications/reports/2018-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-europe>.

- Reaffirm – in the spirit of multilateralism – global commitments such as the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, the Beijing Declaration and Platform for Action, Security Council resolution 1325 and Sustainable Development Goal 5, as well as IPU commitments on women’s political empowerment⁸ and financial inclusion.⁹
- Review implementation of these commitments and accelerate action towards their fulfilment in the context of the SDG Decade of Action.
- Build or enhance political will to support women’s rights and gender equality, including in the context of the COVID-19 pandemic and its parliamentary response.
- Track de jure inequalities and repeal discrimination against women and girls in legislation.
- Tackle all forms of violence against women and girls through legislation and policymaking.
- Ensure that all parliamentary action in legislation, oversight and representation take into account and is responsive to the needs and interests of the most marginalized groups of women and girls.
- Adopt ambitious, well-designed and strictly enforceable legal measures such as gender electoral quotas to advance women’s equal participation with men in parliament and other political decision-making positions, including if necessary through constitutional reforms.
- Encourage gender parity commitments by political parties.
- Review and adopt comprehensive legislation and policies on all forms of VAWG, including child marriage and female genital mutilation, that include provisions on prevention, protection and support for the survivors and prosecution and punishment of the perpetrators.
- Ensure strong implementation of such legislation and policies, including by scrutinizing budgets, effective oversight, and by participating in monitoring and evaluation processes together with civil society organizations and governments.
- Oversee government action to ensure proper enforcement of all gender-equality-related laws and policies.
- Allocate sufficient resources nationally and through official development assistance to advance gender equality.
- Build partnerships between men and women parliamentarians and with stakeholders from government, civil society, academia, the media and the private sector.
- Condemn all forms of violence against women in politics and enforce a zero-tolerance policy towards any act of sexism, harassment and violence against women in parliament.
- Raise awareness on zero tolerance against VAWG and contribute to transforming mentalities and challenging the unbalanced power relations between men and women, addressing stereotypes and discrimination, and building a culture of equality and respect.
- Promote personal commitment by political leaders to concrete action for gender equality, the rights of all women and girls and their empowerment.
- Ensure that parliamentary institutions are gender-sensitive, that is, that they are able to respond to the needs and interests of both men and women in their structures, methods and work, and that they promote women’s leadership.

⁸ Resolution entitled *The freedom of women to participate in political processes fully, safely and without interference: Building partnerships between men and women to achieve this objective*, adopted unanimously by the 135th IPU Assembly (Geneva, October 2016). <http://archive.ipu.org/conf-e/135/item4.pdf>.

⁹ Resolution entitled *Promoting enhanced international cooperation on the SDGs, in particular on the financial inclusion of women as a driver of development*, adopted unanimously by the 136th IPU Assembly (Dhaka, April 2017): <http://archive.ipu.org/conf-e/136/item5.pdf>.

Conference Report

Democracy and the changing role of parliament in the twenty-first century

Introduction

Parliament's fundamental role is enshrined in the constitution of almost all countries. In practically every context, it is based on the core functions of representation, law-making, holding government to account, and the budget cycle. These universal core functions have evolved over centuries with the historical development of parliaments. Yet, parliament's role cannot be understood through this lens alone.

Society changes; technological evolutions generate far-reaching modifications in the world of work and the individual's place in society; the machinery of government is becoming more complex; the new challenges arising before the international community are causing new forms of international cooperation to emerge.

Today's parliaments are, in many ways, based on the model that was often codified in the nineteenth century. However, this model is not set in stone; it has been evolving. As the institution most responsive to the will of the people, parliament changes constantly, in both its societal functions and the ways in which it carries out its mandate.

Parliaments are increasingly taking on some roles that, historically speaking, had not been within their realm. For example, they are interacting with the public, informing and educating, or are playing a role in the international political arena much more intensively than before.

This report identifies some of the changes in parliament's role in democracy – changes that have taken place, are underway, or may yet occur. It is intended as a background paper to the Fifth World Conference of Speakers of Parliament.

Parliaments and democracy

Democracy is still by far the preferred form of government in all continents,¹ and is the basis for good governance. The principles of democracy, as set out in the IPU's 1997 Universal Declaration on Democracy² were vigorously reaffirmed in 2017 by the IPU at its 137th Assembly in St. Petersburg.³

Democracy aims to protect and promote the dignity and fundamental rights of the individual, instil social justice, and foster economic and social development. It presupposes a genuine partnership between men and women in the conduct of the affairs of society. As a form of government, democracy is the best way of achieving these objectives; it is also the only political system that has the capacity for self-correction.

In 2006, the IPU identified five core objectives of a democratic parliament: to be representative, open and transparent, accessible, accountable and effective at the national and international levels.⁴ These objectives were codified almost word-for-word in 2015 in Targets 16.6 and 16.7⁵ of the Sustainable Development Goals (SDGs), which recognize that effective institutions are essential for achieving progress in all facets of sustainable development.

However, the approach to and practice of democracy sometimes appear to generate disappointment and disillusion. Across the globe, the share of citizens who are dissatisfied with the performance of their democracies is rising – from 47.9 per cent in the mid-1990s to 57.5 per cent in 2019.⁶ Only half of

¹ International IDEA, **The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise (Stockholm, 2019)**: <https://www.idea.int/publications/catalogue/global-state-of-democracy-2019>

² IPU, *Universal Declaration on Democracy* (1997): <https://www.ipu.org/our-impact/strong-parliaments/setting-standards/universal-declaration-democracy>

³ IPU resolution, *Sharing our diversity: The 20th anniversary of the Universal Declaration on Democracy (137th Assembly, 2017)*.

⁴ IPU, *Parliament and democracy in the twenty-first century: A guide to good practice* (2006).

⁵ United Nations (2015): <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16>

⁶ R.S. Foa and others, "The Global Satisfaction with Democracy Report 2020" (Cambridge, United Kingdom: Centre for the Future of Democracy, 2020): www.bennettinstitute.cam.ac.uk

the global population surveyed believes their country is currently democratic, ranging from 78 per cent in Switzerland to 20 per cent in Venezuela.⁷ In the European Union, a clear majority of citizens agree that their “voice counts in the EU” (56%), yet only one third (34%) trust national parliaments.⁸

In the present age, “when democracies are called on to grapple with forces that often seem beyond their control, affecting their security, their economies, and the livelihoods and well-being of their citizens”,⁹ parliaments are expected to address the key reasons for public disillusion in the performance of democracy and public institutions.

The Declaration adopted at the 2015 World Conference of Speakers of Parliament reaffirmed that “Parliament is the central institution of democracy through which the will of the people is expressed”. At the same time, the Conference participants underlined their concern regarding “public scepticism and a disconnect with politics” and stressed the need to enable “the diverse components of society to participate in politics”.

As the world moves into the third decade of the twenty-first century, it is imperative for parliaments to reassert themselves vis-à-vis the global societal changes that constitute a new international reality. Parliaments are being challenged in various areas to find appropriate responses and regain public trust. In a world that is changing faster than ever, affecting people’s lives in so many ways, the role of parliaments is changing too.

Many of these challenging issues have been particularly brought to light by the COVID-19 pandemic. Many parliaments are not functioning or are operating in a very limited way, and this is affecting accountability and representation at a critical moment. Some elections have had to be postponed, some courts have only dealt with urgent cases, individual freedoms have been curtailed in many ways and several governments have taken emergency measures in order to slow down the spread of the coronavirus during the pandemic. In times like these, parliament’s oversight role is becoming more important again to make sure that the measures taken against the spread of the coronavirus are being used in a proportionate and time-limited way and do not infringe fundamental rights and the rule of law.

Our citizens call for transparency and accountability and, in order to abide by these principles, it is necessary to strengthen anti-corruption and control efforts and identify the most effective mechanisms to this end.

After the pandemic, it is essential that parliaments work again to defend people’s freedoms and human rights. If democracy was already threatened by a lack of citizen trust, it will now be essential to rebuild the relationship with citizens, without playing on people’s fears, giving more powers to governments or undermining democratic freedoms.

Parliaments and the people

Parliaments play a major role in ensuring the full participation of everyone in public decision-making and political life. The people give members of parliament their mandate. Members of parliament have a duty to engage with their electorate and uphold the trust placed in them.

The gap between representatives and the represented – those who govern and those who are governed – is becoming a widely shared challenge. One of the consequences is the decreasing voter turnout,¹⁰ with significantly lower voter turnout of people aged 25 or under.¹¹ When voter turnout in parliamentary elections is low, the legitimacy of parliament and its capacity to represent the people and decide on their behalf can be questioned.

⁷ Dalia Research, “Democracy Perception Index 2019: Global State of Democracy” (2019): <https://daliaresearch.com/blog/global-democracy-overview-2019>

⁸ European Commission, “Spring 2019 Standard Eurobarometer” (August 2019): https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_19_4969

⁹ IPU, *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A guide to good practice* (2006): <https://www.ipu.org/resources/publications/handbooks/2016-07/parliament-and-democracy-in-twenty-first-century-guide-good-practice>

¹⁰ According to the World Bank’s 2017 *World Development Report*, election turnout is declining across the world. Over the last 25 years, the average global voter turnout rate dropped by more than 10 per cent (see in: <https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017>).

¹¹ International IDEA, *Voter Turnout Trends around the World* (Stockholm, 2016): <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/voter-turnout-trends-around-the-world.pdf>

A strong democratic parliament should seek to foster a vibrant civil society and to work closely with it in finding solutions to people's problems and needs. A recent study shows that "higher levels of Effective Parliament and Civil Society Participation appear to effectively prevent the start of a backsliding process, make continued backsliding less probable and reduce the scope of backsliding".¹²

There is a strong need for more robust efforts to bring parliament closer to the people, especially to young people and women, which is crucial to achieve a true democracy. Parliaments need to be more open to the public, they need to explain the essential features of democracy and to promote an understanding of democratic decision-making and the legislative process.

Establishing closer links with the scientific community, academia and pioneers of research and innovation can provide parliaments with knowledge and expertise in various areas, which is particularly valuable for parliaments with limited resources.

Fair and inclusive parliamentary procedures are crucial in this endeavour. Fostering an interactive relationship with the public requires parliaments to introduce initiatives which encourage participatory democracy and bolster pluralism.

Such initiatives have to be considered in the light of new digital technologies, which are having a transformative effect on society.

Parliaments and the new technology environment

New information technologies create tremendous opportunities for communication and collaboration between parliaments and the people. Two thirds (66.77%) of humanity have a mobile device.¹³ More than 50 per cent of the world's population is now online;¹⁴ roughly one million more people join the internet every day.¹⁵ On the other hand, this also means that almost half of the world's population is not online; in the least developed countries only 19 per cent of the population is online. In all regions of the world internet is accessed more by men than women.

Technology empowers people to be more informed than ever before. They demand that their voice be heard and respected and they no longer accept their "pre-digital" era role – to be called on only to vote once every four or five years. They do not want to wait for next parliamentary elections to have a chance to say, once again, what they think and need. People now ask for immediate answers and wish to take part in public decision-making.

Internet influences democracy in multiple ways. The positive impacts include things such as enhanced access to information, new channels for freedom of expression and association, new forms of political participation, a more direct contact between the people and their representatives. The sum of human knowledge is without precedent, and accessible within a few clicks, thus multiplying the possibilities for education.

The COVID-19 pandemic that emerged with startling speed in early 2020 has served to underline the essential role of the State in protecting the health of the population, and the equally important role of parliaments in holding the government to account and ensuring that human rights are not undermined during times of crisis. While the arrival of the pandemic created enormous challenges for the functioning of parliament, as of all institutions, parliaments were quick to react. As of 21 April 2020, more than half of the 55 parliaments that had reported data to the IPU declared that they were able to meet, either in person in an adapted format, or remotely.

The speed with which parliaments such as Brazil, Chile, Finland, Maldives, Spain and Ukraine were able to establish remote working solutions was astonishing, and is a testament to the political will to find solutions. It is noteworthy that many parliaments were able to move more quickly to holding remote committee meetings than plenary sittings. However, it should also be noted that some parliaments, especially in poorer countries, are struggling to adhere to the WHO guidelines for social distancing as the adoption of virtual parliaments to facilitate the business of parliament has financial

¹² International IDEA, **The Global State of Democracy 2019: Addressing the Ills, Reviving the Promise (Stockholm, 2019)**: <https://www.idea.int/publications/catalogue/global-state-of-democracy-2019>

¹³ Ash Turner, "How Many Smartphones Are in the World?" (Bankmycell, 2019): <https://www.bankmycell.com/blog/how-many-phones-are-in-the-world>

¹⁴ International Telecommunication Union, *Measuring digital development: Facts and figures 2019* (Geneva, 2019): <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf>

¹⁵ Simon Kemp, "Digital 2019: Global Digital Overview", (Datareportal, 2019): <https://datareportal.com/reports/digital-2019-global-digital-overview>

and capacity implications which may necessitate emergency external funding. Time will tell whether people will expect or demand the new flexibility provided by these online practices to be incorporated into parliaments' regular working methods once the pandemic has been brought under control.

Negative influences are also easy to identify and range from facilitating the spread of misinformation, providing new vectors for hate speech, to weakening of the quality of political debates. In particular, social media encourage and reward opinions that are expressed loudly and strongly such as buzzwords and polemics which capture a wider audience than reasoned debate. As a result, the ability to listen to different points of view is threatened. Polarization grows, and the willingness to seek compromise is reduced. This is damaging for the political process and for democracy in general.

Moreover, democracy as a concept has to be extended to include citizens' right of communication with institutions and governments. During the pandemic, this communication was conducted mainly online. It is now essential to put in place the necessary mechanisms to safeguard and promote this right. As concerns are being raised regarding modern technology, in terms of access and dissemination of information, questions dealing with surveillance, fake news and media regulation must be addressed. At the same time, it is imperative to encourage and implement e-democracy. This pandemic crisis provides an opportunity for parliaments, institutions and governments to modernize their approach to technology.

Specific websites could be created in order to provide citizens with the opportunity to express their opinions and positions on issues that concern society as a whole. Additionally, regular contact could be established with interested parties and groups, via electronic consultation, to discuss specific issues. Parliaments are already taking initiatives in this direction, such as the Parallel Parliament and the "House of the Citizens" projects established by the House of Representatives of Cyprus.

Social media have changed the way people, parliaments and parliamentarians communicate, share ideas and share data. Social networks amplify public demands, in particular those of young people. Parliamentarians at the 2018 World e-Parliament Conference¹⁶ confirmed that social media tools are bringing parliaments and parliamentarians closer to the people, and helping them inform, engage and listen. Yet the same tools also generate adverse effects, such as disinformation, "fake news" and abusive behaviour, which challenge parliaments to find appropriate responses.

Parliaments and public engagement

The times we live in also require the establishment of permanent channels of dialogue and communication with the public. Parliaments need to be more open to the public, they need to explain the essential features of democracy and to promote an understanding of democratic decision-making and legislative processes, using direct communication as well as via the media and other channels.

Parliaments all over the world are becoming more transparent, accessible, and visible institutions. Many parliaments are providing the public with various tools and mechanisms supported by new technologies, such as the parallel parliament in Cyprus, the week of open parliament with a citizen session in Uganda, parliamentary open days, and youth and child parliaments in many countries. Nurturing the culture of transparency and accountability, as well as promoting public engagement, are crucial for gaining the confidence and trust of the electorate.

However, creating real and meaningful links between the people and parliaments requires a strategic approach, with clearly defined goals that would ultimately lead to laws and policies that would be better suited to people and reinforce public trust in parliaments.

To make participatory decision-making possible and effective, different forms of public engagement¹⁷ and citizen participation can be defined. These can be adjusted to different contexts and target groups and provided through different channels and tools. Participative and deliberative democracy should not aim to bypass or undermine parliament and political processes but to strengthen them.

The objective of fostering an interactive relationship with the public points to the need for parliaments to introduce initiatives that encourage participatory democracy and bolster pluralism. Such initiatives can be enhanced by the use of new digital technologies, including blockchain technology, artificial intelligence and other innovative and transformative tools.

¹⁶ IPU, World e-Parliament Conference (2018): <https://www.ipu.org/event/world-e-parliament-conference-2018>

¹⁷ "Public engagement in the work of parliament" will be the theme of the next Global Parliamentary Report. Research for the report is being carried out by the IPU and UNDP in 2020, with a view to publication in 2021.

Public engagement should be inclusive, leaving no one behind. If any group of people is excluded, and does not have the chance to be engaged and participate, the democratic values and outcomes of such process become questionable.

Involving the public is not only about providing different tools and mechanisms for people to get engaged in parliamentary work. It is much more about building a long-lasting relationship between parliaments and people. It is about listening to the public and their concerns and responding to them, by undertaking parliamentary action. A responsive parliament aims to make political processes more inclusive, accountable and participatory.

Parliaments and international politics

Parliaments are, increasingly, making inroads into the international political scene, gaining significant power in the area that was traditionally dominated by the executive.

Parliaments are expected to play a key role in addressing emerging complex foreign policy and international issues that impact every aspect of people's lives, as encompassed in the 2030 Agenda for Sustainable Development.

A survey conducted by the IPU in 2019¹⁸ found that over half of the 89 parliaments analysed had established mechanisms within parliaments dedicated to SDG implementation. The survey also showed that many parliaments regularly discussed the SDGs. Others had set aside specific budgets for implementing the SDGs in general or the specific goals, such as education or health. However, oversight of government action and budgetary allocations for delivering on the SDGs were less systematic, although several parliaments had called their governments to account on SDG implementation.

Critical to this direction is an efficient multilateral system based on more solid and mutually agreed rules, as the rule of law and international legality necessitate, with a strong United Nations at its core. Parliaments need to engage and support the initiative of the United Nations Secretary-General and the UN75 – which will encourage people to participate in the biggest global dialogue – and define how enhanced international cooperation can help make the world a better place, including through the achievement of the 17 SDGs. There is a need for IPU committees and working groups to be linked more closely to the United Nations; for stronger linkages between national parliaments and the United Nations; and for parliaments to play an active role in implementing global decisions.

The coronavirus crisis has also shown the importance of solidarity and unity between the countries of the world, and the value of cooperation between nations when responding to a global pandemic.

Conclusion

From one perspective, the role of parliament is constant. Parliament's constitutional mandates to make the law and to hold government to account make it a unique institution with a specific place in a democratic system of government. The principles set out in the Universal Declaration on Democracy – as they relate to the rule of law, human rights, gender equality – should guide the action of all parliaments.

At the same time, the role of parliament continues to evolve in response to changes in society. This role tends to expand; for example, in the ways in which parliaments work increasingly embody the core democratic principles set out by the IPU and the SDGs.

Unexpected events, such as the coronavirus pandemic, pose new challenges for parliaments and democracies around the world. Parliaments in some countries are being marginalized. It is more than ever key for parliaments to be part of the decision-making process, to provide effective oversight and to ensure that the necessary discussions do not destroy the cohesion within their societies. After the crisis subsides, it will be crucial for parliaments to continue to strengthen democracy by reviewing or curtailing emergency measures that were introduced to address the COVID-19 health crisis. Parliamentarians need to understand that people will expect them to address the strong economic needs resulting from the crisis, and it will be essential to develop mechanisms to listen, to integrate people's views into decision-making processes and to design and implement solutions.

In surveying some of the changes that are underway, this paper underlines the fundamental relationship between parliaments and the people which is at the heart of a system of democratic governance, and which has to be constantly nurtured and developed.

¹⁸ IPU, "Institutionalization of the Sustainable Development Goals in the work of parliaments" (2019): <https://www.ipu.org/file/7639/download>

Conference Report

Science, technology, and ethics: Emerging challenges and urgent solutions

Basic science, applied research, innovation and advanced technology are all essential to the progress of humankind. They are linked by a virtuous circle: basic science and fundamental research foster our understanding of the world around us and, by doing so, they generate applied research, innovation and technology; these, in turn, directly improve people's quality of life and provide more and more powerful research tools. For example, science, particularly research into infectious diseases, is at the forefront of international efforts to fight COVID-19, and it is now more important than ever that we count on science for the well-being of humanity.

Parliaments, as the representatives of the people, must be able to identify and understand in depth the potential impact of science and technology on society, determining how it can be translated into concrete initiatives for the benefit of the people, and accompanying their implementation with appropriate legislation and political action. Parliaments and policymakers play a key role in ensuring the development of humanity through scientific progress, while protecting their citizens' human rights from the misuse of technological advances.

Currently, these complex tasks are further complicated by phenomena that in the recent past have acquired more and more significance. These include, inter alia:

- The extremely rapid evolution of scientific knowledge and technology in a globalized society, making it extremely difficult for the parliamentary world to follow constantly changing scenarios and to take effective legislative and political action to shape them.
- The temptation, which is more and more common, to use scientific and technological knowledge in a way that privileges economic interests rather than the interests of human beings, including their right to live a decent life.
- The need for society to establish an ethical dimension to scientific research and to the relevant technological applications. This need has historical precedent but has acquired even more importance today following recent developments in fields such as artificial intelligence and genetics.

Moreover, globalization calls for a more coordinated approach among parliaments for solutions to global problems related to the use of science and technology. Sharing knowledge and best practice, including in the parliamentary world, is necessary if society wants to be successful in dealing with extremely complex and challenging issues such as the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and the fight against viral epidemics like the COVID-19 pandemic of 2020. This health crisis has shown the importance of global cooperation in science and medicine, and in particular the importance of putting humanity and human well-being at the centre of the work of the scientific community. Only in this way can the world of science – which is global in its nature, and must always be inspired by ethics – help solve major societal problems and bring people together. A lack of solidarity and unethical approaches demonstrated by individual States must be rejected.

Speakers of parliament have a key role in further developing and consolidating the effort initiated a few years ago by the IPU to increase awareness in parliaments of the importance of science and technology for the sustainable development of society, and the importance of integrating them more regularly into parliamentary action.

Speakers of parliament can encourage the members of their parliaments to engage in a challenging cultural change: transforming science and technology into permanent elements of policymaking. Speakers can also directly contribute to this change by reflecting on the most important global issues related to science and technology and by proposing those which should be prioritized by parliaments. The role of science has been gaining more importance in the IPU, with its governing bodies recently approving the establishment of an IPU parliamentary body dedicated to science, technology and ethics, to serve as the global parliamentary focal point on these issues. This working group will be the instrument through which the IPU can start tackling the reflections outlined in this report.

Topics to reflect upon are manifold, and some, such as those related to climate change and the implementation of the Sustainable Development Goals, are already being extensively addressed elsewhere by the parliamentary community. This report has therefore identified five science- and technology-related topics with a high impact on society for the Speakers of parliament to reflect on and possibly bring to the attention of their parliaments.

1. Ethics and limits of scientific research

Scientific research and related technologies can have a strong impact on the development of society and on the welfare of citizens. Intellectual freedom and freedom of research are essential for science to progress. Research is driven by the need to understand the world around us, its inner workings and its deep nature. This process, which implies the constant investigation of unexplored paths, often leads to discoveries and, in some cases, to disruptive innovation. The need for exploration and the will to know cannot be limited.

However, when scientific research operates at the frontier of knowledge or even sets new frontiers, questions may arise as to whether it goes beyond ethical limits. In particular, this is the case for advanced research in biology, genetics and several other medical domains. This kind of research, and the technological progress it drives, can undoubtedly have beneficial impacts for humanity. However, they can also result in situations that go beyond the levels presently accepted by society.

For instance, researchers have developed techniques that allow human DNA to be modified. Such techniques open many doors and raise hopes of the possibility of “repairing” the DNA of patients affected by serious diseases, giving them the possibility to live a normal life. However, these kinds of techniques can also be applied in controversial cases, such as the use by a scientist in 2018 of the gene-editing tool CRISPR to modify the genome of twin babies in order to make them resistant to HIV.

New fast-developing technologies based on artificial intelligence, electronics, robotics, and implant techniques can now “repair” parts of the human body. Some of them are so advanced that they can directly interface with the human brain, change the biology of the body, and make the “replacing parts” more solid, more resistant and higher performing than the replaced parts in a healthy body. The temptation may arise to integrate such technologies in a healthy body, thus reaching a sort of “augmented humanity”, a concept that evidently poses a lot of ethical questions.

What is the role of parliaments in addressing these issues? Scientists and bioethicists agree that a more ethical approach to research can limit the risks related to potential misuse of derived technologies, and that it is crucial to find the right balance between pursuing research for the benefit of society and respecting socially acceptable ethical boundaries. However, establishing boundary conditions and rules and monitoring their proper application cannot be left exclusively in the hands of the scientific community.

Parliaments, as the institutions that represent the peoples of the planet, and hence all human beings, must therefore take the lead by taking well-informed decisions through regular consultation and hearings with independent and non-partisan scientific and technical experts. They must develop legislation which, whilst leaving the necessary space for freedom and autonomy of scientific research, establishes adequate ethical limits in the sole interest of humanity.

An ethical approach to research cannot be fully achieved by adding up national legislations. Science is a universal discipline and the knowledge it produces, together with the technology it generates, spreads beyond borders. Speakers of parliament should not only encourage their parliaments to work on science and ethics, but also promote inter-parliamentary collaboration on these topics, including through and with the IPU.

2. Science, technology and ethics in preventing conflicts and dealing with crises

Scientific progress and advanced technologies are sometimes perceived as direct or contributory causes of conflict, in particular insofar as they are the bases of powerful weapons and other modern military applications such as satellite observation, spying, military intelligence, electronic warfare systems, unmanned aerial vehicles, and so on.

It is extremely difficult to establish ethical boundaries to the use of scientific and technological progress in applications that may be regarded as defensive or offensive instruments, depending on the point of view of the parties involved. However, a key factor to determine the nature of the application is the advantage a country (or a group of countries) may draw from the results of specific research programmes.

Military research programmes are secret by nature, as secrecy is the main way to gain advantage in terms of knowledge and know-how that can strengthen countries that invest heavily in these programmes. The lack of competitive military advantage would make it much less worthwhile to invest large amounts of money in these applications.

Secrecy is extraneous to the principles and the foundations of scientific research, in particular basic scientific research, where results are made available to the whole scientific community for validation, thus eliminating any competitive advantage.

Speakers of parliament may wish to promote in their parliaments the culture to support, with suitable legislation and programmes, basic scientific research and inter-parliamentary collaboration on these initiatives. In this way, the knowledge and technology resulting from research programmes can be used to lower the risk of conflict.

Science and technology, if used in the right way, can also be powerful tools to directly prevent conflicts and deal with existing crises. Conflicts and crises are often generated by political interests. Among the justifications for such political interests are deficiencies in people's quality of life (e.g. access to water or decent food; housing problems; access to electricity or sanitation; access to education). Science and technology may help reduce or even eliminate such deficiencies, and hence address some of the drivers of conflict and crisis. Properly harnessing science and technology to deal with crises requires a two-step action plan:

- an honest, and as objective as possible, identification of the drivers of the crisis and of the technology required to eliminate or mitigate those drivers
- the commitment of the parties involved to take concrete action.

Parliaments can promote a cultural change which will lead to science and technology being seen as powerful tools capable of transforming elements of conflict into reasons for co-existence. This includes the positive role science can have in intercultural dialogue and peaceful cooperation. The success of inter-governmental scientific organizations like CERN¹ or SESAME² could motivate other sectors – including the parliamentary sector – to adopt the scientific “coopetition” model of collaborating without excluding competition. This requires that all parties identify a common goal, and work towards it, being openly collaborative. In the case of parliaments, the common goal would be to avoid conflict in areas of political tension, and the collaboration would include intercultural dialogue and transboundary projects for the benefit of the local population.

3. Ethical use of the internet to prevent human rights violations and social disruption

As one of science and technology's greatest achievements, the internet has brought great changes and benefits to the lives of people all around the world. The internet allows knowledge and information from all over the world to form a collective intelligence in cyber space, which further creates new value.

The COVID-19 pandemic has forced many of us to stay home, from where we have had to continue our work, education, and interaction via the internet for quite some time. While the pandemic has clearly had an unfortunate impact on our lives, it has also provided us with the opportunity to learn new ways to use the internet and its potential to solve many of the social issues that surround us.

If access to the labour market and to education continues to become easier through the internet, this social change would promote the empowerment of those who have not been able to access such opportunities despite their ability and motivation.

On the other hand, as services based on computers and the internet continue to develop at a rapid pace and become more intricate, the following serious issues have resulted:

- human rights violations, including the surveillance of citizens' behaviour by collecting and using personal data without consent
- abuse of the anonymity of the internet to defame individuals
- social disruption by spreading inaccurate or false information.

These problems represent potential risks to individual privacy, human rights, and social stability. Parliaments are encouraged to continue creating effective legislation and initiatives to ensure that the internet is utilized in accordance with the concepts of freedom and ethics, thus maximizing the benefits and minimizing the risks inherent in this powerful and extremely useful tool.

¹ CERN (European Laboratory for Particle Physics) is an international scientific research institution and inter-governmental organization located in Geneva, Switzerland (<https://home.cern>).

² SESAME (Synchrotron-light for Experimental Science and Applications in the Middle East) is an international scientific research institution and inter-governmental organization located in Amman, Jordan (<https://www.sesame.org.jo>). Its convention is largely based on that of CERN.

Since the impact of the internet spreads across national borders, parliaments are also encouraged to exchange their knowledge through the IPU and other forms of parliamentary cooperation, to ensure that the legislation and initiatives mentioned above are harmonized across countries.

4. Artificial intelligence: Boundary conditions for ethical development

Artificial intelligence (AI), one of the main fields of research in computer science, has made spectacular advancements in recent years. Giving machines the capability to “learn” and to develop a human-like “intelligence” leads to a universe of possible applications that will certainly improve people’s well-being.

AI and machine learning already provide innovative solutions to important societal problems and are likely to become more and more present in our lives. Their fields of application range from human health to security, commerce, transportation, and more. It is therefore not difficult to imagine that, in the near future, autonomous vehicles could become the standard mode of transportation.

However, despite these promising expectations, AI also poses a number of sensitive ethical questions, ranging from the concern that intelligent machines could become sorts of humanoids, which could perhaps one day challenge humans, to the consequences that may derive from decisions that humans could delegate to machines. The following examples are just three of the any number of potential scenarios.

- The decisions taken by an autonomous vehicle just before an imminent road accident that cannot be avoided.
- The developments that arise during war when important decisions are made by AI entities.
- Discriminatory actions taken against persons of a specific gender or specific physical features due to AI output made on the basis of incomplete or biased programming.

Leveraging the power of artificial intelligence is key to dealing with some of the major challenges facing humanity, but only an appropriate and ethical development and implementation of AI technologies can avoid risks such as these.

Specifically, it is important to secure adequate testing opportunities in a diverse and inclusive environment during the development and implementation of AI as well as to ensure that unethical decisions resulting from incomplete or biased programming are eliminated.

Parliaments are being required to intervene on these complex and delicate matters, and their intervention should be effective, global and rapid. Our globalized world requires that the legislation needed for an ethical implementation of AI be homogeneous across parliaments and based on common ethical principles. Furthermore, this legislation is needed now, as innovation in this field progresses incredibly fast and society cannot afford for it to develop further without regulation. This becomes critical when we think that, currently, 100 per cent of AI is in the hands of the private sector: big companies have the know-how, train young people, and own the market. Nothing is in the hands of parliaments, which should therefore take back control and ensure that the process of developing AI is not run entirely by private companies, and that the public sector can monitor its development and possibly limit it, if required, for the benefit of the people.

Parliaments need to act swiftly to formulate legislation that oversees an ethical implementation of AI technologies, and at the same time exchange knowledge on AI and its ethical implications with other parliaments and parliamentary assemblies (such as the NATO Parliamentary Assembly, which discussed AI at its 2019 spring session), in order to reach an adequate level of legislative homogeneity. Parliaments should also take action to increase the benefits of AI for the peoples they represent. Parliaments are encouraged to address important questions such as the following:

- What strategies can be implemented to harness AI development for positive and inclusive societal change?
- Are AI solutions and equitable access to their benefits scalable?
- How can policymakers encourage progress on safe and reliable AI systems?
- How can other key actors contribute to this?

5. The Fourth Industrial Revolution: How to make it inclusive

Thanks to very rapid and impressive progress in information technology, in recent years society has witnessed a global industrial revolution, known as the Fourth Industrial Revolution (or Industry 4.0). This industrial revolution affects many areas of global importance, such as artificial intelligence, quantum computing, medicine, robotics, big data, and the internet of things. Artificial intelligence and robotics are gradually replacing humans in many activities, and it is possible that, in the near future, many industrial sectors will be managed by only a few people, seconded by “intelligent” machines.

This major ongoing societal change is undoubtedly favoured by the availability of new and more powerful technologies. However, it is predominantly driven by competitive economic imperatives. The resulting business and social models will significantly change people's everyday lives; the impact is not yet fully understood by society at large.

Replacing workers' existing jobs in many sectors with computational and robotic systems will certainly generate economic gains for industry but will very likely also cause massive disruption in employment, with a major social impact if corrective actions are not taken in time. Furthermore, the creation of new jobs may not be sufficient to balance out this disruption in employment and its impact on society, if not adequately managed. It would be a societal disaster to have an excess of unemployed people with the wrong skills, and a critical shortage of people with the required new skills, in particular in computer science and artificial intelligence.

Governing the innovation brought by the Fourth Industrial Revolution and its impact on society requires a so-called "triple-helix" approach, entailing collaboration and joint planning and implementation actions from the academic, industrial and political sectors. Parliaments have a major role to play in making this "triple-helix" approach a success – securing not only economic benefits for industry, but also benefits for their constituents, and putting in place social protection for those workers who lose their jobs and need to retrain. Legislation and policy should be introduced to fill the gap between the skills youth are learning in the academic sector and the skills required in industry. Parliaments have the vision to bridge this gap. To enhance the utilitarian role of science and technology in our digital age, parliaments are encouraged to engage more actively in embracing science and technology in the context of the Fourth Industrial Revolution, in particular by fostering education in science, technology, engineering and mathematics (STEM) for young people. Despite much research showing that there are no differences in ability between men and women in these fields, the percentage of women who major or specialize in STEM subjects remains low. Achieving gender equality in this area is extremely important for securing diverse human resources as well as ensuring ethics in research and development. Therefore, particularly in countries where women are underrepresented in these fields, policies that promote the elimination of gender bias in each phase of education, research, and employment are needed to help increase the number of women working actively in these fields.

Parliaments are therefore encouraged to engage in constructive dialogue with the academic and industrial worlds, to devise strategies which will translate into effective legislative action. Legislation should favour the deployment of all the innovative potential of the Fourth Industrial Revolution, while ensuring that the price is not paid by the population, in particular the most vulnerable. Parliaments should strive for a certain level of homogeneity among the national legislations brought in to govern the Fourth Industrial Revolution, as a disparate approach would likely disadvantage developing countries.

Composition of the Preparatory Committee

President of the Preparatory Committee

Ms. Gabriela Cuevas Barron President of the IPU

Members

| | | |
|---------------------------|-----------|-------------------------------------|
| Mr. Slimane Chenine | President | National People's Assembly, Algeria |
| Mr. Wolfgang Sobotka | President | Nationalrat, Austria |
| Mr. Haroun Kabadi | President | National Assembly, Chad |
| Mr. Li Zhanshu | Chairman | Standing Committee of NPC, China |
| Mr. Demetris Syllouris | President | House of Representatives, Cyprus |
| Mr. César Litardo | President | National Assembly, Ecuador |
| Mr. Marzouq Al Ghanim | Speaker | National Assembly, Kuwait |
| Ms. Laura Rojas Hernández | Speaker | Chamber of Deputies, Mexico |
| Mr. Tinni Ousseini | Speaker | National Assembly, Niger |
| Mr. Blas Llano | President | Senate, Paraguay |
| Ms. Zinaida Greceanîi | President | Parliament, Republic of Moldova |
| Ms. Maja Gojkovic | Speaker | National Assembly, Serbia |
| Lord Fakafanua | Speaker | Legislative Assembly, Tonga |
| Ms. Rebecca Kadaga | Speaker | Parliament of Uganda |

Representatives of the Executive Committee

| | |
|---------------------------|----------|
| Mr. Juan Pablo Letelier | Chile |
| Ms. Pikulkeaw Krairiksh | Thailand |
| Mr. Jacob Francis Mudenda | Zimbabwe |

Ex-officio Members of the Preparatory Committee

| | | |
|------------------|-----------|----------------------------------|
| Ms. Susan Kihika | President | Bureau of Women Parliamentarians |
| Mr. Melvin Bouva | President | Board of the Forum of Young MPs |

Representative of the UN Secretary General

Ms. Tatiana Valovaya Director-General, United Nations Office at Geneva

* * * * *

Mr. Martin Chungong Secretary General of the IPU